الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة تجاه أزمات المنطقة العربيّة

من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الثامن عشر 2016-2020

الدكتور
رامي إبراهيم النوايسة





طُبع بدعم من وزارة الثقافة
2 0 2 1

الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة

تجاه أزمات المنطقة العربيّة

من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الثامن عشر

٢٠١٦- ٢٠٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

٢٠٢١م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٢١/٤/٢٢٥٧)

٣٢٨.٣٢
النوايسة، رامي ابراهيم
الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة تجاه أزمات المنطقة العربيّة من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الثامن عشر ٢٠١٦-٢٠٢٠//
رامي ابراهيم النوايسة. – عمان : المؤلف ٢٠٢١
الواصفات: /البرلمان/ /الممارسات البرلمانية/ /الاردن/ /
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية اخرى.

(ردمك) ISBN ٩٧٨ -٩٩٢٣- ٣٥ -٠٧٠- ٦

دار الجنان للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية – عمان – العبدلي – شارع الملك حسين

- هاتف: ٠٠٩٦٢٧٩٥٧٤٧٤٦٠ E-mail: dar_ jenan@yahoo.com



- **طبع بدعم من وزارة الثقافة**

- **(الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الجهة الداعمة)**

الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة

تجاه أزمات المنطقة العربيّة

من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الثامن عشر

٢٠١٦- ٢٠٢٠

الدكتور

رامي إبراهيم النوايسة


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلىٰ... من أفنت شبابها كشمعة تنير دربي في الحياة والدتي أطال الله بقاءُها.....

إلىٰ... من لا أنسىٰ جميله وعرفانه ما حييت.. والدي – رحمه الله–

إلىٰ... من مدّ يد العون لي أخواني وأخواتي..

إلىٰ... رفيقة دربي زوجتي..

إلىٰ... أبنائي يمنىٰ ويحيىٰ..

إلىٰ... من أسهم في تعليمي وبناء شخصيتي... أساتذتي الأفاضل..

إلىٰ... كل هؤلاء..... أهدي ثمرة جهدي المتواضع

د. رامي النوايسة



ملخص عن الكتاب

يهدف هذا الكتاب إلىٰ الوقوف علىٰ مفاصل الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة وأزمات المنطقة العربيّة لمجلس النواب الأردني الثامن عشر خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ وذلك من خلال بيان الإطار المؤسسي للدبلوماسية البرلمانيّة الأردنيّة، وتسليط الضوء علىٰ أولويات الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة والنشاط الدبلوماسي البرلماني الأردني علىٰ الصعيد الإقليمي والدولي، وتكمن أهميّة هذا الكتاب في إنتاج مادة علمية معرفية حول هذا الموضوع الحديث.

وقد اعتمد المؤلف في إعداد هذا الكتاب علىٰ عدة مناهج منها "المنهج المؤسسي" و"المنهج البنائي الوظيفي" و"منهج تحليل النظم"، و"المنهج الوصفي التحليلي"؛ اعتمادًا علىٰ استبانة تم توزيعها علىٰ (١٣٠) وهم جميع أعضاء مجلس النواب الأردني الثامن عشر باليد، وتم استرداد (١١٠) استبانة، استبعد منها عشر لعدم إجابتها عن الأسئلة كافة. ولغاية التحليل الإحصائي تم اعتماد (١٠٠) استبانة منها.

وقد توصّل المؤلف في هذا الكتاب إلىٰ عدد من النتائج، أهمها: وجود إطار مؤسسي للدبلوماسية البرلمانيّة الأردنيّة، حيث أظهرت النتائج موافقة عيّنة الدّراسة وبأهميّة نسبية بلغت(٦٨٪) علىٰ هذا المحور، وبيّنت أيضـًا أن العوامل المتعلّقة بقياس درجة الأولوية في الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ الصعيدين: الإقليمي والدولي كان لها نسبة تأثير قوية من وجهة نظر أفراد عيّنة الدّراسة، وبأهميّة نسبية تراوحت بين (٨٠٪- ١٠٠٪)، وتوصلت الدراسة الىٰ أن النشاط الدبلوماسي

البرلماني الأردني علىٰ الصعيد الإقليمي والدولي خلال الفترة(٢٠١٦-٢٠٢٠) اتسم بالفعالية، حيث كان هناك توافق كبير من وجهة نظر أفراد عيّنة الدّراسة علىٰ هذا المحور، وبأهميّة نسبية تراوحت بين (٨٠٪- ١٠٠٪)، وأظهرت نتائج هذه الدّراسة وجود مستقبل للدبلوماسية البرلمانيّة الأردنيّة في ظلّ الظروف الراهنة، من وجهة نظر أفراد عيّنة الدّراسة، وبأهميّة نسبية مرتفعة (٩٣.٦٪).

وعلىٰ ضوء النتائج تقدم المؤلف بعدة توصيات، أهمها: ضرورة بناء القدرات المؤسسية للجنة الشؤون الخارجيّة، بالإضافة إلىٰ مأسسة العلاقة بين لجان الأخوة وجمعيات الصداقة البرلمانية ولجنة فلسطين النيابية، باعتبار أن كافة هذه اللجان معنية بمستويات متباينة بممارسة الدبلوماسيّة البرلمانيّة ودعم أعضاء مجلس النواب من خلال كوادر مؤهلة وباحثين متخصصين في الشؤون الخارجيّة، وذلك لتذليل بعض العقبات التي تحول دون تبوُّؤ مجلس النواب الأردني للدور الدبلوماسي الفعّال.

المقدّمة

يتناول هذا الكتاب موضوع الدبلوماسية البرلمانية الأردنية خلال فترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ ، حيثُ تعبّر الدبلوماسيّة البرلمانيّة عن النشاطات والمشاركات التي يقوم بها أعضاء البرلمان وكتله النيابية علىٰ المستويات الإقليمية والدولية، وذلك لتعزيز وتدعيم علاقات الدولة وسياساتها الخارجيّة مع الدول الأخرىٰ؛ تحقيقًا للمصالح المشتركة بين الدول، والمساهمة في حلّ القضايا والأزمات الإقليمية والدولية.

وقد خطا مجلس النواب الأردني الثامن عشر (٢٠١٦-٢٠٢٠) خطوات كبيرة ومؤثرة في تطبيق مفهوم "الدبلوماسيّة البرلمانيّة"، حيث كان له دور بارز في الكثير من القضايا علىٰ المستويين: الإقليمي والدولي، عبر مشاركة أعضائه في المنتديات والمؤتمرّات البرلمانيّة الدولية، أو من خلال عضويته في الاتحادات والجمعيات البرلمانيّة علىٰ المستويين: الإقليمي والدولي، وكذلك مشاركة أعضائه، خاصة أعضاء لجنتي فلسطين النيابية والشؤون الخارجيّة، في الكثير من المؤتمرّات واللقاءات الدولية التي جاءت للبحث في القضايا الإقليمية والعربيّة، وعلىٰ رأسها القضية الفلسطينية، والقضايا الخلافية والأزمات التي عصفت ببعض الدول العربيّة بعد ما يسمّىٰ بالربيع العربي٢٠١١، كسوريا والعراق وليبيا واليمن، بالإضافة إلىٰ مناقشة التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي خلّفتها هذه الأزمات، ومن أبرزها مشكلة اللجوء السوري إلىٰ الأراضي الأردنيّة، حيث كان لهذه المشاركات دور إيجابي في تهدئة الخلافات والوصول إلىٰ "صيغ توافقية" بين

الأطراف المتنازعة، والتخفيف من الآثار السلبية في الجوانب الاقتصادية والسياسية التي نجمت عن هذه النزاعات.

ولعلّ هذا الدور الدبلوماسي الذي يقوم به مجلس النواب الأردني يأتي مكمّلًا للدور الدبلوماسي الرسمي للسلطة التنفيذية، والتي تقوم به الحكومة الأردنيّة ممثلة بوزارة الخارجيّة، فهما لا يتعارضان بأي شكل من الأشكال، وإنما يكمّل كل منهما دور الآخر.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلىٰ ضرورة التنسيق والتعاون بين السلطة التشريعية ممثلة بمجلس النواب والسلطة التنفيذية ممثلة برئاسة الوزراء ووزارة الخارجيّة في هذا الشأن، بحيث يحصل أعضاء البرلمان المشارك في مثل هذه الزيارات علىٰ المعلومات الضرورية عن الفعاليات والمؤتمرّات التي يتم المشاركة فيها، في المقابل لا بدّ لأعضاء البرلمان المشاركين أن يُطلعوا الحكومة ممثلة بوزارة الخارجيّة علىٰ نتائج هذه الزيارات والدور الذي لعبه الوفد المشارك والمعلومات والمقترحات التي قدّمها، ليبقىٰ الجميع علىٰ اتصال ويقفوا علىٰ كافة المستجدّات أولًا بأول.

ومن هنا، جاءت الفكرة الرئيسة لهذا الكتاب للبحث في الدور الدبلوماسي لمجلس النواب الثامن عشر، وتحديد أبعاد هذه الدور، والنشاطات التي قام بها أعضاء المجلس في سياق الدبلوماسيّة الدولية لحلّ النزاعات التي نشبت بين الدول في المحيط العربي والإقليمي، وفي مقدّمتها القضية الفلسطينية، وقد قسم المؤلف هذا الكتاب الىٰ اربعة فصول، ومقدمة، وخاتمة، وقائمة بالمصادر والمراجع، وملخصين باللغتين العربية والإنجليزية ، **وفيما يلي عرض موجز لفصول هذا الكتاب :**

تناول الفصل الأول، ماهيّة الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنية. أما الفصل الثاني، فقد تناول نشاط الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة تجاه أزمات المنطقة العربيّة، أما الفصل الثالث، فقد خصص لدراسة رؤية أعضاء مجلس النواب الأردني لدور الدبلوماسية البرلمانية الأردنية في مواجهة أزمات المنطقة العربيّة (الدّراسة الميدانية)، والفصل الرابع النتائج والتوصيات.

وتكمن أهميّة هذا الكتاب من خلال الجهد الذي يبذله الباحث علىٰ المستوىٰ العلمي في استعراض وتحليل الأدب المنشور، والدّراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الكتاب الراهن حول الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة وأزمات المنطقة العربيّة، من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الثامن عشر٢٠١٦-٢٠٢٠، وإنتاج مادة علمية معرفية حول هذا الموضوع ليتسنّىٰ للقرّاء والباحثين في المستقبل الحصول علىٰ المادة العلمية التي ستساعدهم في دراساتهم المستقبلية حول الدور الذي لعبته الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة- وما زالت- في مواجهة أزمات المنطقة العربيّة وتكييفها لما يتوافق مع المصالح الوطنية الأردنيّة.



الفصل الأول

ماهيّة الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنية



تعدّ الدبلوماسيّة من أبرز الأساليب التي تسعىٰ الدول من خلالها إلىٰ تحقيق مبدأ التكامل والتفاعل مع الآخرين بهدف ضمان مصالحها في المجتمع الدولي، فمن خلالها تدخل الدول ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية في علاقات تعاون مع نظرائها في الدول الأخرىٰ، حيث أصبحت الوسائل الدبلوماسيّة اليوم أمرًا مهمًّا لا يمكن تجاهله في تحقيق السلم العالمي، وهذا ما أكده ميثاق منظمة الأمم الصادر في العام (١٩٤٥)، من خلال المادة (٣٣) منه، والتي تنصّ علىٰ:" يجب علىٰ أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حلّه بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلىٰ الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها".

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرّق في المبحث الأول إلىٰ دراسة ماهيّة الدبلوماسيّة البرلمانيّة وميزاتها وعيوبها والسياسة الخارجيّة الأردنيّة، أما المبحث الثاني فسوف يتحدّث عن واقع الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة.

ماهيّة الدبلوماسيّة البرلمانيّة ومميزاتها والسياسة الخارجيّة:

وللتعرّف علىٰ ماهيّة الدبلوماسيّة البرلمانيّة، سيتم تقسيم هذا المبحث إلىٰ مطلبين، في المطلب الأول سيتم التطرق إلىٰ تحديد مفهوم الدبلوماسيّة وتطوّرها التاريخي، أما المطلب الثاني فسيخصص للبحث في مفهوم الدبلوماسيّة البرلمانيّة، **وذلك على النحو الآتي:**

مفهوم الدبلوماسيّة وتطوّرها التاريخي:

قدم فقهاء القانون الدولي الكثير من التعريفات لمفهوم الدبلوماسيّة، وقد تنوعت هذه التعريفات بحسب اتجاه كل واحد منهم، والدور الذي تؤديه الدبلوماسيّة في العلاقات الدولية وبين أشخاص القانون الدولي، ومن خلال هذا المطلب ستتناول الدّراسة مفهوم الدبلوماسيّة من جهة وتطورها التاريخي من جهة أخرىٰ، **وذلك على النحو الآتي:**

مفهوم الدبلوماسيّة

"الدبلوماسيّة" كلمة مشتقة من اليونانية (دبلوما)، وتعني الوثيقة أو الشهادة التي تُطوىٰ علىٰ نفسها، والتي كانت تصدر عن الشخص الذي بيده السلطة العليا في البلاد وتخوّل حاملها امتيازات خاصة (فوق العادة، ١٩٦٠: ٢).

وقد اختلف فقهاء القانون الدبلوماسي في تعريف مفهوم الدبلوماسية، وذهبوا إلىٰ اتجاهات متباينة في تعريفاتهم، فمنهم من عرّف الدبلوماسيّة بأنها القدرة علىٰ تنفيذ المهام وتمثيل الأدوار، وتحقيق الأهداف باستخدام الحيلة والكياسة (الشامي، ٢٠٠٩: ٣٥). كما تم تعريفها بأنها فن المفاوضات من خلال ممثلين دبلوماسيين متخصصين لإنهاء المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية (فوق العادة، ١٩٧٣: ٤).

كما تم تعريف الدبلوماسيّة بأنها السياسة الخارجية للدول بالحياد، أو عدم الانحياز أو المحافظة على سياسة التوازن الدولي وقت السلم (أبو هيف، ١٩٧٧:١٣).

وعرفت، كذلك بأنها علم وفن العلاقات الدولية بين الدول والمنظمات الدولية التي تنفذها أجهزة متخصصة تسمّى البعثات الدبلوماسيّة (الفتلاوي، ٢٠١٣:٩٢).

وفي هذا السياق، يرى بعض الباحثين أن مفهوم الدبلوماسيّة قد تطوّر مع الزمن وأصبح على عدة أنواع، من أبرزها (شكري، ١٩٧٣: ٧٩- ٨٠):

١. من حيث أطراف العلاقة الدولية: فهناك الدبلوماسيّة الثنائية؛ أي: الدبلوماسيّة بين دولتين، وهناك الدبلوماسيّة الجماعية؛ أي: الدبلوماسيّة بين مجموعة من الدول من خلال المنظمات الدولية.
٢. من حيث الشكل الذي تأخذه إدارة العلاقات الدولية: هنالك الدبلوماسيّة السرية، وهي التي تجري بعيدًا عن وسائل الإعلام، وتكون نتائجها غير معلنة، والدبلوماسيّة العلنية التي تنشر نتائجها حال الانتهاء منها حتى لو جرت المفاوضات بشكل سرّي.
٣. من حيث الوسائل المستخدمة في إدارة العلاقات الدولية: فهناك دبلوماسية السلم التي ترتكز على أساس المفاوضات بين الدول المعنية وهذا هو الأصل، ودبلوماسية العنف وهو نوع نادر الحدوث، يتمثل بتحقيق الدولة لأهدافها من خلال اتباع وسائل الزجر والعنف بما في ذلك الحرب التي تعدّ استمرارًا للنشاط الدبلوماسي للدولة، في ناحية أخرى غير المفاوضات.

ممّا سبق، يرىٰ المؤلف أن الدبلوماسيّة علم وفن في آن واحد، وبالتالي فإن لهذا العلم قواعد أصولية وقانونية تنظّمه، وهو، أيضًا موهبة يتمتّع بها أشخاص محددون يمتلكون سمات خاصة تؤهلهم للقيام بالمهام الدبلوماسيّة دون سواهم، فهي تعتمد علىٰ الذكاء والفطنة والبراعة في تقدير المواقف وإدارة الظروف والأزمات. كما أن مفهوم الدبلوماسيّة يرتبط بالعلاقات الخارجيّة وليس الداخلية للدولة، ويمثل مواقف الأشخاص القانونية الدولية، كالدول والمنظمات والهيئات الدولية.

التطوّر التاريخي للدبلوماسية:

كلمة دبلوماسية هي مصطلح لاتيني الأصل، وتعني الوثيقة المطوية، حيث كانت هذه الكلمة تطلق علىٰ جزء من الوثائق الرسمية الصادرة من الرؤساء السياسيين إلىٰ المدن المكوّنة للمجتمع اليوناني القديم، وكانت تمنح إلىٰ أشخاص معينين تترتب بموجبها امتيازات خاصة لهم، وبعدها اتّسع معنىٰ كلمة "دبلوماسية" وباتت تشمل الوثائق الرسمية والمعاهدات، وبقي هذا المفهوم لفترة طويلة، إلىٰ أن أصبح هذا المفهوم توجبه العلاقات الدولية، وكان ذلك في أواخر القرن الخامس عشر (العبيكان، ٢٠٠٨: ٨٤-٨٥).

وفي القرن التاسع عشر انتشر استعمال مصطلح الدبلوماسية في بريطانيا وفرنسا، وتم استخدام كلمة "مبعوث"، بمعنىٰ الشخص الذي يتم ابتعاثه بمهمة محددة، واستخدمت كلمة "سفير" في اللغة الإسبانية (الفتلاوي، ٢٠١٣: ٩٥-٩٦).

كما أرسىٰ مؤتمرا لاهاي للسلام العالمي في العامين:(١٨٩٩)، و(١٩٠٧) عددًا من المبادئ القانونية التي تركز علىٰ اتّباع الدول للوسائل الدبلوماسيّة السلمية لفضّ المنازعات الدولية، حيث تناولت الاتفاقيات التي تم اعتمادها في مؤتمر لاهاي في

(٢٩/ ٧/ ١٨٩٩) قضايا، مثل: التسوية السلمية للنزاعات الدولية، وقوانين وأعراف الحرب التي عززتها اتفاقيات (١٩٠٧)، كما تعالج اتفاقيات لاهاي الصادرة في ١٨/ ١٠/ ١٩٠٧ تسوية النزاعات سلميًّا علىٰ أساس اتفاقية لاهاي الأولىٰ لسنة (1899). (الفتلاوي، مرجع سابق: ٩٥-٩٦).

وبعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة في العام (١٩٤٥)، ووضع ميثاقها تم التأكيد علىٰ ضرورة اتباع الدول للوسائل الدبلوماسيّة في حلّ النزاعات في ما بينها، عندما نصّ في المادة (٣٣) منه علىٰ أنه "يجب علىٰ أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حلّه بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلىٰ الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها".

كما وضعت منظمة الأمم المتحدة مشاريع اتفاقيات دولية لتنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول كافة، حيث تم تجميع العُرف الدولي الخاص بالدبلوماسية، وانتهت إلىٰ وضع عدة مشاريع صادقت عليها الدول، من أبرزها اتفاقية (فيينا) للعلاقات الدبلوماسية لعام (١٩٦١)، وقد جاءت هذه الاتفاقية لتقنين القواعد التي تحكم العلاقات الدولية في وثيقة دولية مكتوبة، وتتكوّن من (٥٣) مادة بعد المُقدّمة، مؤكّدة أن الرضا المتبادل هو أساس إنشاء العلاقات الدبلوماسية (علام، ٢٠١٤:٩٩).

مفهوم الدبلوماسيّة البرلمانيّة ومميزاتها:

بعد أن تناول الكتاب سابقًا مفهوم الدبلوماسيّة وأنواعها، ستتطرق من خلال هذا المطلب إلىٰ مفهوم الدبلوماسيّة البرلمانيّة والخصائص التي تميّزها عن الدبلوماسيّة التقليدية التي تقوم بها الأجهزة التنفيذية الحكومية ممثلة برأس الدولة ورئاسة الوزراء ووزارة الخارجيّة، **وذلك بتقسيمه إلى فرعين على النحو التالي:**

مفهوم الدبلوماسيّة البرلمانيّة:

ظهرت الدبلوماسيّة البرلمانيّة بسبب تزايد إحساس الحكومات بضرورة إشراك السلطة التشريعية في مراقبة أعمالها، بما في ذلك العلاقات الخارجيّة والسياسة الخارجيّة المتبعة، خاصة في ظلّ تحسّن وكفاءة الاتصال الدولي، وانفتاح العمل الدبلوماسي (مقلد، ١٩٨٧: ٣٩٧).

وقد وجدت الدبلوماسيّة البرلمانيّة طريقها إلىٰ التطبيق العملي في ظلّ عصبة الأمم، وتمثل ذلك في طرح المشكلات الدولية للمناقشة العامة وطرح القضايا للتصويت- إن دعا الأمر لاتخاذ قرار بشأنها- ثم توسّعت الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها ومؤسساتها في تطبيق هذه الإجراءات، حتىٰ باتت الدبلوماسيّة البرلمانيّة هي النمط المسيطر علىٰ دبلوماسية المجتمع الدولي كله (المدني، ٢٠١٦: ٥٩).

وتعتمد الدبلوماسيّة البرلمانيّة بشكل أساس علىٰ إطلاق المبادرات لحلّ النزاعات الدولية، والزيارات البرلمانيّة، والمشاركة في المؤتمرّات البرلمانيّة، وعلىٰ كافة المستويات إقليميًّا ودوليًّا، وإنشاء جمعيات الصداقة البرلمانيّة (العلاونة وآخرون، ٢٠١٧: ٩٩).

وقد حظي موضوع الدبلوماسيّة البرلمانيّة بدرجة عالية من الأهميّة، وتجلّىٰ ذلك بقيام السلطة التشريعية بممارسة أدور كبيرة وبارزة في المشاركة في رسم السياسة الخارجيّة للدولة، وتوسّعت الأدوات البرلمانيّة المستخدمة في الممارسة الدبلوماسيّة (المصالحة، ٢٠٠٠: ٧٨).

أثّر تداخل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وترابطها علىٰ المستوىٰ الداخلي والخارجي للدول في أداء الدبلوماسيّة البرلمانيّة التي تمارسها السلطة التشريعية، أو النشاطات الدبلوماسيّة التي تقوم بها المؤسسات البرلمانيّة الدولية والإقليمية، وهذا بدوره أدّىٰ إلىٰ تصاعد أهميّة التعاون بين السلطات التشريعية في دول العالم، والذي اتخذ طابع الدبلوماسيّة البرلمانيّة من أجل تشكيل الرأي العام الذي يؤثر في قرارات الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية (سرور، ١٩٧٧: ٦-٧).

أما عن مفهوم الدبلوماسيّة البرلمانيّة، فقد تم تعريفها بأنها "تطوير العلاقات مع البرلمانات الوطنية، وكذلك الاتحادات البرلمانيّة، وتوفير أدوات للتواصل بين اللجان المتخصصة، والتوصل إلىٰ مذكرات تفاهم مع تلك البرلمانات والاتحادات البرلمانيّة (أبو النور، ٢٠١٦: ٣٣)، وهي، أيضًا الدبلوماسيّة التي يمارسها البرلمان، وتأخذ هذه الدبلوماسيّة صورتين أساسيتين، هما: الدبلوماسيّة الثنائية التي تتم من خلال تبادل الزيارات بين مختلف برلمانات العالم، والدبلوماسيّة البرلمانيّة الجماعية، والتي تمارس علىٰ صعيد المنظمات والاتحادات البرلمانيّة (رشيد، ٢٠١٧: ٤٢).

كما تم تعريف الدبلوماسيّة البرلمانيّة علىٰ أنها "الأنشطة التي تقوم بها رئاسة البرلمان أو الكتل البرلمانيّة أو أعضاء البرلمان مع نظرائهم من البرلمانات في الدول الأخرىٰ بهدف تحقيق أهداف معيّنة، والتواصل والترابط، وتنسيق المواقف، وتبادل المعلومات والخبرات، ومعالجة القضايا المشتركة" (ياسر، ٢٠٠٧: ١٤). كما عرّفت الدبلوماسيّة البرلمانيّة بأنها الممارسات والأدوار والبرامج والأنشطة التي يقوم بها الممثلون البرلمانييون الرسميون من أجل تحقيق المصالح العليا للدولة، كما أنها تتكوّن من مجموعة سلوكيات رسمية يقوم بها أعضاء البرلمان بهدف التأثير علىٰ المحيط الخارجي في المؤسسات البرلمانيّة الإقليمية والدولية، من أجل تحقيق مصالح الدولة والشعوب العالمية (الرشيد، ٢٠١٧: ١٥).

ممّا سبق، يرىٰ المؤلف أنه مهما اختلفت الآراء ووجهات النظر حول مفهوم الدبلوماسيّة البرلمانيّة، فإنها تعدّ أداة لتعزيز وتدعيم نشاط الدول وعلاقاتها وسياساتها الخارجيّة، بهدف خدمة شعوبها في أوقات السلم والأمن والتنمية. حيث يمكن للباحث تعريف الدبلوماسيّة البرلمانيّة بأنها كافة الأنشطة علىٰ الصعيدين: المحلي والدولي، والتي يقوم بها أعضاء البرلمانات أو المجالس التشريعية لإيجاد الترابط والتنسيق والتعاون بين برلمانين أو أكثر، بهدف تعزيز العلاقات الدولية، وتحقيق المصلحة للشعوب والدولة بشكل عام.

وعلى الرغم من الإيجابيات المتعددة للدبلوماسية البرلمانيّة، إلا أن بعض الباحثين أشار لعيوب فيها، منها (مقلد، ١٩٨٧: ٣٩٧- ٣٩٨):

١. أن الدبلوماسيّة البرلمانيّة تضع الحكومات، خاصة أثناء مرحلة التفاوض الدبلوماسي، في موقع الضغوط المباشرة للرأي العام، وهو ما يتسبب في الإحراج لها، وقد يرغمها على اتخاذ مواقف تتسم بالتطرف والتصلب، بشكل قد لا تتمكن من تحمّل مخاطره وتبعاته.

٢. الدبلوماسيّة البرلمانيّة تعمل على انقسام الرأي حول المشكلات المطروحة للمناقشة – بين أغلبية وأقليّة- وبالتالي فإن مثل هذا الانقسام يمكن أن يُبقي على المشكلات المطروحة معلّقة بلا حلول.

٣. انها تأتي في صورة شكلية لا تعبر عن الإرادة الشعبية وتطلعات الرأي العام إذا كانت السلطة التشريعية منقطعة وغير متواصله مع الشعب، بمعنى ان عملها الداخلي (الرقابي والتشريعي) ضعيف وتمثل مصالحها ومصالح التيارات السياسية التي تمثلها.

٤. ان يعمل بالدبلوماسية البرلمانية من لديهم القدرة على العمل البرلماني والدبلوماسي(خبير برلماني ودبلوماسي) لأن العمل الدبلوماسي يتطلب أفراد ذو خبرة وكياسة وذكاء كما شروط اختيار المبعوثين الدبلوماسيين(كفاءة وخبرة)، لأن العمل الدبلوماسي البرلماني يفترض تفاوض وإدارة ملفات مكملة للسياسة الخارجية والدبلوماسية بشكل عام.

٥. عدم نظر أعضاء مجلس النواب القائمين على الدبلوماسية البرلمانية بأنها مكسب لهم أكثر من تحقيق مصلحة عامة للدولة وتنفيذ توجهات سياسة الدولة.

٦. إذا جاءت الدبلوماسية البرلمانية في خطاب سياسي يمثل مواقف السلطة السياسية ولا يمثل مصالح عامة الدولة.

ويرىٰ المؤلف، هنا، أن الدبلوماسيّة البرلمانيّة تشكل ناحية إيجابية في العمل الدبلوماسي، وعلىٰ العكس تمامًا؛ فالدبلوماسيّة البرلمانيّة عندما تقود إلىٰ إخضاع العمل الدبلوماسي للرقابة الشعبية، مع إتاحة الحرية للصحافة والتجاذبات الحزبية بين الموالاة والمعارضة داخل البرلمان، فإنها بذلك تعزّز من صحة القرارات المتخذة في قضايا تتعلّق بالعمل الدبلوماسي الذي تنتهجه الحكومة، وهذا يشكّل نقطة قوّة وليس سلبيات في العمل الدبلوماسي.

مميّزات الدبلوماسيّة البرلمانيّة:

تتميّز الدبلوماسيّة البرلمانيّة بعدد من الخصائص، التي تميّزها عن الدبلوماسيّة التقليدية التي تقوم بها الأجهزة التنفيذية الحكومية، ولعل أبرز هذه الخصائص، خاصيّة التعددية وخاصيّة العلانية، **والتي سيتم توضيحهما على النحو الآتي:**

أولًا: خاصيّة التعددية:

تسعىٰ الأجهزة التشريعية في دول العالم كافة إلىٰ بناء علاقات دبلوماسية متعددة الأطراف، من خلال الانضمام والمشاركة في المؤسسات البرلمانيّة الإقليمية والدولية (عبد القادر، ٢٠١١: ٢٠). حيث تشير خاصيّة التعددية إلىٰ عدد المشاركين في الدبلوماسيّة البرلمانيّة، وتتعدد وتداخل القضايا المدرجة علىٰ جدول الأعمال وبرنامج العمل، فتعدّد المشاركين يعني تعدّد المصالح وتداخلها وتضاربها أحيانًا (أبو النور، ٢٠١٦: ٣٨). فآليات الدبلوماسيّة البرلمانيّة تقوم علىٰ مستويات ثنائية

ومتعددة الأطراف، فالهدف من الدبلوماسيّة البرلمانيّة هو التعاون والتواصل بين شعوب العالم، ومحاولة حلّ القضايا الدولية بطرق سلمية من خلال الحوار، والأخذ بالطابع التعدّدي لهذه الدبلوماسيّة (ياسر، ٢٠٠٧: ٣٢).

ثانيًا: خاصيّة العلانية:

العلانية هي صفة متلازمة مع النشاط البرلماني الدبلوماسي، فغالبًا ما تسبق الدبلوماسيّة البرلمانيّة أو تصاحبه تصريحات إعلامية واسعة، والعلنية من الأساليب التي ترتبط بأهميّة إعلام الرأي العام المبني علىٰ تقبّل الحلول التوافقية في تسوية القضايا الدولية، ومع ذلك فقد تتخذ الدبلوماسيّة البرلمانيّة أسلوبًا آخر يتمثل في الجمع بين المناقشات العامة العلنية والمفاوضات الخاصة الجانبية، والمعروفة باصطلاح (دبلوماسية الكواليس)، أو (الدبلوماسيّة الهادئة)، التي يجمع بينهما التفاعل المستمر في أسلوب التفاوض (بغورة، ٢٠١٩: ١١٧).

وبما أن الدبلوماسيّة البرلمانيّة هي دبلوماسية معلنة وغير سريّة، لذلك فهي قابلة للقياس والملاحظة من خلال أقوال وأفعال أعضاء البرلمان علىٰ المستوىٰ الخارجي، كما أنه يمكن معرفة الجهة المسؤولة وبشكل مباشر عن ممارسة النشاطات الدبلوماسيّة، ومعرفة النوايا والأهداف والمصالح والمتبادلة والبدائل المتاحة (الرشيد، ٢٠١٧: ٣٢).

ويرىٰ المؤلف أن الدبلوماسيّة البرلمانيّة تتجلّىٰ بصورة واضحة في اجتماعات ولقاءات أعضاء البرلمان في ما بينهم أولًا، ومع غيرهم من أعضاء البرلمانات الأخرىٰ لمناقشة القضايا المشتركة، كما أن اتباع أساليب التحاور والتفاوض والإقناع يلعب دورًا أساسيًّا في النشاط الدبلوماسي البرلماني بهدف الوصول إلىٰ

أوجه التوافق علىٰ القضايا المطروحة للنقاش، وصياغة أي قرار أو توصية بهذا الشأن، فالنشاط الدبلوماسي البرلماني لا يختلف بأساليبه المتبعة عن النشاط الدبلوماسي التقليدي، من حيث الشكل والأمور الفنية، واتباع أساليب التفاوض.

ماهيّة النظام السياسي والسياسة الخارجيّة الأردنيّة:

إن الطبيعة الخاصّة للدولة الأردنيّة والمتمثلة في صغر مساحته وعدد سكانه، وموقعه الجغرافي ضمن منطقة متوترة ومضطربة سياسيًّا وأمنيًّا، وشحّ موارده المالية والاقتصادية، وارتباطاته الإقليمية والدولية، فرضت عليه قيودًا واعتبارات حدّدت بشكل كبير سياسته الخارجيّة، فالتباين بين القوة الفعلية للمملكة من جانب، والدور التاريخي له ومواقفها السياسية في ما يتعلّق بالأزمات والأحداث الإقليمية والدولية، وارتباطه بالسياسات العربيّة من جانب آخر، كلّ ذلك يشكّل مصدر تأثير مستمر علىٰ الأردن وعلىٰ شبكة علاقاته الخارجيّة.

وتشكّل السياسة الخارجيّة ببعديها الإقليمي والدولي ركيزة مهمة من ركائز قوّة الأردن ودوره في المنطقة، حيث مرّت السياسة الخارجيّة الأردنيّة بتطورات متعددة أثّرت علىٰ مكانة الأردن وعلاقاته الخارجيّة، سواء كان بشكل سلبي أو إيجابي، وكان من أهمها ما يتعلّق بالعلاقات العربيّة- العربيّة، خاصة في حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١)، وبعلاقات المحاور الدولية في ما يتعلّق بالقضية الفلسطينية، وشكّلت هذه الفترات علامة بارزة في التأثير علىٰ سياسة الأردن وعلاقاته الخارجيّة مع الدول العربيّة أولًا، ومع الولايات المتحدة ثانيًا، ومع الصراع العربي- الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية ثالثًا، حيث بقيت السياسة الأردنيّة علىٰ الصعيدين:

الداخلي والخارجي تتعامل بحساسية تجاه هذه القضايا (مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٣).

تعريف النظام السياسي والسياسة الخارجيّة الأردنيّة:

يعرف "النظام السياسي" بأنه الهيكل العام الذي تتفاعل وتتحرك داخل مؤسساته مجموعة العلاقات الإنسانية من رغبات وانفعالات وأفكار وإمكانات مادية وبشرية، ويحتوي على جميع المبادئ والعلاقات المتفاعلة مع البيئتين: الداخلية والخارجيّة (صعب، ١٩٨٥: ٢٢). ونظام الحكم في المملكة الأردنيّة الهاشمية ملكي دستوري، وهو نظام حكم نيابي ملكي وراثي، يتألّف من ثلاث سلطات، هي :السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية حسب الدستور الصادر بتاريخ ٨ يناير (١٩٥٢)، ويراعى في تشكيل الحكومة تمثيلها لمختلف الاتجاهات والأطياف السياسية، يتربّع الملك على عرش المملكة، ويتولّى منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويمارس الملك سلطاته التنفيذية من خلال رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، ويعدّ مجلس الوزراء مسؤولًا أمام مجلس النواب المنتخب، والذي يشكّل إلى جانب مجلس الأعيان الذراع التشريعي للحكومة، وهذا الذراع يعمل باستقلالية تامة.

أما فيما يتعلّق بتعريف السياسة الخارجيّة، فمن الواضح أنه ليس هناك اتفاق بين الباحثين في مجال العلاقات الدولية حول وضع تعريف موحّد لمفهوم السياسة الخارجيّة، فهناك من يعرّفها بأنها مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدول بوساطتها- ومن خلال السلطات المحددة دستوريًّا- التعامل مع كل الدول الأجنبية

ومشاكل البيئة الدولية باستعمال القوة والنفوذ والعنف في بعض الأحيان (الشيمي، ٢٠١٥: ١١٥). كما تعرّف "السياسة الخارجيّة" بأنها سلوكيات الدولة تجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية- والتي قد تأخذ أشكالًا مختلفة- موجّهة نحو دولة أخرىٰ، أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية، أو نحو قضية محدّدة من القضايا الدولية (حتي، ١٩٨٥: ١٥٧).

وهناك من يعرّفها بأنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محدّدة في المحيط الدولي (سليم، ٢٠٠١: ١٢).

مما سبق، يمكن تحديد تعريف "للسياسة الخارجيّة" بأنها كافة السلوكيات والإجراءات التي تتخذها الدولة ممثلة برئيسها وسلطاتها التنفيذية والتشريعية أو ممثليها الدبلوماسيين، والتي تحدّد شكل وطبيعة العلاقة مع دولة أخرىٰ، سواء في الظروف الطبيعية أو في الظروف الاستثنائية عند نشوء نزاعات واضطرابات سياسية، وتحديد الموقف السياسي من هذه القضايا. **وفي هذا الإطار يمكن تحديد أهداف السياسة الخارجيّة بشكل عام لكل دولة على النحو الآتي** (Herman, 1982: 22).

١. المحافظة علىٰ استقلال الدولة وسيادتها الوطنية وأمنها الداخلي، و يكون ذلك من خلال: محاولة إقامة علاقات جيدة مع جيرانها، والدخول في تحالفات متنوّعة مع غيرها من الدول، والحصول علىٰ معونات عسكرية واقتصادية، والدخول في معاهدات رسمية وتكتلات عسكرية وسياسية واقتصادية.

٢. زيادة قوة الدولة؛ انسجامًا مع مبدأ الحفاظ على سيادة الدولة وأمنها، حيث إن قوة الدولة ومنعتها مرتبطة بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والجغرافية والديموغرافية، وهي التي تحدّد سياستها الخارجيّة.

٣. تعزيز الموارد الاقتصادية للدولة، وهو من أبرز أهداف الدولة، حيث إن وجود الدولة وقوتها مرتبط بوجود قاعدة اقتصادية يتوفّر فيها الحدّ الأدنى من الموارد الوطنية.

٤. العمل على نشر الأيديولوجية والثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها.

٥. العمل على تدعيم وتعزيز مرتكزات السلام والأمن الإقليمي والدولي.

أما عن أهداف السياسة الخارجيّة الأردنيّة، والتي سعى الملك عبد الله الثاني منذ تسلمه سلطاته الدستورية في ٧ شباط (١٩٩٩) إلى تحقيقها، **فيمكن تحديدها على النحو الآتي (مشاقبة، ٢٠١٧: ١٩٧- ١٩٨):**

١. الحفاظ على استقلال الأردن وحماية سيادته الوطنية ووحدة أراضيه، ووحدته الوطنية، وإبعاد كافة أشكال ومصادر الخطر والتهديد الخارجي عنه.

٢. تنمية وتطوير مصالح الأردن الوطنية ورعايتها والحفاظ عليها واستغلال الموارد الوطنية الاقتصادية والبشرية، وتحسين الاقتصاد الوطني من خلال رفع النمو الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار لتعزيز الأمن والاستقرار الوطني في شتّى المجالات.

٣. الحفاظ على نظام الحكم الملكي القائم، وتعزيز الولاء الشعبي، وتعميق الانتماء الوطني وثوابته، وتعزيز الشرعية السياسية ذات الجذور الضاربة في عمق التاريخ العربي والإسلامي.

٤. حماية الأمن القومي والحفاظ عليه من خلال السعي الدائم والصادق لإقامة علاقات حُسن الجوار مع الدول العربيّة كافة، والاستناد إلىٰ مبدأ عدم التدخّل في شؤون الدول العربيّة الداخلية، والتعامل والتفاعل علىٰ أساس قواعد الاحترام المتبادل، واستخدام الدبلوماسيّة ولغة الحوار.

وفي هذا السياق، فإن السياسة الخارجيّة الأردنيّة ترتكز علىٰ عدد من المبادئ الأساسية، أهمها: تحمّل الأردن مسؤولية إزاء القضية الفلسطينية، واحترام سيادة جميع دول العالم واستقلالها، والالتزام بجميع المعاهدات والاتفاقيات الموقّعة مع مختلف دول العالم (الهزايمة، ٢٠٠٤: ٢١).

ويتميّز النظام السياسي الأردني عن بقية الأنظمة السياسية بالمنطقة من حيث بين مصادر الشرعية بكافة أنواعها؛ ما جعل منه أكثر الأنظمة شعبية واستقرارًا في المنطقة، وما زاد في تعميق وتكريس هذه الشرعية ارتكاز النظام الأردني علىٰ عدد من المبادئ والمرتكزات، من أهمها مبدأ الدين، باعتبار أن الأسرة الهاشمية هي امتداد لنَسب نبينا محمد – صلىٰ الله عليه وسلم–، ومبدأ القومية القائم علىٰ أن الأردن جزء من أمّته العربيّة المنطلق من مبادئ الثورة العربيّة الكبرىٰ وأهدافها النبيلة في الوحدة والحياة الفضلىٰ، واعتماد الديموقراطية نهج حياة، واتّباع المنهج السلمي في حلّ القضايا والخلافات والصراعات مع الدول الأخرىٰ، بالإضافة إلىٰ رفض منهج استخدام القوة واتباع سياسة الاعتدال والوسطية والتسامح (ذنون، ٢٠٠٧: ١٤١–١٤٢).

ومن المُسلّم به أن العملية السياسية في الأردن تتمركز حول شخصية الملك، وقد أدّىٰ هذا إلىٰ أن تكون قرارات السياسة الخارجيّة تعبيرًا عن إرادته؛ إذ يشكّل الملك الحلقة الأقوىٰ في الوحدة الأساسية، وأما بقية أجهزة صنع القرار فيقتصر

دورها علىٰ تقديم المشورة غير الملزمة لصانع القرار الأول، وسوف نتناول في ما يلي النهج المتّبع من قبل الجهات المعنية في رسم السياسة الخارجيّة الأردنيّة.

أ. نهج السياسة الخارجيّة لجلالة الملك عبد الله الثاني:

يرتبط الدور في عملية صنع السياسة الخارجيّة، عادة، برئيس الدولة والمؤسسات التي ترتبط به مباشرة، ويتباين التأثير السياسي الخارجي لرئيس الدولة تبعًا لنوعية الصلاحيات الدستورية الممنوحه له، ومدىٰ اهتمامه الشخصي بالسياسة الخارجيّة (الرمضاني، ١٩٩١:٢٤٢).

يمارس الملك في الدولة الأردنيّة دورًا فاعلًا ورئيسًا في قيادة وتوجيه السياسة الخارجيّة للأردن، منحه إياه الدستور والشرعية السياسية، فقد حدّد الدستور الأردني السلطات التي يستطيع الملك أن ينفرد بها في قيادة الشؤون الخارجيّة **وممارستها بما يلي (المواد ٣٠- ٤٠ من الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته لسنة ٢٠١١):**

١. الملك هو رأس الدولة، وبالتالي فهو رأس السلطة التنفيذية التي تدير وتنفذ السياسة الخارجيّة، وله الحق في تعيين مجلس الوزراء وإقالته وقبول استقالته.
٢. الملك هو القائد الأعلىٰ للقوات البرية والبحرية والجوية، وبالتالي يصدر أوامره بإيفاد قوات مسلحة للقيام بمهمات حفظ الأمن والسلم الدوليين.
٣. الملك هو من يعلن الحرب، ويعقد الصلح، ويبرم المعاهدات والاتفاقات الدولية، بما فيها تلك التي تتطلّب موافقة مجلس الأمّة، لكونها ترتب التزامات مالية علىٰ خزينة الدولة أو تمسّ حقوق المواطنين العامة.

كما أن الملك يقوم قيادة وتوجيه السياسة الخارجيّة من خلال مؤتمرّات القمة أو مؤتمرّات واجتماعات المنظمات الدولية، والقيام بزيارات رسمية للدول والمنظمات الدولية بهدف توطيد العلاقات معها، أو حلّ مشكلة عالقة، أو القيام بدور الوساطة بين أطراف متنازعة (مشاقبة، ٢٠٠٠: ١٢١).

وقد عبّر الملك عبدالله الثاني عن نهجه السياسي في سياسته الخارجيّة الحكيمة، وخططه المستقبلية الواضحة من خلال المحافظة علىٰ الجوهر العام للنهج السياسي الذي حدده ووضع أسسه والده المغفور له الملك الحسين بن طلال، حين قال:" أعتقد أن أول شيء تعلّمته من المغفور له كان عدم الاستسلام قط، والامتناع عن قول لا، كان يملك الشجاعة، وكان مثالًا لنا كلنا، وقد تعلّمنا ذلك من خلال حياتنا، لا شيء يضايقني أكثر من قول لا يمكن القيام بهذا؛ إذ لا بدّ من وسيلة للقيام به، والمطلوب هو التصميم والشجاعة علىٰ القيام به" (الدويسات، ٢٠١٨: ٨).

ومن معالم نهج السياسة الخارجيّة للملك عبد الله الثاني، الإسهام في حفظ السلام والأمن الدوليين، وتعزيز علاقات الأردن مع الدول الصديقة في المجالات كافة، ومن هذا المنطلق جاء خطاب السياسة الخارجيّة للملك في هذا المجال نابعًا من الانفتاح علىٰ كافة الشعوب المحبة للسلام، بما يخدم قضايا الأمتين: العربيّة والإسلامية، ويحقق الأمن والاستقرار للدولة الأردنيّة، مرتكزًا علىٰ مبدأ الشرعية الدينية والدستورية والشعبية في تعامله وعلاقاته الدولية.

كذلك اتّباع سياسة عدم التحيّز لأي من المعسكرات الدولية، وفي هذا المجال جاء الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني متمثلًا بموقفه المدافع عن المبادئ الإنسانية وعدم التبعية والانحياز لأي طرف كان، والحثّ علىٰ العمل من أجل اختصار المسافات وتقريب وجهات النظر بين دول العالم، واحترام السيادة

الوطنية للدول وعدم التدخّل في شؤونها الداخلية، والدعوىٰ إلىٰ إقامة نظام اقتصادي دولي جديد تتكافأ من خلاله فرص التنمية بين الدول، والدعوىٰ إلىٰ الحدّ من سباق التسلح النووي بصورة خاصة، وحثّ الدول علىٰ تجنّب الانزلاق في الصراعات الإقليمية والدولية (السعيدين، ٢٠٠٥: ٧٦).

ونتيجة لخصوصية العلاقات الأردنيّة الفلسطينية، فقد تحمّل الملك عبد الله الثاني المسؤولية الوطنية والقومية الكاملة إزاء هذه القضية والشعب الفلسطيني، ولذلك كان موقفه- وما زال- داعمًا للسلطة الوطنية الفلسطينية لكسب التأييد الدولي من أجل تحقيق تسوية عادلة وشاملة تضمن للشعب الفلسطيني استرداد كافة حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة علىٰ ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

وهذا ما أكّده جلالة الملك في خطاب العرش السامي عام (٢٠١٩) بقوله: "وستبقىٰ مواقفنا القومية تجاه القضية الفلسطينية ودعم الأشقاء الفلسطينيين لإقامة دولتهم المستقلة علىٰ خطوط الرابع من حزيران عام (١٩٦٧) وعاصمتها القدس الشرقية، وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، مواقف ثابتة وغير قابلة للمساومة، بالرغم من تنامي المخاطر والتهديدات لهذه المقدسات (خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمّة الثامن عشر، ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٩).

كما أن الملك عبد الله الثاني يؤكد دومًا التضامن وتوحيد الصف العربي بهدف إعادة اللُّحمة إلىٰ الجسم العربي، وممارسة دوره في ظلّ التحوّلات الدولية الجديدة بخطىٰ واثقة وحقيقية، ومن هنا جاء الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني لتحقيق

نوع من الانسجام والترابط في القرار العربي، وإنهاء كل حالات الضعف التي تعيشها الأمّة العربيّة، الأمر الذي ينعكس إيجابًا علىٰ الأمّة العربيّة في المجالات كافة.

ويرىٰ المؤلف أن السياسة الخارجيّة الأردنيّة في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني تميّزت بكونها امتدادًا منسجمًا ومتناغمًا لسياسة المملكة علىٰ مدىٰ السنوات الماضية، كما أنها اعتمدت علىٰ أسس ومرتكزات ثابتة نابعة من رؤية جلالة الملك الثاقبة والحكيمة تجاه كافة القضايا الإقليمية والدولية.

ب. دور السياسة الخارجيّة لرئيس الوزراء ووزير الخارجيّة:

مجلس الوزراء هو الركن الثاني من أركان السلطة التنفيذية في الأردن، ويتكوّن من رئيس الوزراء والوزراء ويشكّلون بمجملهم الحكومة، وبحسب المادة (٣٥) من الدستور الأردني فإن الملك هو الذي يعيّن رئيس الوزراء ويقيله، ويقبل استقالته، ويعين الوزراء ويقيلهم، ويقبل استقالتهم بناء علىٰ تنسيب من رئيس الوزراء، كما نصّ الدستور في المادة (٤١) علىٰ أن مجلس الوزراء يتألّف من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء حسب الحاجة والمصلحة، ويعد الوزير مسؤولًا عن إدارة جميع الشؤون المتعلّقة بوزارته، ويتولّىٰ الملك جلسات مجلس الوزراء في حالة حضوره لها.

وقد أشار الدستور الأردني بوضوح إلىٰ الصلاحيات التي يتمتعّ بها رئيس الوزراء في الشؤون الخارجيّة. ووفقًا للممارسات العرفية الوطنية، يمارس رئيس الوزراء عددًا من الصلاحيات في ما يتعلّق بالسياسة الخارجيّة للدولة، والمتمثلة في الاشتراك في تخطيط السياسة الخارجيّة، والتدخّل في القضايا الخارجيّة التي تنعكس آثارها علىٰ الشؤون الاقتصادية والعسكرية، وتنفيذ الدستور والتشريعات والأنظمة، وبنود المعاهدات والاتفاقات الدولية والإقليمية (مشاقبة، ٢٠٠٠: ٤٧).

أما في ما يخصّ مدى مشاركة رئيس الوزراء في صياغة القرار ومساهمته بالسياسة الخارجيّة للدولة، فإن ذلك تحدّده مجموعة من العوامل، من أهمها (الرمضاني، ١٩٩١: ٣٤٢).

١. القدرة السياسية لرئيس الوزراء، ومدىٰ ثقة رأس الدولة به، والظروف الشعبية الموضوعية التي تؤثر في صياغة القرار.
٢. الشخصية والبنية الثقافية لرئيس الوزراء، ومدىٰ اهتمامه بالسياسة الخارجيّة للدولة.
٣. نوعية المعلومات السياسية الخارجيّة التي يستطيع رئيس الوزراء الاطّلاع عليها بحكم وظيفته الرسمية التي تميّزه عن غيره.

جـ. دور وزارة الخارجيّة الأردنيّة بشكل خاص في السياسة الخارجيّة:

يمكن القول أنه- ومع تطوّر الدولة الأردنيّة- حدثت تطورات جوهرية في عمل وزارة الخارجيّة، تمثلت في صدور مجموعة من الأنظمة للتنظيم الإداري للوزارة، كان آخرها نظام تنظيم إدارة وزارة الخارجيّة رقم (٦٩) لسنة (١٩٩٣) الصادر بمقتضىٰ المادة (١٢٠) من الدستور، وبحسب هذا النظام فقد تم تحديد مهام الوزارة **وأهدافها على النحو الآتي:**

١- المساهمة في وضع السياسة الخارجيّة للدولة وتنفيذها، والعمل علىٰ حماية المصالح الوطنية، وتطوير العلاقات المملكة بمختلف الدول والهيئات والمنظمات.

٢- رعاية شؤون الأردنيين وحماية مصالحهم خارج المملكة، وتوثيق الصلة معهم لما فيه خدمتهم وخدمة المملكة.

٣- إعداد ودراسة المعاهدات والاتفاقات وتوثيقها، وإجراء الاتصالات مع الدول والمنظمات الدولية بشأن عقدها وترخيصها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإبرامها وتبليغ جميع الجهات المختصة ومتابعة تنفيذها.

وتكون مسؤولية وزير الخارجيّة مباشرة أمام رئيس الوزراء وغير مباشرة أمام مجلس النواب، لا سيما لجنة الشؤون الخارجيّة التي لها الحق بمراقبة تنفيذ مهامه واستدعائه ومعرفة سير تنفيذه للسياسة الخارجيّة (المادة ٥٨ من النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني).

أما أهم مهام وصلاحيات وزير الخارجيّة فهي (الخطة الاستراتيجية لوزارة الخارجيّة الأردنيّة ٢٠١٥- ٢٠١٧: ٥).

١. المساهمة في رسم وتنفيذ السياسة الخارجيّة طبقًا للتوجهات المقرّرة بشأنها.
٢. تنظيم ارتباط المملكة مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ورعاية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها معها، ومتابعة تنفيذها.
٣. دراسة وإعداد المعاهدات والاتفاقيات مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمساهمة في اتخاذ إجراءات إبرامها، وحفظها بالتعاون والتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة.
٤. إدارة المفاوضات والمباحثات مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية بالتعاون والتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة بما يتفق مع سياسة المملكة ومصالحها.
٥. شرح أهداف ومرتكزات السياسة الخارجيّة الأردنيّة عبر إدامة الاتصال مع وسائل العالم المختلفة.

وتعتمد الدولة الأردنيّة في تحقيق المصالح الوطنية والقومية على عامل الدبلوماسيّة، والذي يعتمد نجاحه على مساهمات جلالة الملك وعلاقاته الدولية وشخصيته وخبرته الطويلة في التعامل مع القضايا الإقليمية والعالمية.

وبهذا؛ يرىٰ المؤلف أن دور وزارة الخارجيّة في السياسة الخارجيّة الأردنيّة هو دور تنفيذي قائم علىٰ تنفيذ التوجيهات السامية لجلالة الملك والحكومة الأردنيّة ممثلة برئاسة الوزراء، وإدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية للأردن، ويخلو دوره من صنع ورسم السياسة الخارجيّة بشكل مباشر، علىٰ الرغم من اعتباره أحد الأطراف المساهمة في رسم السياسة الخارجيّة من خلال تقديمه المعلومات اللازم لصانعي القرار السياسي عن طريق تواصل أذرعتها الدبلوماسيّة مع الجهات المعنية في دول العالم.

د. دور البرلمان في رسم السياسة الخارجيّة:

تعدّ السلطة التشريعية الركيزة الثانية التي يقوم عليها النظام السياسي في الدولة الأردنيّة، حيث تناط السلطة التشريعية بمجلس الأمّة والملك، ويتألّف مجلس الأمّة من مجلسي الأعيان والنواب، ولكل من المجلسين صلاحيات وواجبات معيّنة حدّدها الدستور لإدارة شؤون الدولة (ذنون، ٢٠٠٧: ١٦٥).

وقد نصّ الدستور الأردني علىٰ أن مجلس الأمّة مكوّن من مجلسي الأعيان والنواب؛ الأول عيّنه الملك، والثاني انتخبه الشعب، كما نصّ الدستور الأردني علىٰ أن للسلطة التشريعية اختصاصات دستورية في مجال السياسة الخارجيّة، مثل التصديق علىٰ المعاهدات التي تمسّ حقوق الأردنيين العامة والخاصة، والتي لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمّة (المواد ٣٣، ٦٢، ٦٣ من الدستور).

ومن صلاحيات مجلس الأمّة في مجال السياسة الخارجيّة دستوريًّا، ما يلي:

١. التشريع: وفقا لنصّ المواد (٩١، ٩٥، ٩٢،٩٣) من الدستور، ومن ضمنها التشريعات الخاصة بالشؤون الخارجيّة، والامتيازات الممنوحة لممثلي الدول المختلفة لدىٰ الأردن.

٢. توجيه الأسئلة والاستجوابات إلىٰ الوزراء بمن فيهم وزير الخارجيّة، كما أن من حقّ المجلس طرح أي موضوع عام للمناقشة، بما فيها أمور السياسة الخارجيّة.

٣. المسؤولية الوزارية: ذلك أن رئيس الوزراء والوزراء بمن فيهم وزير الخارجيّة مسؤولون أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة.

أما عن دور مجلس الأمّة في القرارات المتعلّقة بالسياسة الخارجيّة الأردنيّة، فإنه كغيره من الهياكل المتعددة لصناعة القرار محكوم بأحكام الدستور والصلاحيات المخوّلة له، ويمكن القول أن للسلطة التشريعية الممثلة بمجلس الأمّة في السياسة الخارجيّة دورًا محدّدًا، ويمكن أن يزداد أو يتحدّد وفقًا للظروف الديموقراطية التي يعيشها الأردن.

وبالتالي تشاطر السلطة التشريعية السلطة التنفيذية في تنفيذ السياسة الخارجيّة، لا سيما في ما يتعلّق في دراسة المعاهدات والاتفاقات المتعلّقة بحقوق الأردنيين والموافقة عليها حسب المادة (٣٣) فقرة (٢) من الدستور الأردني، بالإضافة إلىٰ وجود لجنة الشؤون الخارجيّة في مجلسي النواب والأعيان، والتي من مهامها متابعة السياسة الخارجيّة مع وزير الخارجيّة واستدعائه والاطّلاع من خلاله علىٰ سير تنفيذها، كما أنه - ومن خلال السلطة التشريعية- يتم إيصال وجهة نظر الأردن ودعم القرار الخارجي الأردني لتحقيق أهدافه، خاصة لدىٰ اتحاد مجالس

البرلمانات العربيّة والعالمية، كما تقوم السلطة التشريعية بتقديم النصح للحكومة ممثلة برئيس الوزراء أو أحد أطراف صناعة وتنفيذ السياسة الخارجيّة.

وأخيرًا فإن للسلطة التشريعية في الأردن مواقف تحسب لها في مجال السياسة الخارجيّة نذكر منها (أبو دية، ١٩٩٠: ٧٨):

١. إلغاء المعاهدة البريطانية في عهد حكومة النابلسي عام(١٩٥٧).

٢. الطلب من مجلس الوزراء التحقّق في سبب امتناع السفير الأردني لدىٰ الأمم المتحدة عن التصويت إلىٰ جانب قرار الاعتراف بالصين الوطنية، وتجاوبًا مع مطلب مجلس النواب قام مجلس الوزراء عام (١٩٥٧) بعزل السفير.

٣. ناقش مجلس النواب عام (١٩٥٧) مشروع (إيزنهاور)، وأصدر قرارًا يدعو فيه إلىٰ رفض المشروع، وقد التزم مجلس الوزراء بهذا القرار، ولم تتم الموافقة علىٰ قبول المشروع إلا في أواخر عام (١٩٥٨) بعد أن أكّد مجلس الوزراء عدم وجود أي التزامات متعلّقة بالمعونات الاقتصادية المقدّمة إلىٰ الأردن من خلال المشروع.

ويرىٰ المؤلف أن للبرلمان دورًا مهمًّا في السياسة الخارجيّة الأردنيّة، يكاد هذا الدور يتحدد في الرقابة علىٰ تنفيذ الحكومة للسياسة الخارجيّة، والتنسيق المستمر مع الحكومة في هذا الشأن، والاطّلاع علىٰ آخر المستجدَّات الإقليمية والدولية وموقف الأردن من الكثير من القضايا من خلال اجتماع لجنة الشؤون الخارجيّة في مجلس النواب بوزير الخارجيّة والاستماع منه إلىٰ ما هو مستجد، وبالتالي نجد أن هذا الدور هو دور رقابي وتنسيقي بشكل عام أكثر منه دور تنفيذي أو رسم للسياسات الخارجيّة.

التوجّه القومي في السياسة الخارجيّة الأردنيّة:

سيتم من خلال هذا المطلب التطرّق إلىٰ التوجّه القومي في السياسة الخارجيّة الأردنيّة المنبثق من مبادئ الثورة العربيّة الكبرىٰ، والتي جاءت لتعزيز ممارسة القيم الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الإيجابية، ومحاربة السلبيات المنافية لهذه القيم، بالإضافة إلىٰ تناول الجهود الأردنيّة كأحد الأعضاء المؤسّسين لجامعة الدول العربيّة في تحقيق المصالحة والاتفاق بين الدول العربيّة كافة، ومساهمته الفاعلة في حلّ النزاعات والخلافات العربيّة، **وذلك على النحو الآتي:**

أولاً: انضمام الأردن لجامعة الدول العربيّة:

تعدّ الجامعة العربيّة المنظمة الإقليمية العربيّة الأولىٰ التي جاء تأسيسها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥)، فهي ثمرة من ثمار النظام العربي بكل ما يحمله من قيم موروثة تؤثر في المحيط الدولي وحركته السياسية، حيث اتسمت الجامعة العربيّة بأنها ذات طبيعة قومية، ولهذه المنظمة الإقليمية أجهزة صنع قرار سواء أكانت لجانًا دائمة أم مؤقتة، إلا أن مجلس الجامعة يعدّ أهم الهياكل التنظيمية للجامعة في عملية صنع القرار واتخاذه (خميس، ٢٠٠٧: ٦٩).

وقد شارك الأردن في رحلة تأسيس جامعة الدول العربيّة التي بدأت عام (١٩٤٣)، وتوجت ببرتوكول الإسكندرية الذي وقّعته في السابع من شهر تشرين الأول عام (١٩٤٤) كل من: (الأردن، والسعودية، وسوريا، ولبنان، ومصر، والعراق، واليمن) ليكون يوم ٢٢ آذار عام (١٩٤٥) يوم إعلان الجامعة العربيّة(خميس، مرجع سابق: ٦٩).

ولم يغب الأردن عن مؤسسة القمة العربيّة منذ تأسيسها عام (١٩٤٥)، فكان إطارًا مرجعيًّا للعمل العربي المشترك، وجاءت الانطلاقة مع مؤتمري (القاهرة في ١٢ كانون الثاني عام (١٩٦٤)، والإسكندرية في أيلول من العام نفسه)، اللذين شكلا البداية لمؤسسة القمة العربيّة بعد إجماع العرب علىٰ اقتراح جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال في مؤتمر القاهرة بأن يجتمع العرب دوريًّا مرّة كل سنة. (خميس، مرجع سابق: ٧٠).

ثانياً: الثوابت الأردنيّة المنبثقة من مبادئ الثورة العربيّة الكبرى عام (١٩١٦):

وضعت الثورة العربيّة الكبرىٰ نصب أعينها أهميّة إقامة الدولة إلىٰ جانب حماية وصون الإنسان العربي، بما يحمله من قيم وإيمان وتاريخ ومعتقدات ولغة، فقد جاءت هذه الثورة للتخلّص من الاستعباد، وتأسيس قوة إنسانية متجددة تتصف بمواطنة حرّة وعادلة ومتساوية قادرة علىٰ درء الفساد، وإقامة العدل، وتعزيز الحرية والوحدة الإنسانية بين المجتمعات (أبو القاسم، ٢٠٠٣: ٧١).

كما مثّل قيام الثورة العربيّة الكُبرىٰ منطلقًا مهمًّا من منطلقات الوعي القومي العربي الذي تجلّت بوادره في القرن التاسع عشر، فقد تشكّل هذا الوعي في إطار منظم هدفه الحفاظ علىٰ الهوية العربيّة وتوحيد كيان الأمّة علىٰ النطاقين: السياسي والثقافي.

وقد شاءت الأقدار أن يحمل الأردن إرث هذه الثورة ، وأن ينهض برسالتها السامية في الدفاع عن مبادئ الحرية والكرامة والعدالة والإخاء، والمحافظة علىٰ الهوية العربيّة والإسلامية من كل الأخطار التي تتهددها. (أبو القاسم، مرجع سابق:٧١).

لقد سارت المملكة الأردنيّة الهاشمية علىٰ نهج الثورة العربيّة الكبرىٰ، فولدت الدولة الأردنيّة علىٰ الأسس المكوّنة للفكر القومي العربي، وهذه الأسس هي جزء أصيل في الخطاب السياسي الأردني، وهذه الأبعاد القومية هي مرتكزات النظام السياسي الأردني، وهي واضحة ومثبتة في نصّ الدستور، فقد نصّت المادة (١) من الدستور أن الشعب الأردني جزء من الأمّة العربيّة، وأكدت المادة (٢) من الدستور أن "الاسلام دين الدولة، واللغة العربيّة لغتها الرسمية". (المادة ٢ من الدستور الأردني)

وهـذا يـدل علـىٰ أن الدولـة الأردنيّـة ملتزمـة بالشخصـية العربيّـة الإسـلامية، وتعـبر عـن الشـرعية التاريخيـة للنظـام ودوره الهـادف في تحقيـق رسـالة الثـورة العربيّـة الكـبرىٰ، ومـا يعـزز ذلـك هـو موقـع الأردن في قلب الأمّة العربيّة.

ثالثًا: الموقف الأردني من دعم التضامن العربي المشترك والوحدة العربيّة:

تميّزت مواقف قادة الدولة الأردنيّة منذُ القدم بالاهتمام بالدعوة للوحدة العربيّة ودعم التضامن العمل العربي؛ فمواقف الملك عبد الله الأول ابن الحسين الخارجيّة تميّزت بالبعد القومي المنطلق من الفكر الهاشمي الحريص علىٰ وحدة الأمّة العربيّة وصيانة حقوقها، حيث سعىٰ إلىٰ تطبيق أفكاره القومية في وحدة الأمّة العربيّة من خلال طرح الكثير من المشاريع الداعية للوحدة العربيّة، ومن مشاريع الوحدة العربيّة التي طرحت عربيًّا وساندها الملك عبد الله الأول ابن الحسين مشروع سوريا الكبرىٰ عام (١٩٤٣م)، ووحدة الهلال الخصيب عام (١٩٤٣م)، ووحدة الضفتين عام (١٩٥٠م)، وعلىٰ النهج نفسه استمر الملك الحسين بن طلال باهتمامه بالبعد القومي والدعوة للوحدة العربيّة فكانت الدعوة للوحدة مع العراق عام(١٩٥٨)، ثم مجلس التعاون العربي عام ١٩٨٩. (أمين، ١٩٩٧: 229).

وقد أسهم الأردن في جهود ودعم التضامن العربي، ويدل علىٰ ذلك موقف الأردن أثناء حرب الخليج، وموقفه من الحرب الأهلية اللبنانية الداعي لوحدة وسيادة لبنان، بالإضافة إلىٰ الموقف من العراق الداعي إلىٰ إنهاء الوجود العسكري الأجنبي في العراق، والدعوة إلىٰ وحدة العراق وسيادته (العبادي، ٢٠٠٧: ١٥٩).

ووفاء بالالتزام القومي للمملكة، فإن الأردن يلتزم بميثاق جامعة الدول العربيّة وقرارات القمم العربيّة، وبنصرة قضايا الأمّة العربيّة، والعمل علىٰ توحيد الجهود من أجل التضامن والتعاون العربي في المجالات كافة، بما يخدم مصالح الأمّة العربيّة وطموحاتها.

كما يلتزم الأردن بالعروبة والوحدة العربيّة، فهو علىٰ الدوام يسعىٰ إلىٰ تحقيق حُلم الوحدة العربيّة، وتأسيس دولة عربية واحدة، وربط العرب بسلسلة من المنجزات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تجعل من الشعوب شعبًا واحدًا في إطار المصلحة العربيّة، والالتزام بالعمل العربي المشترك وآليات تفعيله وتطويره ليواكب متغيّرات العصر.

وللأردن- عبر التاريخ- دور جلي وواضح في تعزيز نهج التواصل والحوار والعمل من أجل رفعة الأمّة العربيّة واستقرارها، والدعوة للتضامن العربي المشترك الذي قاده الهاشميون من أجل الحرية والعدالة والتسامح والمحبة؛ ما أدّىٰ إلىٰ تأصيل الثقافة التوعوية في شتّىٰ صورها، خاصة في مجال المبادرات المختلفة التي استهدفت تعزيز اللُّحمة الوطنية بين أبناء الأمّة العربيّة الواحدة (أمين، ١٩٩٧: ٢٢٨)، حيث تمثلت هذه المواقف في قمة الوفاق والاتفاق عام (١٩٨٧) التي بادر الأردن إلىٰ عقدها من أجل إصلاح العلاقات بين الدول العربيّة، حيث كانت تلك القمة أول قمة

تجمع الدول العربيّة كافة، الأمر الذي يدلّ علىٰ دوره التاريخي في حلّ القضايا العربيّة.

وقد سعى الأردن إلى حماية الأمن القومي العربي، والحفاظ عليه من خلال. (**دور الأردن في الوحدة العربيّة، مقال منشور على الموقع** https://www.awa2el.net، **تاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٧**)**:**

١. الدعم الكامل لشعب فلسطين، والمساندة التامة لممثليه الشرعيين في جهودهم علىٰ الصعيدين: القومي والدولي من أجل استعادة الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني.

٢. السعي الدؤوب مع الصدق إلىٰ إقامة علاقات حُسن الجوار بين الأردن، وسورية، ولبنان، والعراق، والسعودية، وفلسطين.

٣. الوقوف مع الصف العربي دائمًا في كل الظروف، والدفاع عن القضايا العربيّة في أحلك الأحوال، الأمر الذي جعل الأردن- وعلىٰ الرغم من صغر مساحته الجغرافية ومحدودية موارده- يلعب دورًا سياسيًّا كبيرًا في المنطقة العربيّة والعالم، ويحظىٰ باحترام الجميع.

٤. التمسّك بالنهج القومي الحرّ المستقل؛ إذ كان الأردن في طليعة العاملين من أجل تحقيق آمال الأمّة العربيّة في الوحدة.

٥. المشاركة في تأسيس الجامعة العربيّة، ومجلس الوحدة العربيّة، والسوق العربيّة المشتركة، كما أنه عضو مؤسس في مجلس التضامن العربي.

٦. تأكيده علىٰ حلّ المشكلات العربيّة ضمن البيت العربي؛ إذ إنّ سياسته تنبع من إيمانه بأن العرب أمة واحدة، بل أسرة كبيرة تشدّ أفرادها بعضهم إلىٰ بعض صلات الدّم وروابط الروح وآمال المستقبل.

٧. تنقية الأجواء العربيّة من أجل تحقيق التضامن العربي، وإقامة علاقات قومية بين الأقطار العربيّة، والدفاع عن قضايا العرب العادلة وعلىٰ رأسها القضية الفلسطينية، والتمسّك بالنهج القومي؛ إيمانًا بوحدة الموقف والمصير والتطلّعات المشتركة لأبناء الأمّة العربيّة.

ومن هذا المنطلق، سعىٰ جلالة الملك عبدالله الثاني، خلال زياراته المتكررة للدول العربيّة، إلىٰ تنسيق المواقف والتشاور بين البلدان العربيّة، كما حرص علىٰ حضور مؤتمرّات القمّة العربيّة كافة، وكان علىٰ الدوام فاعلًا نشطًا يعمل من أجل المصلحة العليا في إطار من الحكمة والعقلانية والواقعية، وقد أكّد جلالته في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرياض الاهتمام الموصول بالقضايا العربيّة، حين قال:
" لقد تعاطىٰ الأردن مع قضايا أمته وواقعها من وحي دوره التاريخي وواجبه القومي في مساندة الأشقاء ومناصرة الأخوّة، وما طلبنا إلا رفعة أمتنا واستقرارها وازدهارها، وحرصنا كلّ الحرص علىٰ ترسيخ الاحترام لسيادة كلّ دولة من دولنا الشقيقة ورفض التدخّل في شؤونها أيًّا كان مصدره.

وقد كانت القضيّة الفلسطينية علىٰ مدىٰ تاريخها قضيتنا القومية الأولىٰ، وتجسيدًا لهذه المبادئ التي نؤمن بها، فقد خاطبنا العالم مؤخرًا في الكونغرس الأمريكي، وركّزنا في خطابنا علىٰ ضرورة إيجاد حلّ عادل ودائم للقضية الفلسطينية، التي ما زالت تشكّل قضية العرب الأولىٰ، وجوهر الصراع في المنطقة، وتوجّهنا، أيضًا بنداء صريح مضمونه (أنقذوا الشرق الأوسط بل والعالم قبل فوات الأوان)، وهذا الإنقاذ يتمّ برفع الظلم عن الفلسطينيين، وتحقيق العدالة لهذا الشعب الشقيق لينعم بحريته ودولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف" (من خطاب جلالة

الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في مؤتمر القمة العربيّة في الرياض بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٧).

مما سبق، يرىٰ المؤلف أن دور الأردن برز كعضو مؤسس في جامعة الدول العربيّة بشكل واضح ومؤثر، حيث لعب دورًا نشطًا وفاعلًا في مأسسة الدبلوماسيّة العربيّة، من خلال عقده لأكثر من قمة عربية، ومواقفه الثابتة والمؤيدة للوفاق العربي والتعاون مع الكثير من الدول العربيّة في حلّ الكثير من الخلافات والصراعات العربيّة العربيّة؛ انطلاقًا من مبادئ الثورة العربيّة الكبرىٰ والعمق والإرث العربي الإسلامي الأصيل الذي يتمتّع به، وأن المتتبع للسياسة الخارجيّة الأردنيّة منذ نشأة الدولة، سيجد أن المكون العروبي هو مكون أصيل في الخطاب السياسي باتجاه كثير من القضايا سواء العربيّة أو العالمية، فهو يتمتّع بعلاقات متوازنة مع كل الدول العربيّة، وداعم رئيس لبناء الصرح الحضاري العربي من جديد، دون تشرذم، ولا انقسام، ولا تقاتل.

الموقف الأردني من الأحلاف الغربية.

امتازت التوجهات العامة للسياسة الأردنية منذ تأسيس الدولة، بالحضور العالمي والمصداقية والدبلوماسية، اضافة الىٰ انتهاج مبدأ الوسطية والاعتدال في بناء المواقف السياسية الأردنية، بما يحقق المصلحة الوطنية العليا، وينسجم مع المصلحة القومية، كذلك الانخراط في الاحلاف الغربية بما ينسجم مع هذه المصالح (خصاونة، ٢٠٠٨، ٣-٤).

وعلىٰ الرغم من سمة الاعتدال في العلاقات الأردنية الدولية، ألا أنها كانت أقرب للغرب، حيث أرتبط تاريخيا بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، فقد أولىٰ الأردن اهتمامـًا كبيراً في علاقاته مع الدول الغربية، وانتقاء حلفائه من الدول الغربية، ومن أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، انطلاقـًا من تقديره للدعم والمساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للأردن وباعتبارها قوة عظمىٰ بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، ولها تأثير كبير في السياسة الدولية، ودورها في تعزيز الجهود الرامية الىٰ انهاء الصراع الفلسطيني الاسرائيلي في كثير من المواقف (الفايز، ٢٠١٣، ١).

فبعد تراجع بريطانيا عن دورها القيادي للعالم، وخاصة لمنطقة الشرق الأوسط، وجد الأردن نفسه في ظروف اقتصادية صعبة للغاية كادت تعصف باستقراره، وللخروج من هذه الأزمة أعلن الأردن تأييده لمبدأ أيزنهاور، وعلىٰ إثر ذلك قدمت له الحكومة الأمريكية مساعدات مالية كبيرة ساهمت في الحد من تفاقم الأزمة المالية التي عصفت به، كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترىٰ في الأردن بالإضافة الىٰ المملكة العربية السعودية خير معين لها لتحقيق مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد اعلان الأردن معارضته للأيدولوجية السوفييتية الشيوعية (الحجاج، ٢٠٠٩، ١٨٥-١٨٦).

فالأردن أبقىٰ علىٰ تحالفه مع الغرب علىٰ الرغم من قيام عدد من الدول العربية بربط نفسها مع الاتحاد السوفييتي منذ منتصف خمسينات القرن الماضي، وكان جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال رافضـًا للشيوعية علىٰ الدوام، كما

تشكلت لديه القناعة الراسخة بأن الطريقة الوحيدة للحفاظ علىٰ استقرار الأردن وتمكينه من الدفاع عنها إنما هي بالتحالف مع الغرب، ولذلك نظر الملك الحسين نظرة إيجابية لمبدأ أيزنهاور والمشروع الاقتصادي المرافق له، ووجد فيه عاملاً مهماً من شأنه تحسين الأوضاع الاقتصادية الأردنية، كما أنه يساعد في الحد من نفوذ الشيوعيين، وفي إخماد الاضطرابات السياسية التي رافقت استقالة حكومة سليمان النابلسي عام 1957م (سعيد، ١٩٨٨، ٨٨).

ومنذ ذلك الوقت أصبحت سياسة التحالف الأردني مع الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية مسألة اقتناع ومصالح متبادلة، وجاء الاعلان الرسمي الأردني بأن الأردن سيبقىٰ صديقاً للولايات المتحدة، وأن تأييده لها راسخ، وعلىٰ أثر ذلك بدأ الأردن يتسلم مساعدات مالية سنوية من الولايات المتحدة الأمريكية (Faddah, 1974, 293).

وعلىٰ الرغم من ذلك برزت لاحقاً بعض المواقف الأردنية التي أدت الىٰ تدهور العلاقات مع الحليف الرئيسي وهو الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرزها اعلان الأردن موقفه الرافض للعدوان الأمريكي علىٰ العراق ابان حرب الخليج ودعمه للموقف العراقي أنذاك.

مما سبق يرىٰ المؤلف أن الموقف الأردني من الأحلاف الغربية كان واضحاً وثابتاً، وهو قربه من الحلف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، للقناعة الراسخة لدىٰ النظام الأردني بدور الولايات المتحدة المحوري والهام في جميع القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية- القضية الأولىٰ بالنسبة للأردن- باعتبار أن الولايات المتحدة تمثل القوة العالمية العظمىٰ، والمهيمنة علىٰ رسم

وتنفيذ السياسة الدولية، وبالتالي فإن انخراط الأردن في هذا التحالف له ما يبرره، ويعطي للأردن مكانة كبيرة بين دول المنطقة والاقليم وحتىٰ العالم.

واقع الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة:

في إطار تمتين العلاقات البرلمانيّة وتفعيل دور الدبلوماسيّة البرلمانيّة، حرص مجلس النواب الأردني علىٰ التواصل الدائم مع برلمانات دول العالم من خلال الاجتماعات واللقاءات التي تضم أعضاء هذه الجمعيات واللجان من البلدان المختلفة التي تربطهم عرىٰ الأخوّة والصداقة.

وقد نشط مجلس النواب الأردني في هذا المجال من خلال زيارات هذه اللجان والجمعيات البرلمانيّة إلىٰ كثير من دول العالم؛ ما كان له الأثر البالغ علىٰ الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في شرح الموقف الأردني إزاء الكثير من القضايا المختلفة وتبادل وجهات النظر مع البرلمانيين في الدول الأخرىٰ، كما كان مجلس النواب مسرحًا للكثير من الزيارات البرلمانيّة من الدول الشقيقة والصديقة.

حيث سيتم من خلال هذا المبحث تناول الإطار التنظيمي الداخلي والخارجي للبرلمان الأردني، أما المبحث الثاني فيتناول النشاط الدبلوماسي لمجلس النواب الأردني (٢٠١٦-٢٠٢٠م).

الإطار التنظيمي الداخلي والخارجي لمجلس النواب الأردني:

يمارس مجلس النواب أعماله الرقابية والتشريعية ضمن نظام خاص يتم وضعه من قبل مجلس النواب نفسه ويصادق عليه الملك ويتضمن كافة الأمور التنظيمية الداخلية الخارجية ، لذا ستتناول هذه الدّراسة، من خلال هذا المبحث، الإطار التنظيمي الداخلي والخارجي للبرلمان الأردني، وذلك بتقسيمه إلىٰ مبحثين: المبحث الأول سنتناول الإطار التنظيمي والتشريعي للبرلمان الأردني، وفي المبحث

الثـاني سيخصّـص للحـديث عـن النشـاط الدبلوماسـي لمجلـس النـواب الأردني (٢٠١٦-٢٠٢٠)، **وذلك على النحو الآتي:**

الإطار التنظيمي والتشريعي لمجلس النواب الأردني:

يتناول هذا الكتاب، في هذا المطلب، بيان الإطار التنظيمي والتشريعي الذي ينظّم العمل في مجلس النواب الأردني، وذلك بتقسيمه إلىٰ فرعين:

الإطار التشريعي (النظام الداخلي):

حتىٰ يتمكّن مجلس النواب الأردني من القيام بالواجبات والمهام الموكولة إليه، وجب وجود إطار تشريعي لتنظيم شؤونه الداخلية تمكّنه من القيام بواجباته بكفاءة وفاعلية وفق مبدأ الفصل بين السلطات، بعيدًا عن تدخّلات السلطتين: التنفيذية والقضائية، ولعل من أبرز معالم استقلال السلطة التشريعية هو النص الدستوري الذي أعطىٰ لمجلس النواب إعداد نظامه الداخلي بنفسه المادة (٨٣) من الدستور تنصّ علىٰ: "يضع كل من المجلسين أنظمة داخلية لضبط وتنظيم إجراءاته وتعرض هذه الأنظمة علىٰ الملك للتصديق عليها".(الدستور الأردني المادة ٨٣) ، ولتحديد الإطار التشريعي لمجلس النواب الأردني لا بدّ من توضيح الأساس القانوني للنظام الداخلي لمجلس النواب، بالإضافة إلىٰ أحكام النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني، **ومميزات هذا النظام**.

أولًا: الأساس القانوني للنظام الداخلي لمجلس النواب الأردني:

يعرّف القانون البرلماني بأنه مجموعة من القواعد والإجراءات المطبّقة علىٰ المجلس البرلماني، سواء كانت ذات طبيعة دستورية أو تشريعية، أو تنظيمي داخلي، وبالتالي يطبّق علىٰ المجالس النيابية النصوص الدستورية المتعلّقة بتشكيلها وصلاحياتها ووظائفها، ويطبّق عليها، أيضًا القوانين العادية كقانون الانتخاب، كما

يطبّق عليها الأنظمة الداخلية التي تنظّم أعمالها (المدور، ٢٠١٦: ٣٦)، أما النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني فيعرف بأنه "مجموعة القواعد والإجراءات القانونية المكتوبة، وذات طبيعة خاصة، يضعه مجلس النواب بنفسه، ويصادق عليه الملك، متضمنًا آلية تشكيل أجهزته ولجانه وتحديد مهامها ووظائفها، وهو يهدف إلىٰ ضبط إجراءات العمل وتنظيمه داخل البرلمان، لضمان قيامه بمهامه الدستورية"(أبو شمالة وبطارسة، ٢٠١٨: ١٦٢). **ومما سبق، يتبين أن للعمل النيابي وتنظيمه ثلاث مرجعيات تشريعية، وهي:**

أ. النصوص الدستورية:

وتمثل النصوص الواردة في الدستور من أحكام وقواعد متعلّقة بعمل البرلمان، فعادة ما يحدّد الدستور الآلية القانونية لصدور الأنظمة الداخلية للبرلمان، وفي الأردن سارت الدساتير المتعاقبة وآخرها دستور عام (١٩٥٢) وتعديلاته لعام (٢٠١١) الذي نصّ علىٰ أنه: "يضع كل من المجلسين الأنظمة الداخلية لضبط وتنظيم إجراءاته، وتعرض هذه الأنظمة علىٰ الملك للتصديق عليها"(المادة ٨٣ من الدستور).

ومن النصّ السابق، يتضح أن الدستور حدّد وظيفة النظام الداخلي لمجلس النواب بالضبط والتنظيم، وبالتالي فإن النظام هو الذي يحدّد إجراءات وآليات عمل المجلس، ويحدد المهام المنوطة به دستوريّـًا، وفي ما يتعلّق بمبدأ استقلالية السلطة التشريعية من خلال قيام مجلس النواب بوضع نظامه الداخلي، ما دام الملك يقوم بالتصديق عليه، فنجد أن هذا لا يخل بمبدأ استقلالية السلطة القضائية باعتبار أن الملك هو رأس السلطات الثلاث كما جاء بالدستور، لكن الأمر مختلف عندما نجد

أن النظام الداخلي يشتمل علىٰ توقيع كل من رئيس الوزراء ووزير الداخلية، ففي ذلك إخلال بمبدأ استقلالية السلطة التشريعية.

ب. القواعد العرفية:

يتمثل العرف البرلماني في العادات والتقاليد البرلمانيّة التي استقرّ العمل بها في المجالس البرلمانيّة، حيث استقرّ الاعتقاد علىٰ الزاميتها في حال عدم وجود نص في الدستور أو النظام الداخلي، بالإضافة إلىٰ وجود نصّ غامض يحتمل التأويل، وهذا ما أكّده القرار الصادر عن المجلس العالي لتفسير الدستوررقم (٢) لسنة (١٩٩٠)، والذي جاء فيه: "أنه من المتفق عليه وحسب الفقه الدستوري أن العرف يصلح أساسًا لتفسير النصوص الغامضة من الدستور، التي تحتمل التأويل".

مما سبق، ترىٰ هذه الدّراسة أن النظام الداخلي لمجلس النواب، هو نظام يهدف إلىٰ تنظيم العمل في مؤسسة دستورية لها دور وأهميّة كبيرة في الحياة السياسية، والنظام السياسي بشكل عام.

ثانيًا: أحكام النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني:

إن قراءة النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني لسنة (٢٠١٣) وتعديلاته المعمول به حاليًا، يتبيّن أنه شبيه بأي نظام مشابه، **يتضمن ذات المحتوى، ومن أبرز ما يتضمنه الآتي:**

أ. هيكل أجهزة مجلس النواب:

حدّد النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني هيكل أجهزة المجلس من مكتب دائم، ومكتب تنفيذي، وتحديد طريقة تشكيلهما، وتحديد مهامهما وصلاحياتهما، حيث يتألف المكتب الدائم من الرئيس ونائبيه ومساعدين اثنين

(المادة ٧ من النظام الداخلي لمجلس النواب)، أما المكتب التنفيذي فيتشكّل من أعضاء المكتب الدائم ورؤساء الكتل النيابية أو من يمثلها (المادة ١٨ من النظام الداخلي لمجلس النواب)، **وقد حدّدت المادة (٨) مهام رئيس المجلس على النحو الآتي:**

١. تمثيل المجلس والتكلم باسمه، وطبقًا لإرادته.

٢. مراعاة تطبيق أحكام الدستور والنظام الداخلي في مداولات المجلس وقراراته.

٣. وضع جدول أعمال كل جلسة من جلسات المجلس.

٤. رئاسة الجلسات وإعلان افتتاحها وانتهائها وضبطها وإدارة النقاش فيها، وتحديد موضوع البحث وإعطاء الإذن بالكلام.

٥. إعلان قرارات المجلس ومتابعة تنفيذها.

٦. اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ كرامة المجلس وكرامة أعضائه.

٧. رئاسة الجهاز الإداري للمجلس.

ب. لجان المجلس والكتل والائتلافات:

حدّدت المواد (٣٨-٦٨) من النظام طريقة تشكيل لجان المجلس المختلفة ومهامها وصلاحياتها وآليات عملها، واستحدث النظام هيكلًا جديدًا هو الكتل والائتلافات النيابية، وبيّن طريقة تشكيلها وتنظيمها، وذلك بحسب المواد (٢٥-٣٣) من النظام.

فقد وردت إجراءات تسجيل الكتل والائتلافات النيابية في النظام بنصه على أنه :

"أ- يحق لكل مجموعة من النواب لا يقل عددها عن (١٠٪) من أعضاء المجلس تشكيل كتلة نيابية.

ب- يحق لكتلتين أو أكثر تشكيل ائتلاف نيابي"(المادة ٢٥ من النظام الداخلي). كما ألزم النظام الداخلي كل كتلة أو ائتلاف نيابي أن يضع نظامًا خاصًّا به لتنظيم عمله، وأن يودع لدىٰ الأمانة العامة خلال ثلاثين يومًا من بدأي الدورة العادية (المادة ٢٦ من النظام الداخلي). ولغايات استكمال تشكيل الكتل النيابية، فقد ألزم النظام الداخلي كل كتلة نيابية أن تنتخب رئيسًا ونائبًا للرئيس ومقرّرًا لها وناطقًا إعلاميًّا باسمها(المادة ٢٧ من النظام الداخلي)، علىٰ أن تبلغ رئيس مجلس النواب بتشكيلها واسمها، وأسماء أعضائها، ورئيسها ونائبه، ومقرّرها، والناطق الاعلامي باسمها، ونظامها الخاص، وذلك عملًا بأحكام المادة (٢٨) من النظام الداخلي.

إن الملاحظ في ما يتعلّق بتشكيل الكتل في النظام الداخلي لمجلس النواب أنه مرتبط بنسبة معيّنة من عدد أعضاء مجلس النواب، حيث لا تقل عن (١٠٪) منهم، وليس بعدد ثابت من الأعضاء، وهذا ما يجعل من هذا الحكم ثابتًا لا يتأثر بأي تغيير قد يطرأ علىٰ عدد أعضاء المجلس النيابي زيادة أو نقصانًا. هذا مع ضرورة الإشارة إلىٰ أن الصياغة التشريعية المثلىٰ للنص السابق تقتضي شطب مصطلح "عددها" في المادة (٢٥) من النظام واستبدلها بكلمة "نسبتها". كما يتبيّن أن النظام الداخلي الحالي لمجلس النواب الأردني قد خلا من أي نصوص واضحة وصريحة تتعلّق بتنظيم الكتل النيابية، من حيث آلية عملها والرقابة عليها وبرامج عملها، وحتىٰ

أحكام انتهائها والانسحاب منها، وبهذه الصورة فإن النظام الداخلي لمجلس النواب لا يعترف بوجود الكتل النيابية، ولا يتعامل معها باعتبارها من الأعراف البرلمانيّة.

ثالثًا: مميّزات النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني:

يمكن تحديد المميزات الرئيسة للنظام الداخلي لمجلس النواب الأردني علىٰ النحو **الآتي**:

أ. السند القانوني له هو الدستور:

يعدّ الدستور الأردني لسنة (١٩٥٢) وتعديلاته هو السند القانوني للنظام الداخلي لمجلس النواب، وفق نصّ المادة (٨٣) منه، والتي أعطت الصلاحية لمجلس النواب كما مجلس الأعيان، بوضع النظام الخاص بعمله، بقولها: "يضع كل من المجلسين أنظمة داخلية لضبط وتنظيم إجراءاته وتعرض هذه الأنظمة علىٰ الملك للتصديق عليها".

ب. النظام الداخلي هو النظام الوحيد الذي يصدره مجلس النواب:

النظام الداخلي لمجلس النواب هو النظام الوحيد الذي يصدره المجلس، وليس للمجلس أن يصدر أي نظام آخر، بينما بقية التشريعات التي تصدر عن مجلس النواب تسمّىٰ قانونًا (النجادا، ٢٠١٥: ٣١). وهذا ما أكده المجلس العالي لتفسير الدستور بأحد قراراته، والذي نص علىٰ أنه: "لا يجوز لمجلس الأمّة إصدار أنظمة غير الأنظمة التي يضعها كل من المجلسين استنادًا لأحكام المادة (٨٣) من الدستور، وأن أحكام الدستور لا تخوّل مجلس الأمّة وضع أنظمة خاصة به لتنفيذ أحكام القانون" (القرار الصادر عن المجلس العالي لتفسير الدستور رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٥).

ج. النظام الداخلي لمجلس النواب ذو طبيعة اجرائية:

وذلك أنه- وبموجب هذا النظام- يتم تنظيم إجراءات العمل وضبطها داخل البرلمان، فهو بذلك ينظم القواعد الاجرائية اللازمة لعمل المجلس فقط، وبالتالي لا يجوز أن يتضمن النظام الداخلي قواعد موضوعية، ذلك أن القواعد الموضوعية يتولّىٰ إقرارها الدستور، التزامًا بنصّ المادة (٨٣) من الدستور، وقد أكّد ذلك القرار الصادر عن المجلس العالي لتفسير الدستور، في تعليقه علىٰ الفقرة (ب) من المادة (٦٥) من النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة (١٩٩٦)، بنصّها أنه "يجوز لمجلس الوزراء استرداد مشروع القانون قبل التصويت علىٰ إحالته للجنة المختصة"، فأورد ما يلي: "إننا نرىٰ أن حكم هذه الفقرة مخالف لأحكام المادة (٨٣) من الدستور التي صدر النظام الداخلي لمجلس النواب بالاستناد إليها، والتي أعطت لكل من المجلسين: (الأعيان والنواب) الحق أن يضع أنظمة داخلية لضبط الإجراءات وتنظيمها دون غيرها من أحكام موضوعية، علىٰ أن تعرض تلك الأنظمة علىٰ الملك للتصديق عليها، والحكم الذي نصّت عليه الفقرة (ب) من المادة (٦٥) من النظام الداخلي لمجلس النواب هو حكم موضوعي ليس من قبيل ضبط وتنظيم إجراء المجلس...."(القرار رقم ١ لسنة ٢٠٠١).

مما سبق، يرىٰ المؤلف أن النظام الداخلي لمجلس النواب الذي أعطىٰ الدستور الأردني الصلاحية لمجلس النواب بإصداره، هو نظام ذو طبيعة خاصة إجرائية وليس موضوعي، يحدد وينظم إجراءات العمل الداخلية لمجلس النواب، وهو النظام الوحيد الذي ينفرد المجلس بإصداره، حيث إنه لا يقوم بإصدار غيره من الأنظمة، وهذا ما يميّزه.

الإطار التنظيمي:

سيتناول الباحث في هذا الجانب من الدّراسة الإطار التنظيمي لمجلس النواب الأردني، وسنتطرق إلىٰ مواضيع تتعلّق بالنصاب القانوني لاجتماعات المجلس، والتصويت، والامتناع عن التصويت، **وذلك على النحو الآتي:**

أولًا: النصاب القانوني لاجتماعات مجلس النواب:

يعرف النصاب لاجتماعات المجالس واللجان بشكل عام بأنه الحدّ الأدنىٰ من الحضور الكافي لانعقاد جلسات هذه المجالس واللجان، واتخاذ القرارات بشأن القضايا المطروحة في جدول أعمال هذه الجلسات، ويعود أصل مفهوم (النصاب القانوني) إلىٰ كلمة (quorum)، وهي كلمة لاتينية تعني (الذين حضورهم يكفي)، ويعني ذلك الحدّ الأدنىٰ من الأعضاء الذين يجب حضورهم لجلسات المجلس أو اللجنة، ومشاركتهم في التصويت لتصبح الجلسة قانونية، وليكون بالإمكان اتخاذ قرارات مُلزِمة (كنعان، ٢٠١٨: ٢٨٠). ويختلف النصاب القانوني حسب ما تحدّده دساتير الدول، والأنظمة الداخلية لبرلماناتها، فيتحقق النصاب في بعض الحالات بأغلبية الثلثين، وأحيانًا أخرىٰ بالأغلبية المطلقة، وبعضها بالأغلبية النسبية، وأحيانًا أخرىٰ بالإجماع، **و سنتطرق إلى هذه الحالات على النحو التالي:**

أ. الإجماع:

الإجماع يعني اتفاق المجتمعين جميعهم، وهو أعلىٰ درجات النصاب القانوني لصحة اجتماعات وقرارات المجالس النيابية، إلا أن تطبيقه يكون في حدود ضيقة في ما يتعلّق باجتماعات المجالس واللجان، ولا يعدّ مُلزِمًا لذلك إلا في حال تم النصّ عليه صراحة بالدستور أو القانون.

وحول ذلك قضت محكمة العدل العليا الأردنيّة بأحد قراراتها بالقول:" إن واضع القانون أوجب علىٰ لجنة التحقيق أن تنعقد (بكامل أعضائها)، ولم يرد أي نصّ علىٰ جواز انعقادها بنصاب أقل، وبالرجوع إلىٰ محضر التحقيق يتبيّن أن اللجنة في بعض جلساتها لم تنعقد بكامل أعضائها وإنما انعقدت من اثنين فقط، وحيث إن من المبادئ القانونية التي استقرّ عليها الفقه والقضاء أنه إذا أوجب القانون تشكيل لجنة من عدد معين من الأعضاء وسكت عن التصريح بصحة الانعقاد من أقل من هذا العدد فلا بدّ من حضور الأعضاء جميعًا، حيث لو غاب أحدهم لم يصح النصاب. فإن ما ينبني علىٰ ذلك أن انعقاد لجنة التحقيق من عضوين فقط من أعضاء اللجنة الثلاثية يكون مخالفًا للقانون، ولا يجوز لمجلس النقابة الاعتماد علىٰ التحقيقات التي أجرتها اللجنة في إصدار القرار بفرض العقوبة علىٰ المستدعي (قرار محكمة العدل العليا الأردنيّة رقم ٦/ ١٩٧٥).

ب. أغلبية الثلثين:

تعدّ هذه الحالة من حالات النصاب القانوني، ومن أكثرها استعمالًا في اجتماعات المجالس البرلمانيّة لإصدار قراراتها، وهي تعني أن يقوم بالتصويت سواء كان قبولًا أو رفضًا بما لا يقل عن ثلثي جميع أعضاء المجلس، أو ثلثي الحضور في الجلسة للذين يحق لهم التصويت، وذلك في اجتماع دعي إليه بطريقة صحيحة واكتمل نصابه القانوني.

وفي الأردن اشترط الدستور لإصدار قرارات أغلبية الثلثين من أعضاء كل مجلسي (النواب والأعيان)، إذا نظر كل منهما الموضوع بشكل مستقل عن الآخر،

أما اذا اجتمع المجلسان في جلسة مشتركة في حالات معيّنة يحددها الدستور، فإن أغلبية الثلثين تحسب للمجلسين مجتمعين وتصدر القرارات في الاجتماع المشترك بهذه الأغلبية (المادة ١٢٦/ ١ من الدستور).

ثانيًا: التصويت:

التصويت من قبل أعضاء البرلمان هو اصطلاح يستخدم للدلالة علىٰ عملية إبداء أعضاء البرلمان لرأيهم في موضوع ما يدخل ضمن اختصاص المجلس النيابي، ويلجأ أعضاء البرلمان عادة إلىٰ التصويت في حالات متعددة، فما دام أن القرار البرلماني هو في الغالب قرار جمعي، فلا بد من التصويت للوصول إلىٰ رأي جمعي وفق ما تنصّ عليه الدساتير (القيسي، ٢٠١٧: ١٤).

والتصويت هو حق شخصي لأعضاء المجالس البرلمانيّة، وبناء علىٰ ذلك ينبغي أن يباشر هذا الإجراء بحرية تامة من أجل إصدار تشريع لخدمة المصلحة العامة، ولتقييم صدق عملية التصويت يجب أن يقاس بمدىٰ الحرية الممنوحة لأعضاء البرلمان لمباشرة هذا الحق الدستوري؛ أي: أن يصوّت العضو دون أن يكون عرضة لأي نوع من أنواع الضغوط (الخطيب، ١٩٩٩: ٢١٢-٢١٣).

وقد حدّدت دساتير بعض الدول النيابية والأنظمة الداخلية لبرلماناتها آلية التصويت علىٰ قرارات البرلمان سواء أكانت باستخدام كلمات معيّنة أم بالإشارة، وذلك وفق طبيعة الموضوع المعروض علىٰ جلسة البرلمان والمطلوب إصدار قرار فيه، فبعض الدساتير نصّت علىٰ استخدام الطرق التقليدية للتصويت، وبعضها الآخر نصّ علىٰ استخدام الوسائل التقنية الحديثة، وفي النظام البرلماني الأردني نصّ النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني في الفصل التاسع منه علىٰ آلية التصويت علىٰ

تعـديل الدسـتور وسـحب الثقـة **بـأن (المـواد (٨٨/أ، ب، ٨٢/ج، ٨٤/أ) مـن النظـام الداخلي لمجلس النواب):**

أ- تعطىٰ الأصوات بالمناداة علىٰ أعضاء المجلس بأسمائهم، وبصوت عالٍ في الحالتين التاليتين:

١. إذا كان التصويت متعلّقًا بتعديل الدستور، ويكون الجواب بإحدىٰ الكلمات التالية (موافق، مخالف، امتناع).

٢. إذا كان التصويت متعلقًا بالثقة بالوزارة أو بالوزراء، ويكون الجواب بإحدىٰ الكلمات التالية (ثقة، حجب، امتناع).

ب- في غير الحالتين السابقتين يجري التصويت برفع الأيدي، أو بالقيام، أو باستخدام التقنية وفق لما يقرّره الرئيس".

أما بالنسبة لآلية التصويت على مشروعات القوانين والقوانين المؤقّتة، فنصّ النظام الداخلي لمجلس النواب على أن :

أ – يجري التصويت علىٰ مشاريع القوانين والقوانين المؤقّتة.

ب- يجري التصويت علىٰ الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية فصلًا فصلًا، ويجوز التصويت علىٰ كل فقرة من فقرات المادة الواحدة علىٰ حدة، وفي هذه الحالة لا يعاد التصويت علىٰ المادة بمجملها. وبعد الانتهاء من التصويت علىٰ الموادّ يؤخذ الرأي علىٰ مشروع القانون بمجموعة (الفقرتين (أ+ب) من المادة (٨٩) من النظام الداخلي لمجلس النواب).

ومن خلال استعراض النصوص الواردة في دساتير الدول النيابية والأنظمة الداخلية لبرلماناتها، يتبيّن أنها تستخدم طرقًا للتصويت علىٰ قرارات البرلمان تكاد تكون واحدة، وهي: رفع الأيدي، والمناداة علىٰ الأعضاء بأسمائهم، والقيام والجلوس، واستخدام أجهزة التقنية الحديثة، إلا أن استخدام هذه الطرق للتصويت يختلف من موضوع لآخر، فآلية التصويت علىٰ تعديل الدستور تختلف عن آلية التصويت علىٰ إقرار مشروعات القوانين، والتصويت علىٰ الثقة بالوزارة أو الوزراء تختلف عن طريقة التصويت علىٰ الموضوعات الأخرىٰ (كنعان، ٢٠١٨: ٢٩٧).

وقد كشف التطبيق العملي في مجال استخدام آليات التصويت علىٰ قرارات مجلس النواب الأردني، وهي (طريقة رفع الأيدي أو الوقوف والجلوس) أنها طرق غير مجدية ولا تعطي دقة واضحة في نتيجة التصويت علىٰ قرارات المجلس؛ إذ إنه- غالبًا- ما يتم اللجوء إلىٰ آلية رفع الأيدي في التصويت علىٰ مشروعات القوانين اختصارًا للوقت، خاصة عندما يكون لمشروع القانون صفة الاستعمال، ومثل هذا النظام لا يتيح التأكد من العدد الفعلي المتواجد داخل قاعة المجلس، ولا يتيح بالتالي معرفة النصاب القانوني المطلوب لإصدار القرارات، لا سيما في ظلّ عدم التزام أعضاء المجلس مقاعدهم تحت القبة خلال جلسة المجلس ودخولهم وخروجهم من تحت القبة أثناء انعقاد الجلسة، الأمر الذي يعيق آلية التصويت؛ ما يتطلّب إيجاد وسيلة تقنية لمطابقة العدد الفعلي للأعضاء الموجودين في قاعة المجلس، من خلال إجراء تعديلات علىٰ النظام الداخلي لمجلسي النواب والأعيان، حيث يتم اعتماد التصويت الإلكتروني كوسيلة أكثر شجاعة لضمان دقة التصويت، وأن تكون هذه الوسيلة مُلزِمةً أسوة بما هو مطبّق حديثًا في بعض برلمانات الدول. أما الامتناع عن التصويت، فقد جرت الممارسة البرلمانيّة في برلمانات بعض

الدول علىٰ اعتبار الممتنع عن التصويت غائبًا، وتبرير ذلك بأن الممتنع عن التصويت لا يريد أن يكون لرأيه تأثير علىٰ الموضوع المطروح للتصويت، وأن سبب امتناعه عن التصويت يكون في الغالب لعدم الاقتناع بما قدّم من بيانات حول الموضوع، أو لأن النائب الممتنع لم يحضر مناقشة الموضوع، وبالتالي لا يجوز اعتبار صوته مع الرافضين ولا مع القابلين، وإنما يعدّ صوته لتكوين النصاب القانوني فقط. إلا أن الامتناع عن التصويت في الممارسة البرلمانيّة قد يكون واجبًا علىٰ النائب أن يمتنع عن التصويت في حال وجود تعارض في المصلحة بشأن المسألة المطروحة للتصويت عليها (فوق العادة، ١٩٦٠: ٢).

وفي الأردن، فإن النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني لم يعالج حكم الامتناع عن التصويت علىٰ قرارات مجلس النواب أسوة بما نصّت عليه الأنظمة البرلمانيّة في الدول الأخرىٰ، وإن كان قد أورده ضمن الألفاظ التي يستخدمها النائب في التصويت علىٰ تعديل الدستور وهي كلمة (ممتنع)، وفي التصويت علىٰ الثقة بالوزارة أو بالوزير وهي كلمة (امتناع) كما سبق ذكره في موضوع آلية التصويت علىٰ قرارات البرلمان (الفقرة (أ/ ١) من المادة (٧٧) من النظام الداخلي لمجلس النواب).

العضوية في الاتحادات البرلمانيّة:

أبدت مجالس النواب الأردني سواء المجلس الحالي أو المجالس السابقة، مساهمة مهمة وبارزة في الشؤون الإقليمية والدولية نتيجة لزيادة المصالح المتبادلة بين دول العالم في المجالات كافة، حيث لعبت المجالس النيابية الأردنيّة دورًا كبيرًا وفعّالًا في مجال الدبلوماسيّة، سواء من خلال المنتديات والمؤتمرّات البرلمانيّة الدولية، أو من خلال عضويتها في الاتحادات والجمعيات البرلمانيّة علىٰ المستويين: الإقليمي والدولي، وبالتالي أصبحت الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة أحد عناصر

الدبلوماسيّة الأردنيّة الفاعلة، نظرًا للتطور الكبير الذي شهده العمل البرلماني في الحقل السياسي الخارجي، وفي مختلف القضايا العربيّة والدولية. وتسعىٰ الأجهزة التشريعية في كافة دول العالم إلىٰ بناء علاقات دبلوماسية متعددة الأطراف من خلال الانضمام والمشاركة في المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية وعلينا إلقاء الضوء علىٰ أهم الاتحادات والمنظمات البرلمانية الدولية، **وتاليًا نستعرض أبرز جوانب المشاركة البرلمانيّة الأردنيّة في الاتحادات والجمعيات البرلمانيّة سواء الإقليمية منها أو الدولية:**

أولاً: العضوية في الاتحاد البرلماني الدولي (IPU):

تأسّس الاتحاد البرلماني الدولي بناءً علىٰ مبادرة من برلمانيين مشهورين من محبّي السلام، ويُعدّ الاتحاد البرلماني الدولي أقدم منظمة سياسية متعددة الأطراف تضم ممثلي برلمانات وطنية وجمعيات برلمانية إقليمية (موقع الاتحاد البرلماني الدولي علىٰ موقع الانترنت www.ipu.org).

ووفقا للمادة (١) من النظام الأساس، فإن الاتحاد البرلماني الدولي هي المنظمة الدولية لبرلمانات الدول ذات السيادة (IPU is the international organization of the Parliaments of sovereign States)، **ويتم تحديد أهدافه على النحو التالي:**

أ. تعزيز الاتصالات والتنسيق وتبادل الخبرات بين البرلمانات والبرلمانيين من جميع الدول.

ب. النظر في المسائل ذات الاهتمام الدولي، والتعبير عن آرائها بشأن هذه القضايا وتنفيذ الإجراءات المطلوبة من قبل البرلمانات وأعضائها.

ج. المساهمة في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان، على المستوى العالمي.

د. المساهمة في تحسين معرفة عمل المؤسسات التمثيلية وتعزيز وتطوير وسائل عملها.

وإعمالًا لنظام الاتحاد البرلماني الدولي ولوائحه، والتي تنص على أن تشكّل في كل برلمان شعبة برلمانية لغايات الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني العربي، فقد جاءت المادة (١٦٧) من النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني لسنة (٢٠١٣) للتأكيد أن المجلس يعدّ شعبة برلمانية لغايات الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الدولي.

ويرأس الشعبة البرلمانيّة رئيس المجلس. حيث يفهم من نصّ المادة السابقة أن أعضاء المجلس هم بالكامل أعضاء في الشعبة البرلمانيّة ويرأسهم رئيس مجلس النواب، على أن يتم تشكيل لجنة تنفيذية للشعبة البرلمانيّة من المكتب الدائم ورؤساء اللجان الدائمة (الفقرة أ من المادة ١٦٨ من النظام الداخلي لمجلس النواب). حيث تتولّى اللجنة التنفيذية مهام دراسة جميع الأمور التي تتعلّق بالاتحاد البرلماني المختص وغيرها من الجمعيات والهيئات البرلمانيّة المختصة، وتنسّب للمجلس ما تراه مناسبًا من قرارات وإجراءات بخصوصها (الفقرة د من المادة ١٦٨ من النظام الداخلي).

ثانياً: العضوية في الاتحاد البرلماني العربي:

الاتحاد البرلماني العربي منظمة برلمانية عربية تتألف من شعب تمثل البرلمانات والمجالس العربية. تأسس في حزيران - يونيو عام ١٩٧٤ نتيجة لجو التضامن والعمل العربي المشترك الذي عاشته الأمة العربية في تلك الفترة، والذي وفر مناخا مؤاتية لنمو التعاون العربي عن طريق المؤسسات التمثيلية والسياسية

والنقابية والمهنية العربية. عقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد البرلماني العربي في دمشق ما بين١٩ -٢١/ حزيران يونيو/ ١٩٧٤. وشارك في هذا المؤتمر ممثلون عن برلمانات البلدان العربية التالية: الأردن - البحرين - تونس - السودان - سوريا - فلسطين - الكويت - لبنان - مصر - موريتانيا. (الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني العربي: https://arabipu.org).

أقر المؤتمر التأسيسي ثلاث وثائق وهي: البيان التأسيسي، ومشروع الميثاق، ومشروع النظام الداخلي، وتدريجية توسعت عضوية الاتحاد بانضمام برلمانات عربية جديدة إليه، وأصبح الاتحاد الآن يضم اثنتي وعشرين شعبة برلمانية تمثل البرلمانات والمجالس جميع البلدان العربية .

الأهداف: يهدف الاتحاد البرلماني العربي إلى تحقيق الأغراض الأتية(الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني العربي: https://arabipu.org):

أ. تعزيز التعاون البرلماني العربي باعتباره مرتكزة جوهرية في التضامن العربي.

ب. تمثيل الإرادة الشعبية العربية من خلال ممثلي البرلمانات العربية في التعبير عن طموحات المواطن العربي وقضاياه .

ت. التنسيق والتعاون بين البرلمانات العربية في مواجهة الأخطار والتحديات التي تهدد الأمن القومي العربي في مختلف مجالاته.

ث. التواصل مع ممثلي السلطة التنفيذية في البلدان العربية من خلال رئيس الاتحاد ورؤساء البرلمانات العربية لتنفيذ قرارات الاتحاد المتعلقة بدعم التضامن العربي.

ج. إبراز التعاون والتنسيق والاتفاق علىٰ القضايا والموضوعات والمشكلات والأخطار التي تهدد العالم العربي في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، ولدىٰ المنظمات الدولية التي يشارك فيها الاتحاد بصفة مراقب.

ثالثاً: العضوية في الجمعية البرلمانيّة للاتحاد من أجل المتوسط(UFM-PA):

وهي منظمة تأسست في عام ٢٠٠٨م، وتعمل علىٰ تعزيز الشراكة الأورو- متوسطية في الجوانب السياسية والأمنية، والاقتصادية والمالية، والاجتماعية، والثقافية، والإنسانية. وقد تم إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط من أجل إعطاء دفعة جديدة للتعاون بين الدول ال ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و١٠ دول من جنوب البحر الأبيض المتوسطة (المادة ١، للجمعية البرلمانية الاتحاد من أجل المتوسط).

وتهدف الجمعية إلىٰ إنشاء منطقة سلام واستقرار قائمة علىٰ القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، وإنشاء منطقة تجارة حرّة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط الشريكة، وتعزيز التفاهم والثقافات، وتنمية وتطوير الشراكة الأورومتوسطة. كما تتكوّن الجمعية من برلمانيين يمثلون برلمانات دول الاتحاد الأوروبي، وبرلمانات الشركاء المتوسطين (ومن بينهم الأردن)، والبرلمان الأوروبي، وتتكوّن من (٢٨٠) عضوًا (الموقع الإلكتروني لمجلس النواب الأردني http://www.representatives.jo/).

رابعاً: العضوية في الجمعية البرلمانيّة لمجلس أوروبا(PACE):

وهي منظمة تجتمع أربع مرات في السنة في ستراسبورغ، وعدد المقاعد التي تحصل عليها كل دولة يعتمد علىٰ عدد سكانها، وتقوم هذه الجمعية بالتعبير عن وجهة نظر الأعضاء، وتصدر التوصيات والقرارات حول القضايا التي تمس الأمن القومي

الأوروبي. وتعمل هذه الجمعية علىٰ نشر ثقافة سيادة القانون عبر الحوار المستمر مع الحكومات والسلطات التشريعية، ودعم الديمقراطية من خلال مراقبة الانتخابات، وتقليل انتهاكات حقوق الإنسان عبر إدارة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. (المادة ١، النظام الأساسي – الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا).

الجمعية مكوّنة من (٤٧) دولة أوروبية تأسّست عام (١٩٤٩)، وتمثل القوىٰ السياسية (الأغلبية والمعارضة) في الدول الأعضاء فيها والمواضيع التي تهتم بها الجمعية، هي: حقوق الإنسان، والديمقراطية، وحماية الأقليّات، وسيادة القانون.

وقد قام وفد من الجمعية بزيارة الأردن ولقاء حضرة صاحب الجلالة عام (٢٠١٣)، وأبدىٰ الوفد رغبته بان يتقدم الأردن بطلب للحصول علىٰ صفة شريك من أجل الديمقراطية في الجمعية. وتقدم مجلس الأمّة بشقيه بطلب رسمي للحصول علىٰ صفة شريك من أجل الديمقراطية في الجمعية بتاريخ ٢٥/ ٧/ ٢٠١٣، وفي عام (٢٠١٦) وافقت الجمعية البرلمانيّة لمجلس أوروبا بالإجماع علىٰ قبول البرلمان الأردني بصفة شريك من أجل الديمقراطية. (الموقع الإلكتروني لمجلس النواب الأردني http://www.representatives.jo/).

النشاط الدبلوماسي لمجلس النواب الأردني(٢٠١٦- ٢٠٢٠):

يتبيّن من متابعة النشاط الدبلوماسي لمجالس النواب أن هذه المجالس أو البرلمانات الوطنية تؤدي أدوارًا مهمة في مجال العلاقات الخارجيّة والدبلوماسيّة لدولها، وما يحدّد مستوىٰ هذه الأدوار ومجالها، هو طبيعة النظام السياسي للدولة، وفيما إذا كانت السياسة الخارجيّة تعدّ حكرًا علىٰ السلطة التنفيذية، أو يشاركها في

ذلك السلطات الأخرىٰ، خاصة السلطة التشريعية ممثلة بمجلس النواب، حيث يمكن تحديد مستويين للوظيفة الدبلوماسيّة للبرلمان، المستوىٰ الأول وهو المستوىٰ المؤسسي، ويتحدد بمدىٰ تأثير البرلمان في علاقات الدولة الخارجيّة، ومنها دور البرلمان في الموافقة علىٰ الاتفاقيات الدولية، وممارسة أدوات الرقابة عليها. أما المستوىٰ الثاني فهو المستوىٰ السياسي، وهو خاص بنشاطات وزيارات أعضاء البرلمان الخارجيّة وكذلك عضويته ودوره في الاتحادات البرلمانيّة علىٰ المستويين: الإقليمي والدولي. وهذا ما ينطبق تمامًا علىٰ مجلس النواب الأردني الذي يؤدي أدوارًا مؤسسية وسياسية تعزّز من نشاطه الدبلوماسي، بالإضافة إلىٰ دوره الأصيل والمتمثل في الجانب التشريعي والرقابي علىٰ السلطة التنفيذية.

ومن خلال هذا المبحث سيتطرق الباحث إلىٰ النشاط الدبلوماسي لمجلس النواب الأردني (٢٠١٦-٢٠٢٠)، من خلال تقسيمه إلىٰ مطلبين: في المطلب الأول سنتناول دور مجلس النواب في المعاهدات والاتفاقيات الدولية، أما المطلب الثاني فسنخصصه لإلقاء الضوء علىٰ النشاط البرلماني الخارجي والزيارات الخارجيّة لمجلس النواب الأردني للفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)، **وذلك على النحو الآتي**:

دور مجلس النواب في المعاهدات والاتفاقيات الدولية:

من المفترض أن يكون هذا العنوان ضمن الإطار النظري للدراسة لكن بسبب الحديث عن دور مجلس النواب في المعاهدات سيعمد الباحث إلىٰ تقديم شرح موجز يتناسب مع هذا الموضوع لغايات التسلسل المنهجي.

وفقًا للمادة (٧٤) من النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني لسنة (٢٠٠٣)، فإن للمجلس الحق أما أن يقرّ المشروع (مشروع الاتفاقية) أو يرفضه، وليس له أن يدخل أي تعديل علىٰ نصوص مشروع المعاهدة أو الاتفاقية، علىٰ أنه يجوز للمجلس تأجيل النظر في مشروع الاتفاقية مع توجيه نظر الحكومة إلىٰ ما يؤخذ في مشروع المعاهدة أو الاتفاق من نقص. وبهذا نجد أن لمجلس النواب دورًا محدّدًا في المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تقوم الدولة بإبرامها مع الجهات المعنية لتصبح عضوًا وطرفًا فيها. ولكن وقبل مناقشة هذا الدور لمجلس النواب الأردني، سنستعرض أولًا مفهوم المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وذلك علىٰ النحو الآتي:

مفهوم المعاهدات والاتفاقيات الدولية:

تعدّ المعاهدات الدولية من أبرز الوسائل والأدوات التي يستند إليها القانون الدولي، وشكلًا من أشكال الارتباط والتعاون بين الدول، لما تتضمنها من إرساء للقواعد التنظيمية التي تضمن تحقيقًا وتبادلًا لمصالح اقتصادية، وتنظم العلاقات الدولية، وبذلك احتلت المعاهدات الدولية مكانة كبيرة في التشريعات الداخلية للدول، باعتبار أنه في حال المصادقة عليها من قبل الدول الأطراف وفقًا لإجراءات دولية ودستورية محددة، تصبح مُلزمة تجاه أطرافها، ونافذة علىٰ المستوىٰ الداخلي لكل دولة، ولا يمكن لها التنصّل من هذه الالتزامات التي فرضتها هذه المعاهدات، وهو ما يقتضيه المبدأ الدولي الذي ينصّ علىٰ إظهار حُسن النيّة عند تنفيذ بنود المعاهدات.

أولًا: تعريف المعاهدات الدولية:

المعاهدة اصطلاحًا يطلق، عادة، علىٰ الاتفاق الدولي الذي يتناول بالتنظيم موضوع علىٰ درجة من الأهميّة، ويغلب عليه الطابع السياسي وليس القانوني أو الاقتصادي، مثل معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية (غانم، ١٩٦٧: ٦٣٠)، ومن أبرز مراحل إبرام المعاهدة هي مرحلة التصديق، والتصديق هو "تصرّف قانوني تعلن بمقتضاه السلطة المختصة بإبرام المعاهدات في الدولة موافقتها علىٰ بنود المعاهدة ورضاها الالتزام بأحكامها" (عبد الحميد، ١٩٩٧: ٢٦١)، وبالتالي فإن المعاهدة لا تدخل حيّز التنفيذ ولا تكتسب قوّتها المُلزمة إلا بالتصديق عليها من قبل الدول الأعضاء.

وقد وضع فقهاء القانون الدولي تعريفات عديدة للمعاهدة، حيث تم تعريفها بأنها "توافق إرادة شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي علىٰ إحداث أثر قانوني معيّن طبقًا لقواعد القانون الدولي" (رفعت، ١٩٩٨: ٥٠٠).

وهي "اتفاق يعقد كتابة بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي، بقصد إحداث آثار أو أوضاع قانونية معيّنة تخضع لقواعد القانون الدولي، وللمعاهدة الدولية بغض النظر عن تسميتها معاهدة، أو اتفاق، أو اتفاقية، أو بروتوكول، جانبان: الجانب الأول يتعلّق بالقانون الدولي، والجانب الثاني مرتبط بالقانون الوطني للدولة العضو" (كايد، ٢٠٠٢: ٦).

ووفقًا لاتفاقية (فيينا) لقانون المعاهدات لسنة (١٩٦٩)، فإن المعاهدة هي "الاتفاق الدولي المعقود بين الدول في صيغة مكتوبة، والذي ينظّمه القانون الدولي،

سواء تضمنته وثيقة واحدة أو وثيقتان متصلتان أو أكثر ومهما كانت تسميته الخاصة، ويقصد بالتصديق والقبول والموافقة والانضمام، الإجراء الدولي المسمىٰ كذلك، والذي تقرّ الدولة بمقتضاه علىٰ المستوىٰ الدولي رضاها الالتزام بالمعاهدة" (المادة ٢ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩)، وقد تناولت المواد (١٣) و(١٤) و(١٥) و(١٦) إجراءات التعبير عن رضا الدول بالالتزام بالمعاهدة بالتصديق عليها والانضمام إليها.

وتصنّف المعاهدات الدولية من مصادر القانون الدولي حسب ما نصّ عليه النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية إلى (المادة ١٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية):

أ. الاتفاقيات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترفًا بها صراحة من جانب الدول المتنازعة.

ب. العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دلّ عليه تواتر الاستعمال.

ج. مبادئ القانون العامة التي أقرّتها الأمم المتمدنة.

ثانيًا : خصائص المعاهدات الدولية :

من خلال التعريفات السابقة للمعاهدة الدولية، يمكن تحديد عدد من الخائص التي تميّز هذا المفهوم، **وهي على النحو الآتي :**

أ. إبرام المعاهدات بين أشخاص القانون الدولي :

يعترف القانون الدولي أشخاص محددة بالذات بأهليّة عقد معاهدة دولية، **وتتمثّل هذه الأشخاص في الآتي :**

١. **دول ذات سيادة:**

جاء في نص المادة (٦) من اتفاقية (فيينا) لقانون المعاهدات لعام (١٩٦٩) أن "كل دولة لها أهليّة إبرام المعاهدات"، وهذا يعني أنه يترتّب على تمتّع الدولية بالشخصية القانونية تحمّلها للمسؤولية الدولية عن أعمال منافية لقواعد القانون الدولي، فعلى الدولة تحمّل التزاماتها واكتساب حقوقها من خلال إبرام المعاهدة الدولية، وبالتالي لا تعدّ الاتفاقيات المبرمة بين الدولة وبين الشركات الأجنبية من قبيل المعاهدات الدولية لافتقار الشركة الأجنبية للشخصية القانونية الدولية، كما هو الحال بالنسبة للدول ناقصة السيادة، حيث لا تتمتّع مثل هذه الدول بأهليّة إبرام المعاهدات الدولية نظرًا لعدم اكتمال شخصيتها القانونية المقرّرة في القانون الدولي، ومثال ذلك الدول الواقعة تحت الاحتلال، أو تحت الانتداب أو الوصاية، أو تحت النظام الفدرالي (بوغزالة وإسكندري، ١٩٩٧: ١١٤).

٢. **المنظّمات الدولية:**

بحسب اتفاقية (فيينا) لقانون المعاهدات التي تبرمها المنظمات الدولية لعام (١٩٦٩)، فإن أهليّة أي منظمة دولية عند إبرام المعاهدة الدولية تحدّد بعدة معايير، وهي: الميثاق، والمنشأ للمنظمة، والقرارات التي تصدرها طبقًا لهذا الميثاق، والسلوك أو العرف الذي تسير عليه المنظمة (المادة ٦ من الاتفاقية).

ب. المعاهدة اتفاق شكلي:

تضمّنت معاهدتا (فيينا) لعام (١٩٦٩)، و(١٩٨٦) شروطًا معيّنة لإطلاق وصف المعاهدة على أي اتفاق دولي، ومن بين هذه الشروط: أن يكون الاتفاق الدولي مكتوبًا؛ أي: أن يصبّ مضمون المعاهدة المتفق عليها بين أشخاص القانون

الدولي في شكل مكتوب، حيث أكّدت المادة (٢/ أ) وجود شرط الكتابة عند إبرام المعاهدة سواء كانت في وثيقة واحدة أو عدة وثائق، عندما نصّت علىٰ أنه "تدلّ عبارة (معاهدة) علىٰ اتفاق دولي أبرم كتابة بين دول وينطبق عليه القانون الدولي، وذلك سواء كانت المعاهدة مضمنة في وثيقة واحدة أو في وثيقتين أو عدة وثائق مرتبطة ببعضها، ومهما كانت التسمية الخاصة المطلقة عليها".

أما بالنسبة لسبب حرص اتفاقية (فيينا) لقانون المعاهدات علىٰ شرط الكتابة، فهو يرجع لسهولة إثبات الحقوق والتأكد من الالتزامات المدرجة في المعاهدات الدولية المكتوبة، مقارنة بالمعاهدات الشفوية التي يصعب إثبات ما تضمّنته من حقوق والتزامات في حال وقع أي نزاع بين أطرافها حول آلية تطبيقها (بوغزالة وإسكندري، ١٩٩٧: ١٩).

ج. إبرام المعاهدة يكون وفقًا لأحكام وقواعد القانون الدولي:

لا تقوم المعاهدة الدولية إلا إذا انصرفت إرادة الأطراف فيها إلىٰ إبرامها وفقًا لأحكام القانون الدولي، علىٰ عكس بعض الحالات التي تذهب فيها إرادة الدول الأعضاء إلىٰ وضع اتفاق ما، لكن يبقىٰ خاضعًا لأحكام القانون الداخلي للدولة الطرف، وبالتالي تكون الأطراف المتعاقدة في هذه الحالة قد أبرمت عقدًا دوليًّا وليس معاهدة دولية، حيث تخضع العقود الدولية للقانون الداخلي للدولة، بينما تخضع المعاهدة الدولية المبرمة بين أشخاص القانون الدولي إلىٰ القانون الدولي (صلاح الدين، ٢٠٠٧: ١٩٠).

دور مجلس النواب في الرقابة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية:

تخضع المعاهدة الدولية التي تبرمها الدولة مع الدول الأخرىٰ أو منظمات دولية إلىٰ رقابة فرضها الدستور، وذلك لضمان سلامة وصحة شروطها الإجرائية والموضوعية، وعدم تعارضها مع أحكام الدستور، وبالتالي ضمان عدم تعارضها مع سيادة الدولة.

ويحتلّ موضوع الرقابة علىٰ دستورية المعاهدات الدولية أهميّة بالغة، لكون ذلك يتعلّق أولا بضمان حماية مبادئ الدستور، أمام مبادئ وقواعد القانون الدولي، بالإضافة إلىٰ أن هذا النوع من الرقابة يشكل حاجزًا منيعًا أمام أي محاولة لاختراق سيادة الدولة ومصالحها الوطنية (الشكري، ٢٠٠٨: ١٣). وبما أن المعاهدة الدولية تتمتّع بقوة القانون العادي في بعض الدول أو تتمتّع بقيمة أعلىٰ من القانون العادي حسب القيمة التي يضفيها الدستور علىٰ المعاهدة الدولية، فإنها تخضع للرقابة علىٰ دستوريتها أسوة بالتشريعات الوطنية، طالما أنها تتمتّع بنفس قيمتها (حسنين، ٢٠٠٠: ٣٨).

من هنا؛ فإن الرقابة تقع بين نطاق السلطة التشريعية لتكون رقابتها سابقة دائمًا علىٰ إبرام المعاهدة، والسلطة القضائية التي قد تكون رقابتهما سابقة أو لاحقة علىٰ نفاذ المعاهدة (البصيصي، ٢٠٠٨ :٢٥١)؛ للتأكد من عدم تضمنها بنودًا أو إجراءات شكلية مخالفة للدستور.

وفي هذا السياق، هناك عدة جهات رقابية في الدولة، تكون مهامها الرقابة علىٰ دستورية المعاهدات الدولية التي تبرمها الدولة مع أطراف دولية أخرىٰ، من حيث الرقابة علىٰ الإجراءات الشكلية أو الموضوعية، ومن أبرز هذه الجهات، السلطة التشريعية ممثلة بمجلس النواب، حيث أفردت السلطة التشريعية في الأنظمة

الدستورية في بعض الدول الصلاحية للسلطة التشريعية في تنظيمها صناعة المعاهدة، وحدّدت دورها بمرحلة التصديق علىٰ المعاهدة.

فللسلطة التشريعية ممثلة بالمجالس النيابية صلاحيات رقابية حدّدها الدستور تجاه المعاهدات المعروضة عليها للمصادقة، فهي إما أن تصادق عليها بالصيغة الواردة إليها دون نقاش، أو تتحفّظ عليها أو علىٰ بعض بنودها، وهو الاحتمال الأغلب، خاصة في الدول العربيّة؛ نتيجة هيمنة السلطة التنفيذية علىٰ السلطة التشريعية، أو قد تأتي المصادقة الشكلية بفعل عدم التخصص والخبرة لأعضاء السلطة التشريعية في المجال الدولي (الشكري، ٢٠٠٨: ٢٥-٢٦). وقد أرست قواعد القانون الدولي مبادئ وصلاحيات رقابية محددة تشترك فيها برلمانات العالم كافة، **وهي على النحو الآتي:**

أ. الامتناع عن التصديق:

الامتناع عن التصديق هو رفض السلطة التشريعية ممثلة بالمجلس النيابي المصادقة علىٰ الاتفاقية في الدساتير التي تخوّلها هذه الصلاحية، وهنا يذهب جانب من الفقه إلىٰ أن الامتناع عن التصديق بقصد الإضرار بالطرف الآخر يشكل تعسّفًا في استعمال الحق، ويرتب المسؤولية الدولية علىٰ الدولة الممتنعة (علوان، ٢٠٠٠: ١٥٠)، فيما يرىٰ الجانب الآخر من الفقه، وهم الأغلبية، أن الامتناع عن التصديق لا يرتب المسؤولية الدولية، وإن كان ذلك يمثل عملًا غير ودّي، خاصة إن لم يكن هناك ما يبرر ذلك الإجراء (القادري، ١٩٨٤: ٤٥).

ب. التحفّظ على المعاهدة:

عرفت اتفاقية (فيينا) لقانون المعاهدات في المادة منها التحفّظ بأنه "الإعلان من جانب واحد أيًّا كانت صياغته أو تسميته، الذي يصدر عن الدولة عند توقيعها أو تصديقها علىٰ المعاهدة، أو عند قبولها أو موافقتها عليها، أو عند انضمامها إليها، والذي تستهدف به استبعاد أو تعديل الأثر القانوني لأحكام معيّنة من المعاهدة من حيث سريانها علىٰ الدولة" (المادة ٢/ ١/ د من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩)، وعليه فإن تمتّع السلطة التشريعية بصلاحية التحفّظ علىٰ المعاهدات الدولية بالمعنىٰ الذي أوردته اتفاقية (فيينا) هو حق ثابت لها بموجب القانون الدولي.

ومع صدور اتفاقية (فيينا) لقانون المعاهدات لسنة (١٩٦٩) تم حسم أي نقاش بشأن التحفّظ علىٰ بعض بنود المعاهدة من خلال ما ورد في الفصل الثاني من الاتفاقية تحت مسمّىٰ (التحفّظات)، في المواد (١٩-٢٣)، وهذا يدلّ علىٰ أن الاتجاه التشريعي من شأنه توسيع المشاركة في المعاهدات المفتوحة ذات الاتجاه العالمي، بالإضافة إلىٰ توائمه وحرص الدول علىٰ تأكيد سيادتها في ميدان العلاقات الخارجيّة، فكما يكون للدولة الالتزام بالمعاهدة بإرادتها، يكون لها، أيضًا التحرّر من بعض أحكامها التي تتعارض ومصالحها العليا، واستثناءً لهذا المبدأ، ليس للدول الأطراف في المعاهدة التحفّظ في عدد من الحالات، فقد نصّت المادة (١٩) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة (١٩٦٩) علىٰ أنه" للدولة لدىٰ توقيع معاهدة ما، أو التصديق عليها، أو قبولها، أو إقرارها، أو الانضمام إليها، أن تبدي تحفّظًا، إلا

إذا: (أ) حظرت المعاهدة هذا التحفّظ، أو (ب) نصّت المعاهدة علىٰ أنه لا يجوز أن توضع إلا تحفظّات محددة ليس من بينها التحفّظ المعني....".

ج. تعديل الدستور:

في بعض الحالات قد يكون هناك تعارض بين أحكام المعاهدة التي تبرمها الدولة وأحكام دستورها (العكور وآخرون، ٢٠١٣: ٧٦). وعلىٰ الرغم من ذلك فإن مصلحة الدولة تكمن في المعاهدة أكثر من التمسّك بنصوص الدستور، ولتجاوز هذه المشكلة لا بدّ من تغليب أحد الاعتبارين علىٰ الآخر، إما بتقديم الدستور علىٰ المعاهدة، أو بتغليب المعاهدة علىٰ الدستور، وهو الراجح، لكن إذا ما تم الأخذ بالاعتبار الأول فإن ذلك يتطلّب تعديل الدستور بما ينسجم ويتلاءم مع نصوص المعاهدة قبل المصادقة عليها، حتىٰ لا تثار شبهة عدم الدستورية (الشكري، ٢٠٠٨: ٢٨-٢٩). لذلك وانسجامًا مع المبادئ الديمقراطية الناظمة في معظم الدول، فقد جرىٰ النصّ في غالبية الدساتير المعاصرة، ومن بينها الدساتير العربيّة، علىٰ إسناد مهمة تعديل الدستور للسلطة التشريعية ممثلة بمجلس النواب باعتباره ممثلًا عن الشعب. وقد توزّعت الدساتير العربيّة في تحديدها السلطة المختصة بإقرار تعديل الدستور بين ثلاثة اتجاهات: اتجاه إشرك السلطة التشريعية والرئيس بهذه الصلاحية، ومن بين الدساتير التي تبنّت هذا الاتجاه، الدستور الأردني لسنة (١٩٥٢) (م ١٢٦/ ١)، أما الاتجاه الثاني فأسند مهمة إقرار التعديل للسلطة التشريعية فقط، ومن بين الدساتير التي تبنّت هذا الاتجاه الدستور اللبناني لسنة (١٩٢٦) (م٧٩)، فيما تبنّىٰ الاتجاه الثالث مبدأ الاستفتاء الدستوري كأساس لإقرار التعديل، ومن بين الدساتير التي أخذت بهذا الأسلوب، الدستور العراقي لسنة (٢٠٠٥) (١٢٢/ ٢).

ولدىٰ البحث في دور مجلس النواب الأردني في ما يتعلّق بالاتفاقيات الدولية والرقابة عليها، نجد أن الدستور الأردني اشترط الموافقة المسبقة لمجلس النواب علىٰ المعاهدات والاتفاقات التي يترتب عليها تحميل خزانة الدولة شيئًا من النفقات أو مساس في حقوق الأردنيين العامة أو الخاصة، حتىٰ تصبح نافذة علىٰ الصعيد الداخلي. **وقد أكد الدستور الأردني أن:**

"١- الملك هو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات والاتفاقات.

2- المعاهدات والاتفاقات المعاهدات والاتفاقات التي يترتب عليها تحميل خزانة الدولة شيئًا من النفقات أو مساس في حقوق الأردنيين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمّة، ولا يجوز في أي حال أن تكون الشروط السريّة في معاهدة أو اتفاق ما مناقضة للشروط العلنية" (المادة ٣٣ من الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته).

وهذا ما أكده المجلس العالي لتفسير الدستور بأحد قراراته، بأن المعاهدات أو الاتفاقات التي تحمل خزانة الدولة نفقات إضافية أو أنها تمس حقوق الأردنيين يجب الحصول علىٰ موافقة جهة أخرىٰ غير التي تبرم المعاهدة، إلا أن الاتفاقات التي تبرمها الدولة مع أشخاص القانون الداخلي (طبيعيين أو معنويين) لا تستلزم الحصول علىٰ تلك الموافقة وفقًا للدستور (قرار المجلس العالي لتفسير الدستور رقم ١ لسنة ١٩٦٢، المنشور علىٰ الصفحة ٤٣٤ من عدد الجريدة الرسمية رقم ١٦٠٩ الصادر بتاريخ ١٠/ ٤/ ١٩٦٢).

وتبدو أهميّة اشتراط موافقة مجلس النواب علىٰ المعاهدات والاتفاقات التي يترتب عليها تحميل خزينة الدولة بعضًا من النفقات، أو التي قد تشكل مساسًا في حقوق المواطنين العامة أو الخاصة، حتىٰ تكون نافذة داخليًّا، هو أن هذه المعاهدات والاتفاقات تعدّ جزءًا مكمّلًا للنظام التشريعي للدولة، وما يترتب عليها من حقوق وتحمّل الالتزامات (الرحامنة، ٢٠١٨: ١٥٩-١٦٠)، بالإضافة إلىٰ ذلك فإنه إذا لم تعرض بنود هذه المعاهدات علىٰ مجلس النواب للحصول علىٰ موافقته والمصادقة عليها، فهو يعدّ تصرّفًا غير دستوري، وعليه فإن المعاهدة التي التزمت بها الدولة تكون غير دستورية، ولا يجوز نفاذها والعمل بها علىٰ المستوىٰ الداخلي (شطناوي، ٢٠١٣: ١١٧).

كما تبدو أهميّة الحصول علىٰ هذه الموافقة أيضًا من مجلس النواب باعتباره أحد أركان السلطة التشريعية التي هي سلطة رقابية علىٰ عمل السلطة التنفيذية، وصمام أمان لحماية حقوق المواطنين والحفاظ علىٰ مقدرات الدولة والمال العام من الهدر، ولو ترتب علىٰ عدم نفاذ الاتفاقية مسؤولية دولية (الزبن، ٢٠٠٥: ٤٦). ويضيف الباحث لذلك، أن موافقة مجلس الأمّة، خاصة مجلس النواب هو من باب المشاركة الشعبية للمواطنين في الشؤون العامة للدولة من خلال إرادة ممثليهم (أعضاء مجلس النواب) في الموافقة علىٰ المعاهدة.

ومن الواضح أيضًا، من خلال النص الدستوري السابق، أن موافقة مجلس النواب إنما هي لاحقة لإبرام المعاهدة؛ ما يؤكد ذلك أن النص اشترط الموافقة للقول بنفاذ المعاهدة، ولم يعدّها شرطًا لإتمام إبرامها، وعليه فإن السلطة التنفيذية تكون غير مقيّدة بمدة محددة لعرض المعاهدة علىٰ مجلس الأمّة للحصول علىٰ

موافقته عليها، إلا أن عدم العرض قد يكون سوء نيّة من جانب الدولة ممثلة بالسلطة التنفيذية كطرف في المعاهدة (المادة ١٨ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات). كما أن اقتصار الموافقة على مدى نفاذ المعاهدة من عدمه من شأنه أن يؤدي إلى الوقوع فيما حاول الدستور أن يتلافاه، وهو عدم ترتيب نفقات إضافية على كاهل الخزينة العامة، وذلك من خلال ما يؤدي إليه عدم نفاذ المعاهدة داخليًّا إذا ما رفض مجلس النواب الموافقة عليها، وبما أن الدولة قد التزمت في المعاهدة من خلال الجهة المخولة بالإبرام، فإنه يترتب عليها مسؤولية دولية في حال لم تقم بتطبيق بنود المعاهدة، كما أنه لا يجوز التذرّع بالنصوص الداخلية للتملّص من الالتزامات الدولية (المادة ١٢ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات).

وقد جرى العمل في بعض الأحيان على حصول موافقة مجلس النواب قبل الالتزام النهائي بالاتفاقية الدولية، كما في حالة الاتفاقية بين الأردن والجمهورية العربيّة المتحدة للدفاع المشترك في العام (١٩٦٧) (الدراوشة، ٢٠٠٣: ٥٢)، إلا أن الدستور لم يلزم القيام بذلك آنذاك، وهو ما يعني احتمال عدم الحصول على تلك الموافقة قبل الالتزام النهائي، أو إن احتمال عدم تحصيل الموافقة نهائيًّا يبقى قائمًا، بدليل أن القضاء يرى عدم دستورية عدة معاهدات لعدم عرضها على مجلس الأمّة، وفق ما جاء بأحد قرارات محكمة التمييز بقولها: "إذا كان المطلوب تسليمه أردني الجنسية، وأن الجهة طالبة التسليم هي الولايات المتحدة الأمريكية، وحيث أن الدولتين؛ المملكة الأردنيّة الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية وقعتا معاهدة بينهما بتاريخ (٢٨/ ٣/ ١٩٩٥) على تسليم المجرمين الفارّين لديها، وأن هذه

المعاهدة بالرغم من توقيعها لم تتم المصادقة عليها من قبل مجلس الأمّة الأردني، استكمالًا لمراحلها الدستورية، فإنها لا تكون نافذة ولا مستوجبة التطبيق"(محكمة التمييز، تمييز جزاء رقم ١٣٦٤/ ٢٠٠٤).

النشاط البرلماني الخارجي لمجلس النواب للفترة (٢٠١٦- ٢٠٢٠م):

إن المطّلع علىٰ أداء مجلس النواب الثامن عشر، يجد أنه قد أبلىٰ بلاءً حسنًا في نشاطاته الدبلوماسيّة الخارجيّة، سواء علىٰ مستوىٰ رئيس المجلس، أو علىٰ مستوىٰ رؤساء وأعضاء لجانه الدائمة، خاصة "لجنة الشؤون الخارجيّة"، و"لجنة فلسطين النيابية"، من خلال المشاركة في المؤتمرّات الدولية وعقد اللقاءات وإجراء الزيارات الخارجيّة بهدف تعزيز التعاون الثنائي بين الأردن ودول العالم، والمساهمة في حلّ الأزمات الدولية، خاصة العربيّة منها، **وهو ما سنقوم بتوضيحه على النحو الآتي:**

اللجان المعنية بالسياسة الخارجيّة ولجان الأخوّة وجمعيات الصداقة البرلمانيّة:

يضم مجلس النواب الأردني عددًا من اللجان الدائمة المعنية بالسياسة الخارجيّة، بالإضافة إلىٰ لجان الأخوّة وجعيات الصداقة البرلمانيّة المهتمة بتنمية العلاقات مع البرلمانات الصديقة والشقيقة، **وهي على النحو الآتي:**

أولًا: اللجان المعنية بالسياسة الخارجيّة:

تشكل في مجلس النواب عدد من اللجان الدائمة والمؤقتة، حيث تتشكل اللجان الدائمة بموجب المادة (٣٨) من النظام الداخلي لمجلس النواب، حيث يقوم المجلس في بدء كل دورة عادية بتشكيل أعضاء لجانه الدائمة والتي يبلغ عددها (١٥) لجنة، ومن بين هذه اللجان الدائمة ما هو مختص بمتابعة الأمور المتعلقة بالسياسة

الخارجيّة للدولة، ومن أبرزها لجنة الشؤون الخارجيّة، ولجنة فلسطين النيابية(النظام الداخلي لمجلس النواب ٢٠١٣).

أ. لجنة الشؤون الخارجيّة:

تقوم لجنة الشؤون الخارجيّة بدور فاعل في مجال الدبلوماسيّة البرلمانيّة من خلال انخراط أعضائها بالسياسة الخارجيّة الأردنيّة، عن طريق مشاركتهم في الكثير من الفعاليات والنشاطات والمؤتمرّات الدولية، كما أن لها دورًا بارزًا في تعزيز العلاقات الثنائية بين المملكة الأردنيّة الهاشمية ودول العالم.(النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني،٢٠١٣)

وبحسب المادة (٤٢) من النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني، فإنه يناط بلجنة الشؤون الحارجيّة المهام التالية:

١. النظر في كل الشؤون التي لها صلة بالسياسة الخارجيّة.
٢. دراسة المعاهدات والاتفاقيات التي تختص بالسياسة الخارجيّة.
٣. تنظيم العلاقات مع البرلمانات الأخرىٰ والاتحادات والجمعيات البرلمانيّة.
٤. إعداد مشاريع البيانات السياسية التي يصدرها المجلس.

ب. لجنة فلسطين النيابية:

يعدّ مجلس النواب الأردني المجلس الوحيد من بين البرلمانيات العربيّة كافة، الذي أطلق اسم فلسطين علىٰ إحدىٰ لجانه النيابية الدائمة، وهو الأمر الذي يجسّد خصوصية العلاقة الأخوية بين الأردن وفلسطين حكومة وشعبًا (الرنتاوي، ٢٠١٩).

وتختصّ لجنة فلسطين النيابية بمتابعة جميع القضايا والتطوّرات علىٰ الساحة الفلسطينية ومتابعة أمور اللاجئين الفلسطينيين، كما برز لهذه اللجنة دور بارز في

مجال الدبلوماسيّة البرلمانيّة من خلال مشاركتها بالكثير من الفعاليات والندوات الداعمة للقضية الفلسطينية وقضايا اللاجئين. وبحسب المادة (٥٢) من النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني، **فإنه يناط بلجنة فلسطين المهام التالية:**

١. النظر في التطوّرات السياسية المتعلقة بفلسطين، والتنسيب للمجلس لاتخاذ المواقف اللازمة بشأنها.

٢. الاهتمام بوضع القدس ومكانتها والمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين.

٣. متابعة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين والنازحين ومعالجتها بهدف عودتهم إلىٰ بلادهم.

٤. متابعة شؤون المنفيين والمبعدين الفلسطينيين إلىٰ الأردن.

٥. الاهتمام بتوثيق العلاقات الأخوية بين الأردن وفلسطين وتمتين تلك العلاقات في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية.

ثانيًا: لجان الأخوّة وجمعيات الصداقة البرلمانيّة:

يشكّل في مجلس النواب الكثير من لجان الأخوّة والصداقة البرلمانيّة، حيث ضمّ مجلس النواب الثامن عشر (٣٨) لجنة صداقة برلمانية، و(١٧) لجنة أخوّة برلمانية (موقع مجلس النواب الأردني، ٢٠٢٠).

ومن أهم غايات وأهداف لجان الأخوّة وجمعيات الصداقة البرلمانيّة هو العمل علىٰ تعزيز روح التفاهم وتنمية الصداقة البرلمانيّة بين مجلس النواب الأردني

وبرلمانات الدول الشقيقة والصديقة، وتنشيط التعاون في ما بينهما في المجالات كافة، بالإضافة إلىٰ تعريف أعضاء البرلمانات في الدول الأخرىٰ بواقع القضايا الوطنية والقومية، وكذلك العمل علىٰ توسيع معرفة البرلمانيين الأردنيين بقضايا هذه الدول (دراسات برلمانية إقليمية، ٢٠٠٧).

مما سبق ذكره من مهام وصلاحيات للجنتي الشؤون الخارجيّة وفلسطين النيابية، ودور لجان الأخوّة والصداقة البرلمانيّة، يرىٰ المؤلف أن النظام الداخلي لمجلس النواب يؤكد الدور الدبلوماسي لمجلس النواب الأردني، فهو شريك وداعم للدبلوماسية الحكومية، ويلعب دورًا بارزًا في السياسة الخارجيّة للدولة الأردنيّة، ومن وجهة نظر الباحث فإنه لا بدّ من إقرار بعض الإصلاحات والتعديلات علىٰ النظام الداخلي لمجلس النواب، بهدف تعزيز دور المجلس في مجال الدبلوماسيّة البرلمانيّة، وذلك عن طريق بناء القدرات المؤسسية للجنة الشؤون الخارجيّة وإعادة هيكلة لجان الأخوّة والصداقة نظرًا لعددها الكبير، بالإضافة إلىٰ مأسسة العلاقة بين هذه الجهات ولجنة فلسطين النيابية، باعتبار أن كافة هذه اللجان معنية بمستويات متباينة بممارسة الدبلوماسيّة البرلمانيّة. كذلك التأكيد علىٰ مأسسة العلاقة بين مجلس النواب ووزارة الخارجيّة، وضمان أعلىٰ درجات التنسيق والتعاون بينهما، من خلال قيام وزارة الخارجيّة بتزويد مجلس النواب بالتقارير والمعلومات الخاصة بالسياسة الخارجيّة للدولة، حتىٰ يبقىٰ المجلس علىٰ اطّلاع مستمر ومواكب لكافة التطوّرات في مختلف مجالات السياسة الخارجيّة الأردنيّة والعلاقات الدولية.

الزيارات الخارجيّة لأعضاء مجلس النواب للفترة (٢٠١٦- ٢٠٢٠):

شهد مجلس النواب الثامن عشر نشاطًا دبلوماسيًّا بارزًا خلال الفترة من عام (٢٠١٦) وحتىٰ العام (٢٠٢٠)، تمثل بقيام أعضاء الكتل واللجان النيابية بزيارات خارجية والمشاركة في الكثير من الفعاليات والمؤتمرّات الدولية، بهدف تعزيز سبل التعاون بين المملكة الأردنيّة الهاشمية ودول العالم ، بالإضافة إلىٰ المشاركة في المؤتمرّات الداعمة للقضايا العربيّة وفي مقدّمتها القضية الفلسطينية، وأزمات الدول العربيّة وما خلّفتها من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية، ومن أبرزها مشكلة اللجوء السوري إلىٰ الأراضي الأردنيّة.

وقد كان واضحًا النشاط الدبلوماسي البرلماني لأعضاء مجلس النواب الأردني الثامن عشر من خلال المشاركات البرلمانيّة الخارجيّة لأعضاء المجلس ، والزيارات الثنائية للمملكة الأردنيّة الهاشمية / مجلس النواب، والانعقادات (المؤتمرّات، والندوات، والاجتماعات) التي عقدت في المملكة الأردنيّة الهاشمية / مجلس النواب خلال عمر مجلس النواب الأردني الثامن عشر **كما هو موضح في الجداول المبينة أدناه:**

جدول رقم(١) أهم الإجتماعات والزيارات الثنائية لمجلس النواب الأردني الثامن عشر خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠
البيانات من إعداد وجمع الباحث، المرجع : الأمانة العامة لمجلس النواب الأردني – الموقع الرسمي لمجلس النواب٢٠٢٠

الرقم	الوفد الزائر	تاريخ الزيارة
١.	عضو لجنة الشؤون السياسية في الجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا.	١-٤/ ٥/ ٢٠١٧
٢.	رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني.	١٤-١٥/ ٧/ ٢٠١٧
٣.	وفد برئاسة رئيس مجلس النواب الروماني	٢٢-٢٥/ ٩/ ٢٠١٧
٤.	وفد برئاسة رئيس مجلس النواب اليوناني	١٤-١٥/ ٣/ ٢٠١٨
٥.	وفد برئاسة رئيس مجلس النواب الكندي	١٠-١٢/ ١٠/ ٢٠١٨
٦.	وفد برئاسة رئيس مجلس النواب اليوناني	١٤-١٥/ ٣/ ٢٠١٩
٧.	الإجتماع الثلاثي لرؤساء برلمانات كل من الأردن واليونان وقبرص.	١٥/ ٤/ ٢٠١٩
٨.	وفد يمثل جمعية الصداقة البرلمانية التشيكية – الاردنية	٢٩-٤/ ٢-٥/ ٢٠١٩
٩.	وفد يمثل لجنة الأخوة البرلمانية الأردنية–السعودية	١٥-١٨/ ٦/ ٢٠١٩
١٠.	وفد يمثل لجنة الأخوة البرلمانية المغربية– الأردنية	١٨-٢٥/ ٦/ ٢٠١٩
١١.	المؤتمر العربي الأوروبي الثاني للأمناء العامين من مجالس النواب العربية.	٢-٣/ ٧/ ٢٠١٩
١٢.	انعقاد المؤتمر الإقتصادي الأردني الثاني – البحر الميت	٤-٥/ ٩/ ٢٠١٩

جدول رقم(٢)مشاركات مجلس النواب الثامن عشر في جلسات البرلمان العربي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠

البيانات من إعداد وجمع الباحث، المرجع : الأمانة العامة لمجلس النواب الأردني –الموقع الرسمي لمجلس النواب ٢٠٢٠

الرقم	مشاركات مجلس النواب الثامن عشر في جلسات البرلمان العربي	تاريخ المشاركة
١.	الجلسة الثالثة للبرلمان العربي من دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الثاني	**١١ ديسمبر ٢٠١٦م**
٢.	الجلسة الرابعة للبرلمان العربي من دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الثاني	**١٤ فبراير ٢٠١٧م**
٣.	الجلسة الخامسة للبرلمان العربي من دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الثاني	**٢٤ أبريل ٢٠١٧م**
٤.	الجلسة السادسة والختامية لدور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي يوم	**٥ يوليو ٢٠١٧م**
٥.	الجلسة الأولىٰ لدور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الثاني في السودان	**٣١ أكتوبر ٢٠١٧م**
٦.	الجلسة الطارئة للبرلمان العربي بشأن تداعيات قرار الإدارة الامريكية بنقل عاصمتها للقدس	**١١ ديسمبر ٢٠١٧م**
٧.	الجلسة الثانية للبرلمان العربي لدور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الثاني	**٢٨ ديسمبر ٢٠١٧م**
٨.	الجلسة الثالثة للبرلمان العربي لدور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الثاني	**١٣ فبراير٢٠١٨م**

٩.	الجلسة الرابعة للبرلمان العربي لدور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الثاني، الرباط- المغرب	**٧-٩ مايو ٢٠١٨م**
١٠	الجلسة الخامسة والأخيرة للبرلمان العربي لدور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الثاني، القاهرة	**٤ يوليو ٢٠١٨م**
١١	الجلسة الأولىٰ لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثاني، القاهرة	**٣ أكتوبر ٢٠١٨م**
١٢	الجلسة الإجرائية والجلسة الثانية لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثاني، القاهرة	**٨-١١ ديسمبر ٢٠١٨م**
١٣	الجلسة الثالثة لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثاني، القاهرة	**١٢ فبراير٢٠١٩ م**
١٤	الجلسة الختامية لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي	**١٩ يونيو ٢٠١٩**
١٥	الجلسة الأولىٰ لدور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الثاني، القاهرة	**٣١ أكتوبر٢٠١٩م**
١٦	**الجلسة الثانية لدور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الثاني، القاهرة**	**١٥ يناير٢٠٢٠م**

جدول رقم(٣)أهم المشاركات البرلمانيّة في المؤتمرّات وورش العمل خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠

البيانات من إعداد وجمع الباحث، المرجع : الأمانة العامة لمجلس النواب الأردني –الموقع الرسمي لمجلس النواب ٢٠٢٠

الرقم	مشاركات مجلس النواب الثامن عشر في جلسات البرلمان العربي	تاريخ المشاركة
١.	مشاركة وفد نيابي في أعمال الجلسة الإجرائية الخاصة بانتخاب رئيس البرلمان العربي وأعضاء مكتب البرلمان ورؤساء اللجان، وكذلك الجلسة الثانية لدور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي، القاهرة .	٨ – ١١/١٢/٢٠١٦.
٢.	مشاركة وفد نيابي في أعمال المؤتمر البرلماني الإقليمي حول إصلاح القطاع الأمني، القاهرة	١١ – ١٢/١٢/٢٠١٧.
٣.	مشاركة وفد نيابي في الاجتماع (٢١) للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، بيروت	٩ – ١٢/٢/٢٠١٧.
٤.	مشاركة وفد نيابي في أعمال المؤتمر الثاني للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربيّة، القاهرة وفي أعمال الجلسة الرابعة لدور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي	١١/٢/٢٠١٧ – ١٢ ٢٠١٧/٢/١٣.
٥.	مشاركة وفد نيابي في الورشة التدريبية المنظمة من قبل الاتحاد البرلماني العربي، وبالتعاون مع المعهد العربي للتدريب البرلماني والدّراسات التشريعية في مجلس النواب اللبناني، ومؤسسة (وستمنستر) للديمقراطية، وائتلاف البرلمانيات من الدول العربيّة لمناهضة العنف ضدّ المرأة بعنوان (تعزيز دور البرلمانيات في العملية التشريعية والسياسية) بيروت	٢ – ٤/٣/٢٠١٧.
٦.	مشاركة وفد نيابي في ورشة عمل تعريفية بالميثاق العربي لحقوق	١٥ –

	الإنسان وآلية عمله لأعضاء المجالس النيابية في الدول العربيّة، القاهرة	١٦/ ٣/ ٢٠١٧.
٧.	مشاركة وفد نيابي في أعمال المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي ،الرباط	٢٠-٢١/ ٣/ ٢٠١٧
٨.	مشاركة وفد نيابي في أعمال الدورة (٤٤) لمؤتمر العمل العربي في القاهرة	٩ – ١٥/ ٤/ ٢٠١٧.
٩.	مشاركة وفد نيابي في أعمال الجلسة الخامسة من دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي، القاهرة	٢٠ – ٢٤/ ٤/ ٢٠١٧.
١٠.	مشاركة وفد نيابي في اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والاجتماعية للجمعية البرلمانيّة للاتحاد من أجل المتوسط، برشلونة	٢٠ – ٢٣/ ٤/ ٢٠١٧.
١١.	مشاركة وفد نيابي في ورشة عمل حول دور السلطات التشريعية في مكافحة الإرهاب، البحرين	١٦ – ٢٠/ ٥/ ٢٠١٧.
١٢.	مشاركة وفد نيابي في اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بالموظفين والأنظمة المالية/ اللجنة الآسيوية، أبو ظبي	٢١ – ٢٤/ ٥/ ٢٠١٧.
١٣.	مشاركة وفد نيابي في أعمال الجلسة السادسة لدور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي، القاهرة	٣ – ٥/ ٧/ ٢٠١٧.
١٤.	مشاركة وفد نيابي في اجتماعات الجمعية البرلمانيّة الآسيوية، أبو ظبي	٢١ – ٢٤/ ٥/ ٢٠١٧.
١٥.	مشاركة وفد نيابي في ندوة روزروف الخامسة والتسعين للجمعية البرلمانيّة لحلف الناتو، كييف أوكرانيا	٢ – ٥/ ٧/ ٢٠١٧.
١٦.	مشاركة وفد نيابي في أعمال المؤتمر الخامس والعشرين الطارئ	٢٧/ ٧/ ٢٠١٧

للاتحاد البرلماني العربي (الرباط).

١٧.	مشاركة وفد نيابي في زيارة دراسية للجنة الطاقة البرلمانيّة للأمانة العامة لميثاق الطاقة للاطّلاع والاستفادة من معاهدة ميثاق الطاقة، بروكسل / بلجيكا	١١-١٢/ ٩/ ٢٠١٧
١٨.	مشاركة وفد نيابي في أعمال الجلسة الأولىٰ لدور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي، السودان	٢٨/ ١٠ – ٢/ ١١/ ٢٠١٧.
١٩.	مشاركة وفد نيابي في اجتماعات الجمعية البرلمانيّة الأسيوية، كمبوديا	٢٩/ ٩ – ٥/ ١٠/ ٢٠١٧.
٢٠.	مشاركة وفد نيابي في ورشة عمل إقليمية بعنوان (دور البرلمانيين وممثلي العدالة الجنائية في مكافحة الإرهاب)، القاهرة	٢٤ – ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٧.
٢١.	مشاركة وفد نيابي في أعمال المؤتمر الإقليمي لمناهضة العنف ضدّ المرأة في المنطقة العربيّة، تونس.	١٥ – ١٨/ ١١/ ٢٠١٧
٢٢.	مشاركة وفد نيابي في اجتماعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، القاهرة خلال الفترة من	١٩– ٢٠/ ١١/ ٢٠١٧.
٢٣.	مشاركة وفد نيابي في اجتماعات ميثاق الطاقة الدولي، تركمنستان	٢٦/ ١١ – ١/ ١٢/ ٢٠١٧.
٢٤.	مشاركة وفد نيابي في أعمال المنتدىٰ العالمي للقيادات السياسية النسائية والشبكة العالمية للنساء السياسيات، أيسلندا	٢٨ – ٣٠/ ١١/ ٢٠١٧.
٢٥.	مشاركة وفد نيابي في اجتماعات الدورة الثانية والعشرين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلمان العربي، الرباط – المملكة المغربية	٣ – ٦/ ١٢/ ٢٠١٧.

٢٦.	مشاركة وفد نيابي في أعمال منتدى الشباب البرلماني، دبي	٦ – ٢٠١٧/١٢/١٠
٢٧.	مشاركة وفد نيابي في أعمال المؤتمر السادس والعشرين الاستثنائي للاتحاد البرلماني العربي، لبحث التطوّرات الأخيرة المرتبطة بوضع القدس الشريف (الرباط	، ١٤ / ١٢/ ٢٠١٧)
٢٨.	مشاركة وفد نيابي في أعمال الجلسة الثانية لدور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي، القاهرة	٢٦ – ٢٠١٧/١٢/٢٩.
٢٩.	مشاركة وفد نيابي في اجتماعات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، أبو ظبي	١٠ – ٢٠١٨/١/١٥.
٣٠.	مشاركة وفد نيابي في زيارة ثنائية، المملكة المغربية	١/٢٩ – ٢٠١٨/٢/٤.
٣١.	مشاركة وفد نيابي في أعمال الجلسة الثالثة لدور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي، القاهرة	١١ – ٢٠١٨/٢/١٤.
٣٢.	مشاركة وفد نيابي في أعمال الاجتماع السنوي لمشروع ميناريت (المبادرة الإقليمية حول الترابط بين المياه والطاقة والغذاء)، تونس	١٢ – ٢٠١٨/٢/١٨.
٣٣.	مشاركة وفد نيابي في ورشة عمل بعنوان (آليات تطبيق القوانين المتعلقة بحماية المرأة)، بيروت خلال الفترة من.	١٥ – ٢٠١٨/٣/١٦
٣٤.	مشاركة وفد نيابي في أعمال المؤتمر السابع والعشرون للاتحاد البرلماني العربي، القاهرة.	٣ – ٢٠١٨/٤/٦
٣٥.	مشاركة وفد نيابي في زيارة تبادلية، بغداد – العراق	٧–٢٠١٨/٤/١١.
٣٦.	مشاركة وفد نيابي في أعمال ندوة حول العلاقة بين البرلمانيين	٢–٢٠١٨/٥/٣

والجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية في مكافحة الإرهاب، بروكسل – بلجيكا خلال الفترة من.

٣٧. مشاركة وفد نيابي في أعمال الجلسة الرابعة لدور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي، الرباط – المملكة المغربية.	٧-٩/ ٥/ ٢٠١٨
٣٨. مشاركة وفد نيابي في اجتماعات لجنة فلسطين التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، طهران	١٠ – ١٤/ ٥/ ٢٠١٨.
٣٩. مشاركة وفد نيابي في اجتماعات ميثاق الطاقة الدولي، رومانيا.	٤-١٠/ ٦/ ٢٠١٨
٤٠. مشاركة وفد نيابي في أعمال اللجنة الدائمة للشؤون الاقتصادية والتنمية المستدامة في الجمعية البرلمانيّة الأسيوية، قبرص.	٢٥ – ٢٨/ ٦/ ٢٠١٨
٤١. مشاركة وفد نيابي في اجتماعات الجمعية البرلمانيّة لحلف النيتو، مقدونيا	٢٥/ ٦ – ١/ ٧/ ٢٠١٨.
٤٢. مشاركة وفد نيابي في أعمال الجلسة الخامسة لدور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي،القاهرة	٢ – ٥/ ٧/ ٢٠١٨.
٤٣. مشاركة وفد نيابي في أعمال مؤتمر قيادة المرأة وتمثيلها السياسي، المملكة المغربية.	١٠ – ١٤/ ٧/ ٢٠١٨
٤٤. مشاركة وفد نيابي في أعمال المؤتمر الثامن والعشرين الاستثنائي للاتحاد البرلماني العربي "الجلسة الطارئة للسيدة والسادة رؤساء المجالس والبرلمانات العربيّة" القاهرة.	٢١ / ٧/ ٢٠١٨
٤٥. مشاركة وفد نيابي في زيارة تبادلية ثنائية، مملكة البحرين.	٢٧ – ٣١/ ٨/ ٢٠١٨

٤٦.	مشاركة وفد نيابي في المنتدىٰ البرلماني الثاني حول التنمية المستدامة، أندونيسيا	١٠ – ٢٠١٨/٩/١٥.
٤٧.	مشاركة وفد نيابي في أعمال ندوة حول الوضع العربي الراهن، القاهرة	١٤ – ٢٠١٨/٩/١٨.
٤٨.	مشاركة وفد نيابي في اجتماعات ميثاق الطاقة الدولي، بروكسل	٣ – ٥ /٢٠١٨/١٠.
٤٩.	مشاركة وفد نيابي في أعمال اجتماعات اللجنة الدائمة للشؤون السياسية في الجمعية البرلمانيّة الأسيوية **AP** جوادر/ الباكستان خلال الفترة من ٢٧	٢٠١٨/١٠/٣١.
٥٠.	مشاركة وفد نيابي في اجتماعات منظمة الصحة العالمية، بيروت	٢ – ٢٠١٨/١٢/٦.
٥١.	مشاركة وفد نيابي في اللقاء البرلماني بمناسبة المصادقة علىٰ الميثاق العالمي من أجل هجرة آمنة، الرباط	٦ – ٢٠١٨/١٢/٨.
٥٢.	مشاركة وفد نيابي في أعمال الجلسة الثانية لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي، القاهرة.	٨ – ٢٠١٨/١٢/١١
٥٣.	مشاركة وفد نيابي في اجتماعات الدورة الرابعة والعشرين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي القاهرة	١٤ – ٢٠١٨/١٢/١٦.
٥٤.	مشاركة وفد نيابي في أعمال الجلسة الثالثة لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي، القاهرة	١١ – ٢٠١٩/٢/١٣.
٥٥.	مشاركة وفد نيابي في الجمعية البرلمانيّة الأسيوية، بانكوك – تايلاند	١٢ – ٢٠١٩/٢/١٥.
٥٦.	مشاركة وفد نيابي في اجتماعات منظمة التعاون الإسلامي، الرباط	٩ – ٢٠١٩/٣/١١.

٥٧. مشاركة وفد نيابي في اجتماعات مجلس الوحدة الاقتصادية العربيّة، القاهرة — ٢٤ – ٢٧/ ٣/ ٢٠١٩.

٥٨. مشاركة وفد نيابي في أعمال الندوة المشتركة للمجموعة الخاصة للشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط (روز روث) التابعة للجمعية البرلمانيّة لحلف شمال الأطلسي، أنطاليا – تركيا — ١٢ – ١٤/ ٤/ ٢٠١٩.

٥٩. مشاركة وفد نيابي في مؤتمر العمل العربي، القاهرة — ١٤ – ١٨/ ٤/ ٢٠١٩.

٦٠. مشاركة وفد نيابي في اجتماعات اللجنة الدائمة المعنية بالاقتصاد والتنمية المستدامة للجمعية البرلمانيّة الأسيوية، ناريان مار – روسيا — ١٨ – ٢٠/ ٤/ ٢٠١٩.

٦١. مشاركة وفد نيابي في أعمال الجلسة الرابعة لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي، القاهرة. — ١٨ – ٢٠/ ٦/ ٢٠١٩

٦٢. مشاركة وفد نيابي في أعمال المنتدئ الدولي الثاني حول تطوير النظام البرلماني، موسكو – روسيا — ١ –٣/ ٧/ ٢٠١٩

٦٣. مشاركة وفد نيابي في اجتماعات اللجنة الدائمة لشؤون الموازنة والتخطيط للجمعية البرلمانيّة الأسيوية، بغداد – العراق — ٢ – ٧/ ٩/ ٢٠١٩

٦٤. مشاركة وفد نيابي في أعمال الجلسة الأولىٰ لدور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي، القاهرة — ٢٨ – ٣١/ ١٠/ ٢٠١٩.

٦٥. مشاركة وفد نيابي في اجتماعات الجمعية العامة والمكتب التنفيذي التابعة للجمعية البرلمانيّة الآسيوية، أنطاليا – تركيا — ١٣ – ١٩/ ١٢/ ٢٠١٩.

جدول رقم(٤)أهم المؤتمرات البرلمانية التي شارك بها أعضاء مجلس النواب الثامن عشر خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠

البيانات من إعداد وجمع الباحث، المرجع : الأمانة العامة لمجلس النواب الأردني –الموقع الرسمي لمجلس النواب

الرقم	مشاركات أعضاء مجلس النواب في المؤتمرات البرلمانية	تاريخ الإنعقاد
١.	تعزيز البرلمانات لتمكين المرأة: جعل الاقتصاد يعمل من أجل المرأة. مقرّ الأمم المتحدة، نيويورك.	١٦-١٨/ ٣/ ٢٠١٧
٢.	المؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب. كندا، أوتاوا.	١٧-١٩/ ١١/ ٢٠١٧
٣.	قمّة المنتدئ العالمي الرابع للقيادات النسائية (WPL) ليتوانيا، فيلنيوس.	٦-٩/ ٦/ ٢٠١٨
٤.	زيارة رسمية لمقرّ حلف الشمال الأطلسي بلجيكا بروكسل.	١٧-١٨/ ١٢/ ٢٠١٨
٥.	المشاركة في الجلسة العامة الأولى لمجلس أوروبا	٢٢-٢٦/ ١/ ٢٠١٧
٦.	المشاركة في الجلسة العامة الثانية لمجلس أوروبا	٢٢-٣٠/ ٤/ ٢٠١٧
٧.	المشاركة في الجلسة العامة الثالثة لمجلس أوروبا	٢٦-٣٠/ ٦/ ٢٠١٧
٨.	المشاركة في الجلسة العامة الرابعة لمجلس أوروبا	٨-١٤/ ١٠/ ٢٠١٧
٩.	المشاركة في الجلسة العامة الأولى لمجلس أوروبا	٢٢-٢٦/ ١/ ٢٠١٨
١٠	المشاركة في الجلسة العامة الثانية لمجلس أوروبا	٢٣-٢٧/ ٤/ ٢٠١٨
١١	المشاركة في الجلسة العامة الثالثة لمجلس أوروبا	٨-١٢/ ١٠/ ٢٠١٨
١٢	المؤتمر البرلماني العالمي / البنك الدولي. الولايات المتحدة الأمريكية.	١٧-١٨/ ٤/ ٢٠١٧

١٣	اجتماع لجنة الشؤون السياسية والديمقراطية. فرنسا.	٢٠١٧/٩/٦
١٤	المؤتمر البرلماني لمنظمة التجارة العالمية الأرجنتين.	٩-١٠/١٢/٢٠١٧
١٥	القمة الخامسة للبرلمانيين والجلسة الرابعة عشرة للجمعية البرلمانيّة للاتحاد من أجل المتوسط. جمهورية مصر العربيّة.	٢٨-٢٩/٤/٢٠١٨
١٦	اجتماعات لجنة الهجرة واللجوء، واللجنة المختصة بالمساواة وعدم التمييز، والمؤتمر الإقليمي حول التشريعات والسياسات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، والتقدم التشريعي والمعايير الدولية في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط التابعة للجمعية البرلمانيّة لمجلس أوروبا. فرنسا.	١٩-٢١/٩/٢٠١٨
١٧	اجتماعات اللجنة العمومية الـ (١٣٩) للاتحاد البرلماني الدولي. سويسرا.	١٥-١٩/١٠/٢٠١٨
١٨	اجتماع اللجنة الاقتصادية في الجمعية البرلمانيّة للبحر الأبيض المتوسط البحرين.	٢٥-٢٦/٤/٢٠١٧
١٩	المؤتمر البرلماني العالي المستوى بتنظيم من الجمعية البرلماني للبحر الأبيض المتوسط بالتعاون من منظمة التجارة العالمية. المغرب.	٨-٩/١٠/٢٠١٨
٢٠	دعوة موجّهة من سعادة السيد جليل كوجير رئيس مجموعة الصداقة البرلمانيّة التركية – الأردنيّة للتباحث في العلاقات الثنائية بين البلدين تركيا.	١٢-١٦/٢/٢٠١٨
٢١	مؤتمر التآخي بين الأديان بدعوة من الجمعية البرلمانيّة الأرثوذكسية لبنان.	١-٤/٤/٢٠١٨
٢٢	اجتماع المكتب والمكتب الموسع للجمعة البرلماني من أجل المتوسط (لجنة الطاقة) بروكسل.	١١-١٣/٧/٢٠١٨

٢٣	الذكرىٰ السنوية للجمعية البرلمانيّة حول الأرثوذكسية اليونان.	٢٥-٣٠/٦/٢٠١٨
٢٤	الجمعية البرلمانيّة الأسيوية (اللجنة الدائمه للشؤون السياسية واللجنة الخاصة لإنشاء البرلمان الآسيوي إسلام أباد.	١٤/١٦/٣/٢٠١٧
٢٥	الجمعية البرلمانيّة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي فيينا.	٢٢/٢٣/٢/٢٠١٨
٢٦	المنتدىٰ العالمي للحدّ من مخاطر الكوارث لعام ٢٠١٧ المكسيك.	٢٢-٢٦/٦/٢٠١٧
٢٧	تعميم الأمن والمساواة الجندرية البوسنه والهرسك.	٢١/٢٣/٣/٢٠١٧
٢٨	الدورة السنوية السادسة والعشرون للجمعية البرلمانيّة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بلاروسيا.	٥/٩/٧/٢٠١٧
٢٩	دور النساء البرلمانيات في تقوية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية الباكستان / إسلام أباد.	١٢-١٤/٣/٢٠١٨
٣٠	منتدىٰ القادات الشبابية العالمي أسبانيا / سانتا ندير.	٢٤-٣٠/٩/٢٠١٧
٣١	الاجتماع الإقليمي الأول للشبكة البرلمانيّة الدول حول سياسات الشتات المغرب / الرباط.	٨/٢/٢٠١٨
٣٢	الاجتماع السنوي لسياسات الشتات جنيف / سويسرا.	١٨/٥/٢٠١٨
٣٣	منتدىٰ القيادات الشبابية العالمي أسبانيا / سانتا ندير.	١٥-٢٠/١٠/٢٠١٨
٣٤	الدورة الحادية عشرة للجمعية البرلمانيّة المتوسطية بورتو/ البرتغال.	٢٣-٢٥/٢/ ٢٠١٧
٣٥	الاجتماع الخامس والعشرون للجمعية البرلمانيّة الأرثوذكسية خيوس/ اليونان.	٣-٨/٥/٢٠١٧
٣٦	اجتماع اللجنة الإقتصادية للجمعية البرلمانيّة للاتحاد من أجل المتوسط لشبونه/ البرتغال.	١٧-٢٠/١٢/٢٠١٧

٣٧	المـؤتمر البرلمـاني العـالمي للشـبكة البرلمانيّـة حـول البنـك الـدولي وصندوق النقد الدولي واشنطن/ الولايات المتحدة الأمريكية.	١٦-١٧/ ٤/ ٢٠١٨
٣٨	الندوة الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي حول المساواة الجندرية في برلمانات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الإسكندرية/ مصر.	١٧-١٩/ ٩/ ٢٠١٨
٣٩	اجتماعات الجمعية العمومية الـ(١٣) للجمعية البرلمانيّة للبحر الأبيض المتوسط بلغراد/ صربيا.	٢١-٢٢/ ٢/ ٢٠١٩
٤٠	اجتماعـات جمعيـة الصـداقة البرلمانيّـة الأردنيّـة الأوكرانيـة كييـف/ أوكرانيا.	١٨-٢٤/ ٤/ ٢٠١٩

جدول رقم(٥)مشاركات مجلس النواب الثامن عشر في مؤتمرات الإتحاد البرلماني العربي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠

البيانات من إعداد وجمع الباحث، المرجع : الأمانة العامة لمجلس النواب الأردني –الموقع الرسمي

الرقم	مشاركات مجلس النواب الثامن عشر في مؤتمرات الإتحاد البرلماني العربي	تاريخ المشاركة
١.	المؤتمر الرابع والعشرون للاتحاد البرلماني العربي –الرباط	٢٠-٢١/٣/٢٠١٧
٢.	المؤتمر الخامس والعشرون الطارئ للاتحاد البرلماني العربي الرباط	٢٧/٧/٢٠١٧
٣.	قمة رؤساء المجالس البرلمانيّة العربيّة، الدورة (٢٦) الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي، لبحث التطوّرات الأخيرة المرتبطة بوضع القدس الشريف الرباط	١٤/١٢/٢٠١٧
٤.	المؤتمر السابع والعشرون للاتحاد البرلماني العربي ،القاهرة	٥/٤/٢٠١٨
٥.	الدورة الثامنة والعشرون الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي "الجلسة الطارئة للسيدة والسادة رؤساء المجالس والبرلمانات العربيّة" القاهرة.	٢١/٧/٢٠١٨
٦.	المؤتمر التاسع والعشرون للاتحاد البرلماني العربي، " القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين " (عمّان- المملكة الأردنيّة الهاشمية).	٣-٤/٣/٢٠١٩
٧.	المؤتمر الثلاثون الطارئ للاتحاد البرلماني العربي «دعم ومساندة الأشقاء الفلسطينيين في قضيتهم العادلة (قضية العرب والمسلمين)» المملكة الأردنيّة الهاشمية–عمّان	٨/٢/٢٠٢٠

ويجد المؤلف من خلال العرض السابق لنشاطات مجلس النواب الأردني الثامن عشر أنه كان هنالك لأعضاء المجلس دور بارز في النشاط الدبلوماسي الخارجي، وهذا واضح من عدد الزيارات الخارجيّة الكبير الذي قاموا به للكثير من الدول العربيّة والأجنبية، وطبيعة المواضيع المهمة التي كانت علىٰ أجندة هذه الزيارات، وهذا ما يؤكد أن الدبلوماسيّة البرلمانيّة ممثلة بالزيارات الخارجيّة واللقاءات والمؤتمرّات التي يتم المشاركة بها تلعب دورًا بارزًا في الوقوف علىٰ الكثير من القضايا التي تهم الأردن والقضايا الإقليمية والدولية، والمساهمة في طرح الأفكار وإثراء النقاش حول التوصل للحلول الدبلوماسيّة الناجعة، وبذلك تشكل الدبلوماسيّة البرلمانيّة رديفًا وعونًا للدبلوماسية الحكومية المناطة بوزارة الخارجيّة وشؤون المغتربين، وهنا يؤكد الباحث ضرورة إبداء التعاون والتنسيق بين مجلس النواب الأردني ووزارة الخارجيّة عند مشاركة أعضاء البرلمان بالفعاليات الدولية الخارجيّة، وهذا التعاون لا بدّ أن يكون من قبل الطرفين، حيث يحصل أعضاء البرلمان المشارك في مثل هذه الزيارات علىٰ المعلومات الضرورية عن الفعاليات والمؤتمرّات التي يتم المشاركة بها، في المقابل لا بدّ لأعضاء البرلمان المشاركين أن يُطلعوا الحكومة ممثلة بوزارة الخارجيّة علىٰ نتائج هذه الزيارات والدور الذي لعبه الوفد المشارك والمعلومات والمقترحات التي قدّمها، ليبقىٰ الجميع علىٰ اتصال للوقوف علىٰ المستجدّات كافة.



الفصل الثاني

نشاط الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة

تجاه أزمات المنطقة العربيّة



تعدّ الدبلوماسيّة البرلمانيّة وسيلة مهمة ومؤثرة من وسائل وأساليب إنهاء الأزمات الدولية، وبناء جسور التفاهم ونشر السلام بين الدول سواء علىٰ المستوىٰ المحلي، أو الإقليمي، أو علىٰ المستوىٰ الدولي، حيث يؤدّي البرلمانييون ضمن إطار الاتحادات البرلمانيّة الإقليمية والدولية دورًا بارزًا في إنهاء الأزمات وحلها، من خلال بعثات تقصّي الحقائق في مناطق النزاعات، ومن خلال الاجتماعات والحوارات بين برلمانات الدول المعنية، كذلك تعدّ الاتصالات البرلمانيّة عنصرًا مهمًّا في بناء جسور التواصل عندما تفشل المبادرات الحكومية في القيام بذلك، أو عندما لا يرقىٰ النجاح المتحقّق إلىٰ مستوىٰ الطموح.

ومن خلال هذا المطلب، سيتم البحث في نشاط الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة تجاه الأزمات في المنطقة العربيّة تحديدًا، من خلال تقسيمه إلىٰ مبحثين: في المبحث الأول سنتطرق إلىٰ ماهيّة الأزمات الدولية، من حيث تعريفها، والتعرّف علىٰ الوسائل الدبلوماسيّة لحلّ الأزمات الدولية، فيما سنخصص المبحث الثاني للتعرّف علىٰ نشاط الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة، خاصة مجلس النواب الثامن عشر (٢٠١٦-٢٠٢٠) في الأزمات العربيّة والإقليمية، **وذلك على النحو الآتي:**

ماهيّة الأزمات الدولية:

الأزمات الدولية ليس حديثة النشأة، بل هي قديمة ومرتبطة أساسًا بظهور الدولة، وهذه الأزمات بين الدول لا يمكن إنهاؤها أو التخلّص منها بشكل كلي لارتباطها بالنظام الاجتماعي للحياة البشرية، وبالإمكانات الاقتصادية والقانونية للمجتمعات والكيانات الدولية.

وسيتم من خلال هذا المبحث التعرّف إلىٰ ماهيّة الأزمات الدولية من خلال استعراض أبرز التعريفات المقدمة لمفهوم الأزمة، والتعرّف علىٰ الوسائل الدبلوماسيّة في حلّ الأزمات الدولية، **وذلك على النحو الآتي:**

تعريف الأزمات الدولية:

يعج العالم اليوم بالكثير من الأزمات المتنوعة والمتتالية علىٰ نطاق واسع، لم نشهده من قبل، فلا تكاد تخلو صحيفة أو موقع إخباري، ولا وسيلة من وسائل الإعلام من خبر عن الأزمات، والأمثلة كثيرة، منها: أزمة الطاقة، وأزمة المديونية، وأزمات مالية، وأزمات اللجوء، وغيرها الكثير، إلىٰ درجة أصبح حدوث الأزمات جزءًا لا يتجزّأ من حياتنا اليومية؛ نتيجة لزيادة وتيرة مخاطر البيئة الدولية والإقليمية والمحلية، والتي تتمثّل بانتشار الحروب، والكوارث الطبيعية، والأوبئة (العجلوني، ٢٠٠٩: ١٣).

حيث باتت الأزمات بكافة أشكالها وأنواعها جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية لدول العالم دون استثناء، فلا تكاد أي دولة أو منظمة تخلو من أزمة أو عدة أزمات، الأمر الذي يدعو قياداتها ومؤسساتها إلىٰ اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمواجهتها والتصدي لها حال حدوثها. ومؤخرًا شكّلت الأزمات هاجسًا لدىٰ الكثير من الدول، لما لها من تداعيات سلبية وآثار مدمّرة علىٰ كافة الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهذا ما دفع الكثير من الباحثين إلىٰ دراسة أسباب هذه الأزمات والحلول المناسبة للتصدي لها، والحدّ من نتائجها وآثارها السلبية (الدليمي، ٢٠٠٨: ١٠٤).

وتعرف الأزمة بأنها حالة أو حدث يحتمل أن تؤدي إلىٰ تغير مفاجئ وحاد في النتائج والأهداف المخطّط لها مسبقًا، فهي وضع استثنائي تتلاحق فيه الأحداث وتختلط معه الأسباب بالنتائج، ويفقد معه المسؤولون ومتخذو القرار في الدولة أو المنظمة قدرتهم علىٰ السيطرة عليها، أو علىٰ اتجاهاتها المستقبلية (زويلف، ٢٠١٥: ٢٥٠). وهي، أيضًا نقطة تحوّل في موقف مفاجئ، يقود إلىٰ أوضاع غير مستقرة؛ ما يهدّد المصالح والبنية الأساسية للمؤسسات والدولة، وتحدث عنه في الغالب نتائج غير مرغوب فيها، وكذلك فبوقت قصير قد تكون فيها الأطراف المعنية غير مستعدة أو قادرة علىٰ المواجهة، وبالتالي يلزم معها اتخاذ قرار موحّد للمواجهة، والتغلّب علىٰ الأزمة (الشلبي، ٢٠٠٩: ١٣).

ويقترب مفهوم الأزمة من مفهوم النزاع، الذي يمثل تصارع إرادتين وتضارب مصالحهما، إلا أن تأثير النزاع لا يبلغ مستوىٰ تأثير الأزمة الذي قد يصل إلىٰ مستوىٰ التدمير، كما أن النزاع يمكن تحديد أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه، التي لا يمكن تحديدها في الأزمة، بالإضافة إلىٰ أن العلاقة النزاعية تتصف بالاستمرارية بشكل دائم. وهو ما يختلف عن الأزمة، التي تنتهي بعد تحقيق نتائجها السلبية أو التمكّن من مواجهتها (قادري، ٢٠٠٨: ٤٧).

إضافة إلىٰ أن النزاع الدولي يمثل حالة خلاف أو اختلاف متنامية قد تقود إلىٰ حدوث صراع دولي، والنزاع يأتي نتيجة لأحداث سابقة، في المقابل فإن الأزمة تختلف عن النزاع في امتلاكها لعنصر المفاجأة، فهي تحصل بشكل مفاجئ وسريع، وتشكل وضعية تتأزم معها العلاقات بين الدول، كما تحمل في جعبتها استمرارًا للصراع الذي يتطلّب من الجميع بذل الجهد لاحتوائه عن طريق وضع الخطط

والإجراءات اللازمة للتخفيف منه، وإيجاد الحلول المناسبة بالقنوات الدبلوماسيّة قبل انتقاله إلىٰ حالة الحرب (عاشور، ٢٠١٦: ٦٥).

وعليه، يمكن تعريف الأزمة بأنها حدث مفاجئ وطارئ تتعرّض له الدولة بأكملها؛ نتيجة لظروف اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية طارئة، يؤثر في تنفيذ الخطط المعدّة مسبقًا، وعلىٰ متخذي القرارات في هذه الدول، وعادة ما تكون نتائجها سلبية ومؤثرة إذا ما تم التعامل معها ومواجهتها بالطريقة المناسبة.

الوسائل الدبلوماسيّة في حلّ الأزمات الدولية :

تعدّ الوسائل الدبلوماسيّة من أبرز الأساليب التي تسعىٰ الدول من خلالها إلىٰ تحقيق مبدأ التكامل والتفاعل مع الآخرين، بهدف ضمان مصالحها في المجتمع الدولي، فمن خلالها تدخل الدول في علاقات تعاون مع الدول الأخرىٰ، وعن طريقها تتمكّن الدول من إنهاء أزماتها وتسوية قضاياها الداخلية أو مع الدول الأخرىٰ، دون اللجوء إلىٰ وسائل القوة والسلاح في إنهائها، حيث أصبحت الوسائل الدبلوماسيّة اليوم أمرًا مهمًّا لا يمكن تجاهله في تحقيق السلم العالمي، وبهذا الخصوص أكد ميثاق منظمة الأمم الصادر في العام (١٩٤٥)، من خلال المادة (٣٣) منه، ضرورة قيام أطراف النزاع باتباع الوسائل الدبلوماسيّة السلمية في إنهاء الأزمات والنزاعات القائمة في ما بينها؛ فللدبلوماسية عدة أنواع ووسائل تجري من خلالها، وقد حدّدها ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام (١٩٤٥) ، من خلال نص المادة (٣٣) منه، بمجموعة من الوسائل: كالمفاوضات، والوساطة، والتحكيم، والتوفيق، والتحقيق، والتوصية القضائية.

المفاوضات:

تعرّف المفاوضات، بشكل عام، علىٰ أنها تبادل وجهات النظر والآراء حول الموضوع محل التفاوض، وبالتالي فإن المفاوضات تعدّ إحدىٰ وسائل العلاقات الدولية التي تباشر بها الدول علاقاتها مع الدول الأخرىٰ، وتعدّ مرحلة أولية وتمهيدية من مراحل إبرام المعاهدات الدولية، وإحدىٰ الوسائل الدبلوماسيّة (السلمية) المتبعة لتسوية الأزمات الدولية، للحيلولة دون تحولها إلىٰ مواجهات مسلحة مدمرة (عامر، ١٩٨٥: ٩٢٤).

والمفاوضات هي، أيضًا التباحث مع طرف آخر بهدف التراضي أو الاتفاق علىٰ موضوع الأزمة القائمة بين الطرفين (Pedler, 1977: 18).

ويرىٰ جانب من الفقه بأنه لا يوجد طابع أو شكل محدد لإجراء المفاوضات بشكل عام، وإن كان مضمونها واحدًا دائمًا، باعتبار أنها تمثل النشاطات الدبلوماسيّة المتضمنة تبادل وجهات النظر بين ممثلي الدول المعنية الراغبة في التوصل في ما بينها إلىٰ اتفاق معين، ويمكن أن تجري المفاوضات بالطرق الدبلوماسيّة العادية، أو بواسطة مؤتمرّات خاصة تشترك فيها الدول ذات العلاقة بالموضوع المراد مناقشته والاتفاق بشأنه، والذي يُعقد المؤتمر لأجله، أو من خلال الدبلوماسيّة الجماعية التي تمارسها وفود الدول في المنظمات الدولية التي تسعىٰ فيها المنظمات إلىٰ تقريب وجهات نظر أعضائها للتوصل إلىٰ حلول حول بعض الأمور التي يتم التفاوض بشأنها، أو حول مسائل تخصّ المجتمع الدولي بشكل عام (القضاة، ٢٠١٩: ١١٢).

ويعدّ بعض الباحثين أن نجاح عملية المفاوضات وتحقيق الأهداف المرجوّة منها يعتمد في كثير من الأحيان علىٰ علىٰ ما يقدّمه أطراف التفاوض من تنازلات، وما يبديه من مرونة، لذلك فهو فن التعامل مع الطرف الآخر (المجذوب، ٢٠٠٢: ٦٨).

كما عدّ آخرون التفاوض بأنه مهنة لها نظمها وقواعدها الأخلاقية، أو حرفة تقوم علىٰ الخبرة المتراكمة لتعزيز الجوانب العملية للتفاوض (الفتلاوي، ٢٠٠١: ١٣٠-١٣١). كما أن المفاوضات ليس لها شكل أو طريقة محدّدة، فقد تكون من خلال اللقاءات المباشرة بين الأطراف لتبادل وجهات النظر والآراء بشكل مباشر، وقد تكون مكتوبة بشكل رسائل نصية يقدمها أحد الأطراف ويرد عليها الطرف الآخر متضمنة الرد علىٰ ما جاء بالرسالة الأولىٰ من مقترحات، فالمفاوضات بشكل عام هي مباحثات وتبادل للآراء والمقترحات تتم بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي، تهدف إلىٰ نزع فتيل الأزمة القائمة بينها وتسوية الخلاف بالطرق السلمية الودية (الشاعري، ٢٠٠٩: ٢١).

ومن أبرز المفاوضات، كإحدىٰ الوسائل الدبلوماسيّة السلمية لحل الأزمات الدولية، هي المفاوضات الجارية لغاية هذه اللحظة بين العرب ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة، وإسرائيل من جهة أخرىٰ، منذ مؤتمر السلام الذي انطلق في مدريد بتاريخ ٣١/ ١٠/ ١٩٩١، بهدف الوصول إلىٰ حلّ شامل وإنهاء للنزاع القائم بين الطرفين (مختار، ٢٠١٢: ١٠٧).

المساعي الحميدة:

تعرف المساعي الحميدة بأنها إحدىٰ الوسائل الدبلوماسيّة لحلّ الأزمات الدولية، وتعتمد هذه الوسيلة علىٰ قيام دوله أجنبية أو منظمة دولية كطرف ثالث محايد بتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، لوضع حدّ للنزاع القائم بينها، دون اشتراك هذه الدولة بالمفاوضات (قادري، ٢٠٠٨: ٥٢-٥٣). وتم تعريفها، أيضًا

بأنها التطوّع في مهمة إصلاحية توفيقية، تهدف إلىٰ تقريب وجهات النظر بين طرفي الأزمة، للوصول إلىٰ لغة مشتركة تمكّنهم من مباشرة المفاوضات أو استئنافها للوصول إلىٰ حلّ الأزمة في ما بينهم قبل تفاقمه وتطوره بشكل يصعب السيطرة عليه (دغبار، ٢٠٠٧: ١٩٧).

ومن الأمثلة علىٰ المساعي الحميدة ما تقوم بها هيئة الأمم المتحدة من مساعٍ لتقريب وجهات النظر بين أطراف الأزمات القائمة حاليًا في الكثير من دول العالم كسوريا وليبيا واليمن. وبهذا فإن المحصّلة النهائية للمساعي الحميدة، ليس لها قوة إلزامية، فللأطراف الحرية المطلقة في الأخذ بمقترحات وأفكار وآراء الطرف الثالث، ولهم، أيضًا أن يتجاهلوها (الشاعري، ٢٠٠٩: ٥٤-٥٥).

الوساطة:

تعرّف الوساطة بأنها مساعٍ حميدة، تتضمن وجود طرف ثالث في التفاوض المباشر لحلّ أزمة قائمة بين دولتين، وقيامه باقتراح الحلول لإنهاء الأزمة، والتوفيق بين وجهات النظر المتضاربة للدولتين (شكري، ١٩٧٣: ٦٦٢).

وقد يقوم بالوساطة مجموعة من الدول أو الأفراد أو هيئة من هيئات المنظمات الدولية، ومن الأمثلة علىٰ الوساطة، الدور الناجح لرئيس حكومة روسيا عام (١٩٦٩)، كوسيط لحلّ الأزمة القائمة بين الهند وباكستان حول إقليم كشمير، وكذلك الوساطة التي قامت به الجزائر بين العراق وإيران عام (١٩٧٥)، إلا أن النتيجة التي تنتهي إليها الوساطة تكون غير ملزمة، ولا تفرض علىٰ الأطراف الالتزام بها، ولا يترتب علىٰ ذلك أي مساءلة قانونية (أبو هيف، ٢٠٠٥: ٧٢). باعتبارها توصيات إذا تم الأخذ بها فبالإمكان إنهاء الأزمات القائمة بين الأطراف، ولها قيمة أدبية وأخلاقية وسياسية فقط، ولا تتمتّع بالقوة القانونية المُلزمة.

كما أن الوساطة تتطلب تدخلًا أكثر حدة وأقل سريّة، وهي قد تعرض كمقترح علىٰ الأطراف أو تطلب منهم كما هو الحال في المساعي الحميدة، وفي هذه الحالة فإن الدولة أو المنظمة الوسيطة لا يقتصر دورها بضمان حضور الأطراف إلىٰ طاولة المفاوضات، بل تحدد قواعد وأسس التفاوض، وتسخر طاقاتها ومجهوداتها بشكل مباشر في المفاوضات، لحثّ أطراف الأزمة علىٰ تقديم التنازلات للوصول إلىٰ حلّ نهائي يرضي الطرفين، وينهي الأزمة القائمة بينهما (سعدالله، ٢٠٠٨: ٦٤-٦٥).

التحقيق:

التحقيق هو إحدىٰ الوسائل الدبلوماسيّة لحلّ الأزمات الدولية، والذي يتمثل بأيضًاح الحقائق والوقائع المادية، من قبل لجنة خاصة يتفق عليها طرفا الأزمة، ومهمة هذه اللجنة ليس وضع تسوية لإنهاء الأزمة القائمة، بل تسهيل مهمة التسوية وتذليل العقبات التي تعترض ذلك، ووضع النتائج التي تتوصّل إليها بين يدي الجهة التي تتولّىٰ حلّ الأزمة، ولهذه الجهة الحرية والخيار في قبول نتائج التحقيق أو رفضه (الفتلاوي، ٢٠١١: ١٦٦).

ويعود تاريخ ظهور وسيلة التحقيق كإحدىٰ الوسائل السلمية لفضّ الأزمات الدولية إلىٰ مؤتمري لاهاي للسلام العالمي لعامي (١٨٩٩)، و(١٩٠٧)، كما نصّ عليها ميثاق الأمم المتحدة لسنة (١٩٤٥) كإحدىٰ الوسائل الدبلوماسيّة السلمية لحلّ الأزمات والنزاعات الدولية (م٣٣، ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥).

أما عن شروط التحقيق فهي على النحو الآتي (الفتلاوي، ٢٠١١ : ١٦٦).

١. أن تكون الأزمة حول وقائع مادية أو قانونية، دون الموضوعات والقضايا السياسية.

٢. أن يتم تشكيل لجان التحقيق من قبل الدول الأطراف في الأزمة وفق اتفاق يتضمن الوقائع التي يتناولها التحقيق، وأسلوب تشكيل اللجان، والفترة الزمنية المحددة لعملها، ومقرّ عملها، ونطاق اختصاصها، وتاريخ انتهاء مهامها.

٣. يتحدّد عمل ومهام اللجنة في الكشف عن الحقائق وإيضاحها، دون السعي إلىٰ حلّ الأزمة.

٤. يقوم كل طرف من أطراف الأزمة بتعيين اثنين من أعضاء لجنة التحقيق، ويجوز أن يكون أحدهم من مواطنيها.

ومن الأمثلة العملية علىٰ استخدام وسيلة التحقيق في حلّ الأزمات الدولية، حادثة بنك دوجر عام (١٩٠٤) التي تضمنت إطلاقًا عرضيًّا علىٰ قوارب الصيد البريطانية من قبل سفن البحرية الروسية، وقد تم اللجوء إلىٰ أحكام اتفاقية (لاهاي) في هذا الشأن، وأسهم تقرير لجنة التحقيق الدولية في إجراء تسوية سلمية لحلّ الأزمة وإنهاء القضية (المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الإفريقية، ٢٠١٨: ١١).

التوفيق:

يعدّ التوفيق من أحدث الطرق الدبلوماسيّة لتسوية الأزمات الدولية، والتي بدأ العمل بها علىٰ المستوىٰ الدولي بعد عام (١٩١٩) من خلال عدة معاهدات ثنائية وجماعية، حيث تتألّف لجان التوفيق بموجب اتفاق يتم عقده بين الطرفين

المتنازعين، أو بقرار تصدره الأمم المتحدة أو إحدىٰ المنظمات الدولية، علىٰ أن تقوم هذه اللجان بدراسة النزاع القائم بين هذه الدول، وتقديم تقرير مفصّل إلىٰ طرفي الأزمة، أو إلىٰ المنظمة، بحيث يتضمّن مجموعة من الحلول والاقتراحات لتسوية الأزمة وحلّها (جاد الرب، ٢٠١٠: ٧٤). كما أن التوفيق في جوهره يعدّ محاولة لتقديم حلول واقتراحات للنزاع القائم، تعرض علىٰ أطرافه، ولهم الخيار في قبولها أو رفضها، فهي غير مُلزمة لأي منهم (علوان، ١٩٩٧: ١٩١).

ويتولّىٰ مهمة التوفيق، عادة، لجان تسمّىٰ لجان التوفيق، يتم تشكيلها بهدف دراسة الأزمة ووضع تقرير وافٍ عنه. وتعدّ هذه الوسيلة من الوسائل الدبلوماسيّة السلمية المعتمدة لحلّ الأزمات الدولية علىٰ مستوىٰ الأمم المتحدة وعدد من الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، فقد نصّت المادة (٣٣) من ميثاق الأمم المتحدة، علىٰ أنه "يتعين علىٰ الأطراف والتي من المحتمل أن يعرض استمرار الأزمة السلام والأمن الدوليين للخطر، البحث عن حلّ عن طريق التفاوض، أو التحقيق، أو الوساطة، أو التوفيق، أو التحكيم، أو التسوية القضائية، أو اللجوء إلىٰ الوكالات الإقليمية، أو غيرها من الوسائل السلمية التي يختارونها".

موقف الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة من أزمات المنطقة العربيّة:

سجّل مجلس النواب الأردني، حاصة المجلس الثامن عشر نشاطًا بارزًا في مجال الدبلوماسيّة البرلمانيّة، خاصة مع الأحداث العربيّة والإقليمية التي شهدتها السنوات الماضية، والمتمثلة بأزمات الربيع العربي، ومن قبلها قضية العرب الأولىٰ؛ القضية الفلسطينية، فقد كان مجلس النواب ممثلًا برئيسه ولجانه الدائمة (لجنة الشؤون الخارجيّة، ولجنة فلسطين النيابية، ولجان الأخوّة والصداقة البرلمانيّة)

حاضرًا بشكل فاعل في مختلف المحافل الدولية والإقليمية، وكان لـه دور بـارز تجـاه الأزمة السورية والليبية وغيرها من الأزمات التي عصفت ببعض الدول العربيّة، وكان له مواقف بارزة لا تقل أهميّة عن دور الحكومة ووزارة الخارجيّة في هذا السياق.

ومن خلال هذا المبحث، سيتطرق المؤلف إلىٰ دور الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في مواجهة الأزمات العربيّة والإقليمية، من خلال تقسيمه إلىٰ مطلبين: في المطلب الأول سنبحث في دور الدبلوماسيّة البرلمانيّة من قضايا الربيع العربي، فيما سنخصص المبحث الثاني للبحث في دور الدبلوماسيّة البرلمانيّة تجاه القضية الفلسطينية، **وذلك على النحو الآتي:**

موقف الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة من قضايا الربيع العربي:

سيتطرق المؤلف من خلال هذا المطلب إلىٰ موقف الدبلوماسيّة البرلمانيّة من قضايا الربيع العربي، وتحديدًا موقف الدبلوماسيّة البرلمانيّة من الأزمة السورية، وموقف الدبلوماسيّة البرلمانيّة من الأزمة الليبية، من خلال فرعين علىٰ النحو الآتي:

موقف الدبلوماسيّة البرلمانيّة من الأزمة السورية:

انطلقت الاحتجاجات الشعبية "الثورة" في سوريا بتاريخ ١٥/ ٣/ ٢٠١١م، وكانت في البداية عبارة عن احتجاجات شعبية ومظاهرات سلمية كغيرها من الثورات التي حدثت في البلدان العربيّة، بدأت في مدينة درعا، وكانت تدعو لمواجهة القمع وكبت الحريات العامة، خاصة عندما قامت قوات الأمن السورية باعتقال وتعذيب الأطفال، حينئذٍ تحوّلت الاحتجاجات السلمية إلىٰ ثورة مسلحة بقيادة الشبان السوريين، وبعض المنشقين عن الجيش السوري، الذين طالبوا بإجراء إصلاحات

سياسية واقتصادية واجتماعية، وقد عمّت الاحتجاجات والمظاهرات كافة المدن السورية رغم القمع والقتل من قبل الأجهزة الأمنية، ثم بدأت ملامح "العسكرة" في الظهور نتيجة تراكم أخطاء النظام في تعامله مع المتظاهرين (العيلة، ٢٠١٢: ٢٥).

وإزاء استمرار الثورة السورية وخروج التظاهرات مطالبة بالحرية والكرامة والعدالة، تفاعلت بعض الدول العربيّة، ومنها الأردن مع هذه الثورة، فقامت جامعة الدول العربيّة باتخاذ الكثير من الإجراءات، حيث قامت بتعليق عضوية سوريا في الجامعة العربيّة، كما أصدرت بعض القرارات التي تطالب النظام السوري بعدم استخدام العنف والقمع، والتمادي في استخدام القوة المفرطة في قمع المتظاهرين، وشكّلت هذه الخطوات محاولات لمساعدة الأطراف السورية في حلّ الأزمة، رغم رفض النظام السوري لأي قرارات أو مبادرات لحلّ الأزمة عدا قبول مبادرة وبروتوكول المراقبين (الحالة السورية، http://www.arableaguetunis.org).

ويعدّ الأردن من أوائل الدول التي سعت إلىٰ حقن دماء الشعب السوري، وقد أكدت مواقفه الرسمية المتمثلة في تصريحات جلالة الملك عبدالله الثاني والحكومة علىٰ أن الحلّ السياسي هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع في سوريا، وهو الضمانة الوحيدة لتماسك الدولة السورية ووحدتها، واستقلال قرارها، حيث دعا الأردن بشكل مستمر إلىٰ ضرورة إنهاء الخلافات وإيجاد المصالحة الوطنية بين أطراف النزاع السوري، حيث تم التأكيد علىٰ أن العمق الأردني سوف يبقىٰ ثابتًا، كما تم التأكيد علىٰ أهميّة وحدة تراب الأرض السورية ودعم الحل السياسي فيها ومحاربة التنظيمات التي تهددها.

كما شارك الأردن في اجتماعات أستانة الهادفة إلىٰ إيجاد حلول سياسية للأزمة السورية، والتي كانت تحت رعاية لجنة العمليات الروسية التركية الإيرانية ووقف الأعمال العدائية في سوريا ووقف إطلاق النار (تحول الموقف الأردني حيال سوريا.. لماذا الآن ؟ http://www.noonpost.org/content/16542).

علىٰ الرغم من السياسة التي اتبعها الأردن تجاه الأزمة السورية، والمتمثلة بسياسة " مسك العصا من المنتصف"، إلا أن موقف الأردن كان واضحا وثابتًا كأحد أعضاء الجامعة العربيّة، تمثل بالموافقة علىٰ عدد من القرارات الهادفة إلىٰ إنهاء الأزمة السورية بالحلول السلمية دون اللجوء إلىٰ الاقتتال حقنًا للدماء، وإيجاد المصالحة بين كافة أطراف الأزمة، وبقاء سوريا موحّدة، **ومن أبرز هذه القرارات ما يلي:**

1. **بيان رقم (١٤٨) لمجلس الجامعة العربيّة "وزراء الخارجيّة العرب":**

صدر هذا البيان بخصوص الأوضاع في سوريا بتاريخ ٢٧أغسطس (٢٠١١)، وأكد ضرورة وضع حدّ لإراقة الدماء واحترام حق الشعب في الحياة الكريمة الآمنة، والتعبير عن تطلعاته وطموحاته في عملية الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتم الطلب من الأمين العام للجامعة، القيام بمهمة عاجلة إلىٰ دمشق لينقل المبادرة العربيّة لحلّ الأزمة السورية، وإبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطوّرات. (بيان رقم ١٤٨، بتاريخ 7أغسطس ٢٠١١، http://www.lasportal.org).

٢. بيان رقم (١٥٢) لمجلس جامعة الدول العربيّة "وزراء الخارجيّة العرب":

صدر هذا البيان بتاريخ ١٣سبتمبر(٢٠١١م)، بخصوص مهمة الأمين العام للجامعة في سوريا، تم التأكيد فيه علىٰ ضرورة إجراء إصلاحات سياسية عاجلة، ووقف أعمال العنف، وإجراء حوار وطني شامل يضمن مشاركة سياسية فاعلة لكافة القوىٰ المعارضة مع الحكومة، وإيفاد وفد من الأمانة العامة للجامعة لمتابعة الأحداث في سوريا بعد وقف إطلاق النار وكافة أعمال العنف. إن الجهود العربيّة متواصلة في إنهاء الأزمة السورية علىٰ الرغم من تباطئها، إلا أنها تسعىٰ لإيجاد طريقة أو حلّ ينهي الأزمة السورية، ويوقف أعمال العنف والقمع والقتل، والبدء بحوار وطني شامل، وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.(بيان رقم (١٥٢)، بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠١١،http://www.lasportal.org).

وقد كان لمجلس النواب الأردني دور دبلوماسي بارز سواء علىٰ مستوىٰ المجلس، أو الاتحاد البرلماني العربي، في الوقوف إلىٰ جانب الشعب السوري في أزمته، والسعي إلىٰ التعاون مع كافة الأطراف في إيجاد حلّ سياسي للأزمة السورية، بعيدًا عن الاقتتال والصراع.

وتجسدت الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة تجاه الأزمة السورية، بقيام وفد برلماني أردني بزيارة إلىٰ الجمهورية العربيّة السورية بتاريخ ١٨/ ١١/ ٢٠١٨، ولقائه بالرئيس السوري بشار الأسد وعدد من المسؤولين في الدولة، حيث أكد الوفد دعم مجلس النواب الأردني للشعب السوري في استعادة أمنه واستقراره، ومحاربة الإرهاب، حيث عدّت هذه الزيارة الأولىٰ من نوعها منذ اندلاع الأزمة في سوريا (موقع المدينة نيوز، ٢٠١٨).

وبتاريخ ١٠/ ٢/ ٢٠١٩، زار وفد برلماني أردني برئاسة النائب عبدالكريم الدغمي الرئيس الأسبق لمجلس النواب الأردني الجمهورية العربيّة السورية، في ثاني زيارة رسمية برلمانية، لعقد لقاءات سياسية حكومية برلمانية تعود بالمصلحة المشتركة علىٰ البلدين الشقيقين (موقع العربي الجديد، ٢٠١٩، https://www.alaraby.co.uk/).

وعليه، يرىٰ المؤلف بأن هذه الزيارات شكّلت بداية للدبلوماسية بين البلدين وتعزيز العلاقات بين الأردن وسوريا، بعد ما شهدته سوريا من أزمة عصفت بالأمن والاستقرار الداخلي للدولة، وأفرزت تجاذبات سياسية في علاقات سوريا بعدد من الدول العربيّة ومنها الأردن، فقد كان للدبلوماسية البرلمانيّة الأردنيّة دور فاعل ومهم في تعزيز العلاقات الأردنيّة السورية، وإعادتها إلىٰ الطريق الصحيح، وفتح مجالات التعاون في مختلف المجالات التي تخدم مصالح البلدين.

وفي ذات السياق الذي يعبّر عن دور الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة تجاه الأزمة السورية، أصدر رئيس مجلس النواب الأردني (الرئيس الحال للاتحاد البرلماني العربي) بيانًا بتاريخ ٢٧ آب (٢٠٢٠)، تم فيه إدانة الممارسات التركية ضدّ الجمهورية العربيّة السورية، وطالب البيان باحترام حقوق الجوار، والعلاقات التاريخية التي تربط تركيا بالعالم العربي، كما تم التأكيد علىٰ الوقوف التام بجانب سوريا في الدفاع عن سيادتها ومواطنيها. (البيان الصادر عن رئيس مجلس النواب الأردني، ٢٧ آب ٢٠٢٠، متاح علىٰ موقع الاتحاد البرلماني العربي (https://arabipu.org/upload/PR/3050282676.pdf).

موقف الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة من الأزمة الليبية :

اتّسم الموقف الرسمي الأردني من الأزمة الليبية الجارية منذ ثورة ١٧ فبراير (٢٠١١) بالوضوح والعلنية والثبات، وسياسة الالتزام بتأييد خيارات الشعب الليبي في تقرير مصيره، ودعمه للغة الحوار بين كافة أطراف النزاع، وضمان استتباب الأمن والاستقرار الداخلي، بما يؤسّس لإعادة اللُّحمة الوطنية وبناء مؤسسات الدولة، حيث وقف الأردن إلىٰ جانب خيارات الثورة الليبية منذ اندلاعها، كما شكّلت العاصمة عمّان محطة رئيسة لاستقبال شخصيات سياسية ليبية تعبيرًا عن دعم المملكة للمساعي الليبية في تشكيل أطر العملية السياسية، بأذرعها النيابية والحكومية، من خلال التأييد لأعضاء المؤتمر الوطني العام الليبي، ومن ثم تأييد تشكيل الحكومة الليبية المؤقتة برئاسة عبدالله الثني (السواعير، ٢٠١٧: ٧٩-٨٠).

وقد جاء موقف مجلس النواب الأردني الثامن عشر والدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة واضحًا من الأزمة الليبية، متمثلًا في دعم الأشقاء الليبيين وتطويع الإمكانات الأردنيّة لخدمة مصالحهم، وهذا ما أكده رئيس مجلس النواب الأردني بتاريخ ١٩/٨/٢٠١٧ خلال جلسة مباحثات رسمية عقدها مع رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح والوفد المرافق له، بأن مجلس النواب الأردني يولي ملف الأزمة الليبية كل الاهتمام، والتطلع لعودة ليبيا آمنة مستقرة لتعود إلىٰ العرين العربي، ودعم الحلّ السياسي التوافقي بين جميع الأطراف، وضمان وحدة الأراضي الليبية (موقع عمون نيوز، ٢٠١٧).

كما تجدّد موقف مجلس النواب الأردني تجاه الأزمة الليبية، من خلال ما أكده رئيس مجلس النواب الأردني خلال لقائه مع رئيس مجلس الواب الليبي خلال زيارته للأردن بتاريخ ٢٩/ ٧/ ٢٠٢٠، أن مجلس النواب الأردني مع الحلّ السياسي للأزمة الليبية، وضدّ التدخل الأجنبي في ليبيا، وأكد المتابعة الحثيثة للأزمة الليبية من خلال مجلس النواب الأردني واتحاد البرلمان العربي بصفته الرئيس الحالي له (موقع مجلس النواب الليبي، ٢٠٢٠، https://parliament.ly/).

مما سبق، يرىٰ المؤلف أن مجلس النواب الأردني الثامن عشر سجّل مواقف عديدة أبرزت بوضوح دوره في إطار الدبلوماسيّة البرلمانيّة، في ما يتعلّق بمواقفه تجاه قضايا وأزمات الربيع العربي التي عصفت بالكثير من الدول العربيّة وفي مقدمتها سوريا وليبيا، باعتبار أنها من الدول العربيّة التي ما زالت حتىٰ يومنا هذا تعاني من التداعيات والآثار السلبية للأحداث التي مرّت بها، من خلال قيام رئيس مجلس النواب واللجان الدائمة، وتحديدًا لجنة الشؤون الخارجيّة ولجان الأخوّة وجمعيات الصداقة البرلمانيّة بالكثير من النشاطات، والمشاركة في الكثير من المؤتمرّات الدولية التي عقدت لمناقشة مثل هذه القضايا، بالإضافة إلىٰ عقد الكثير من اللقاءات مع أعضاء البرلمانيات العربيّة بصفة مستقلة أو ضمن مظلة الاتحاد البرلماني العربي، بالإضافة إلىٰ القيام بالكثير من الزيارات للدول العربيّة التي تعاني من الأزمات الداخلية، وهو يعبّر، دائما، عن دعمه للأمن والاستقرار للدول العربيّة كافة، وحلّ كافة الأزمات بالوسائل السلمية، ويدعو، دائمًا إلىٰ عدم تدخل الدول الأجنبية في حلّ هذه الأزمات.

دور الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة تجاه القضية الفلسطينية:

نتيجة لخصوصية العلاقات الأردنيّة الفلسطينية، فقد تحمّل الأردن المسؤولية الوطنية والقومية الكاملة إزاء هذه القضية والشعب الفلسطيني، ولذلك كان الموقف الأردني- وما زال- داعمًا للسلطة الوطنية الفلسطينية لكسب التأييد الدولي من أجل تحقيق تسوية عادلة وشاملة تضمن للشعب الفلسطيني استرداد كافة حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة علىٰ ترابه الوطني.

وقد سعىٰ جلالة الملك عبدالله الثاني، خلال زياراته المتكررة للدول العربيّة إلىٰ تنسيق المواقف والتشاور بين البلدان العربيّة، كما حرص علىٰ حضور مؤتمرّات القمّة العربيّة كافة، وكان علىٰ الدوام فاعلًا نشطًا يعمل من أجل المصلحة العليا في إطار من الحكمة والعقلانية والواقعية، وقد أكد جلالته، في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرياض، الاهتمام الموصول بالقضايا العربيّة.

أما علىٰ مستوىٰ الدبلوماسيّة البرلمانيّة فقد كان لمجلس النواب الثامن عشر حضور لافت علىٰ الساحة الدبلوماسيّة، في ما يتعلّق بدعم القضية الفلسطينية، ووضعها علىٰ سلم أولويات اهتمامات البرلمانيين العرب، **من خلال الآتي:**

مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي/ عمّان:

عُقد في الأردن بتاريخ ٣/ ٣/ ٢٠١٩ المؤتمر البرلماني العربي بمشاركة رؤساء برلمانات (١٦) دولة عربية، بالإضافة إلىٰ ممثلين عن بقية البرلمانات العربيّة، ولعل ما يؤكد الدور الدبلوماسي لمجلس النواب الثامن عشر تجاه القضية الفلسطينية، هو اتخاذ مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي في عمّان شعارًا له "القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين".

وقد اتخذ المؤتمر عدداً من القرارات على شكل توصيات تضمنها البيـان الختـــامي للمـــؤتمر، مـــن أبرزهـــا (مقالـــة منشـــورة علـــى الموقـــع: http://falestinona.com/، بتاريخ: ٢٠١٩/٣/٥):

١. التأكيـد علـىٰ مركزيـة القضـية الفلسـطينية باعتبارهـا القضـية الأولـىٰ للأمـة العربيّة، وأن لا سـلام ولا اسـتقرار في المنطقـة دون إيجـاد حلّ دائـم وشـامل للقضية الفلسطينية.

٢. الرفض التـام لجميع المبـادرات الأميركيـة وفي مقـدمتها مـا يسمىٰ بـ"صـفقة القرن"، ودعم الشعب الفلسطيني في رفضه القاطع لمثل هذه المبادرات التي تنتقص من حقوقه في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القـدس، علىٰ حدود الرابع من حزيران عام (١٩٦٧).

٣. التأكيد علىٰ أن الحلّ الدائم والمنشود للقضية الفلسطينية يكون علىٰ أسـاس قرارات الشرعية الدولية التي تقوم علىٰ إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضـي الفلسـطينية المحتلـة، وقيـام الدولـة الفلسـطينية المسـتقلة، وعـودة اللاجئـين الفلسطينيين إلىٰ أراضيهم التي هجّروا منهـا، وتعويضـهم عمّـا لحق بهـم مـن خسائر طبقًا لقرار الأمم المتحدة (١٩٤) الخاص بحق العودة.

٤. إدانة الاعتداءات الإسرائيلية علىٰ المسجد الأقصىٰ وبواباته، التي كان آخرها إغـلاق بـاب الرحمـة بالسلاسـل الحديديـة، إلـىٰ جانـب الاقتحامـات اليوميـة ومنع المصلين من الوصول إليه، وتوفير الحماية للمستوطنين أثناء اقتحامهم للمسجد، كتوطئة للتقسيم المكاني والزماني للحرم القدسي الشريف.

٥. دعوة البرلمانات العربيّة إلىٰ العمل الجاد مع حكوماتها لإعادة تفعيل شبكة الأمان المالية العربيّة التي أقرّتها القمم العربيّة لدعم الشعب الفلسطيني، لمواجهة الحصار المالي الأمريكي والقرصنة الإسرائيلية لأموال الشعب الفلسطيني.

٦. الطلب من البرلمانات العربيّة اتخاذ الإجراءات والتدابير المالية والسياسية العاجلة والفعالة، وتفعيل الصناديق المالية التي أنشئت من أجل حماية القدس في وجه الأخطار التي تتعرّض لها المقدسات المسيحية والإسلامية، والتصدي لسياسات التطهير العرقي للمقدسيين في مدينتهم.

٧. إدانة الممارسات الإسرائيلية المتمثلة بالتطهير العنصري والإحلالي في مدينة القدس، والتي تمثلت مؤخّرًا بإخطار ما ينوف عن سكان (٢٠٠) منزل في القدس القديمة بإخلاء منازلهم.

الدور الدبلوماسي للجنة فلسطين النيابية:

سجّلت لجنة فلسطين النيابية نشاطًا بارزًا ودورًا مؤثرًا في إطار الدبلوماسيّة البرلمانيّة، وتحديدًا ضمن مجلس النواب الثامن عشر، من خلال تبنّيها لمختلف القضايا الفلسطينية، واتخاذها لمواقف صارمة في مواجهة الممارسات الإسرائيلية المتعددة بحق الشعب الفلسطيني، ومجلس النواب الأردني هو المجلس الوحيد من بين كافة البرلمانيات العربيّة، الذي أطلق اسم فلسطين علىٰ إحدىٰ لجانه النيابية الدائمة، وهو الأمر الذي يجسّد خصوصية العلاقة الأخوية بين الأردن وفلسطين حكومة وشعبًا (الرنتاوي، ٢٠١٩).

وقد تجسّد دور لجنة فلسطين النيابية في العمل الدبلوماسي البرلماني تجاه القضية الفلسطينية في عدة مواقف، من أبرزها إطلاق لجنة فلسطين النيابية بتاريخ ٢٢/ ١/ ٢٠٢٠ حملة "العودة.. حقي وقراري"، والتي تهدف بشكل أساس إلىٰ التأكيد علىٰ حق العودة ورفض مخططات تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين والوطن البديل، خصوصًا في ظلّ ما تتضمّنه خطة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب)، المعروفة بـ"صفقة القرن"، من أطروحات مجحفة لشطب قضية اللاجئين، وتوطينهم في أماكن تواجدهم الحالية. وتسعىٰ لجنة فلسطين النيابية من خلال هذه الحملة إلىٰ ترجمة التوجّهات الملكية الرافضة للتوطين والوطن البديل للفلسطينيين، والتي جاءت من خلال "اللاءات" الثلاث، إرسال رسالة للعالم، مفادها بأن القضية الفلسطينية راسخة في وجدان جميع الأردنيين والعرب والمسلمين، ورفضهم للوطن البديل عبر إعداد استراتيجية تشاركية مع جميع الفاعليات الوطنية والشعبية، بالإضافة إلىٰ تأكيد حق العودة للفلسطينيين، هو حق مقدس لكل فرد لا يسقط بالتقادم (مركز العودة الفلسطيني، متاح علىٰ الرابط: https://prc.org.uk/، ٢٠٢٠).

موقف الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة من الحلول السياسية للقضية الفلسطينية:

ارتكز الموقف الدبلوماسي البرلماني لمجلس النواب الأردني الثامن عشر علىٰ عدة تحركات وإجراءات من أجل إيجاد الحلول السياسية للقضية الفلسطينية، فقد أصدر رئيس مجلس النواب الكثير من البيانات التي يدعو فيها كافة الجهات الدولية والمنظمات الدولية لتمارس دورها الحقيقي في هذا الجاب، **بالإضافة إلى عقد**

الكثير من المؤتمرّات لحشد المواقف العربيّة تجاه قضية العرب الأولى؛ القضية الفلسطينية.

١. فقد أصدر رئيس مجلس النواب الأردني (الرئيس الحالي للاتحاد البرلماني العربي المهندس عاطف الطراونة) بيانًا بمناسبة الذكرىٰ (٥١) لإحراق المسجد الأقصىٰ المبارك بتاريخ ١٩ آب (٢٠٢٠)، تم فيه الإشادة بصمود الشعب الفلسطيني، وحقّه في الدفاع عن أرضه ومقدساته الإسلامية والمسيحية في وجه الممارسات الإسرائيلية والمستوطنين المتطرفين، والوقوف والدعم المطلق لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، كذلك التذكير بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٧٨ لعام (١٩٨٠) الذي ينصّ علىٰ أن كافة المحاولات الإسرائيلية الهادفة إلىٰ تغيير الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس ومقدساتها، وهويتها وتركيبتها الديموغرافية، لاغية وباطلة. (البيان الصادر عن رئيس مجلس النواب الأردني، ١٩ آب ٢٠٢٠، متاح علىٰ موقع الاتحاد البرلماني العربي (https://arabipu.org/upload/PR/3049526573.pdf).

٢. وبتاريخ ٨/ ٢/ ٢٠٢٠، دعا رئيس مجلس النواب الأردني، وتحت مظلة الاتحاد البرلماني العربي، إلىٰ عقد المؤتمر الثلاثين الطارئ تحت عنوان "دعم ومساندة الأشقاء الفلسطينيين في قضيتهم العادلة"، وذلك للوقوف في وجه المخططات الرامية إلىٰ إنهاء القضية الفلسطينية علىٰ حساب الشعب الفلسطيني في ما يسمىٰ بصفقة القرن. وقد خرج المؤتمر ببيان ختامي أكد الكثير من النقاط، من أبرزها (صحيفة الغد الأردنيّة، ٢٠٢٠، https://alghad.com/):

٣. التأكيد علىٰ أن القضية الفلسطينية ستبقىٰ في صدارة القضايا العربيّة، والوقوف إلىٰ جانب الأشقاء الفلسطينيين في دورهم النضالي والبطولي وصمودهم علىٰ ثرىٰ فلسطين الطهور.

٤. التأكيد علىٰ أن العبث بمدينة القدس، والذي جاء علىٰ شكل وعد أمريكي تمثل بالاعتراف بها عاصمة موحدة لدولة الاحتلال، هو نسف لفرص السلام، وانحياز للظالم علىٰ حساب المظلوم.

٥. اعتبار خطة السلام الأمريكية المعروفة بصفقة القرن فصلًا جديدًا من فصول انتهاكات حقوق الفلسطينيين ومساسًا بالثوابت العربيّة، أمام الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل، وبالتالي فإن ذلك يحتّم علىٰ الدول العربيّة بكافة مؤسساتها رصّ الصفوف وحشد المواقف لنصرة القضية الفلسطينية كأولوية عربية في مقدمة أجندة العمل العربي المشترك، عبر مؤسسات القرار العربي.

٦. اعتبار الخطة انتهاكًا صارخًا للحقوق الفلسطينية، وبالتالي فإن حلّ قضية اللاجئين لن يكون إلا بالعودة والتعويض.

٧. اعتبار خطة السلام الأمريكية المعروفة بصفقة القرن بوصفها صفقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، هي عبارة عن وعود وتقسيمات، أشد فتكًا وتنكيلًا بالجسم العربي، من وعد بلفور، وخرائط سايكس بيكو، لتعيد ترسيم حدود دولة فلسطين التاريخية، مانحة السيادة للإسرائيليين بضمّ أراضي غور الأردن وشمال البحر الميت، بخط يلغي الاتصال الجغرافي لدولة فلسطين مع جوارها، وهو ما يعظم رقعة الاحتلال بعد اعتراف أمريكا بضم الجولان والقدس كاملة لإسرائيل، وهو ما يعدّ استكبارًا آخر يضرب كل أسس السلام المنشود.

٨. رفع الاتحاد البرلماني العربي ببرقية شكر لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين علىٰ مواقفه الصلبة والثابتة في الدفاع عن القضية الفلسطينية والقدس،

مع التأكيد والإجماع على عدة أمور:

أولًا: رفض أي تسوية غير عادلة للقضية الفلسطينية لا يقبل بها الفلسطينيون ولا تنصّ علىٰ حقوقهم التاريخية بقيام دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس علىٰ حدود الرابع من حزيران العام (١٩٦٧)، واعتبار أن صفقة القرن هي اتفاق من طرف واحد، لا تمثل خطوة باتجاه الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية، والذي تقبل به الشعوب، ويمثل فرصًا لمستقبل الأجيال.

ثانيًا: التأكيد علىٰ أن معادلة السلام المنشود لن تكون إلا وفق مبدأ حلّ الدولتين، وعلىٰ أسس من التوافق العادل علىٰ قضايا الوضع النهائي التي تحصّن الحقوق الفلسطينية وتكافئ نضالهم علىٰ مدىٰ عمر قضيتهم.

ثالثا: التأكيد علىٰ أن أولىٰ الخطوات لمواجهة كل المؤامرّات التي تحيط بالقضية الفلسطينية، هو التأكيد علىٰ إنجاز المصالحة الفلسطينية لتشكل الجبهة الأولىٰ من جبهات الرفض العربي لأي تصفية للقضية الفلسطينية.

رابعا: اعتبار أن المساس بالقدس والاعتراف بها عاصمة موحدة لدولة الاحتلال هو تصعيد خطير يهدد أمن المنطقة، ويتركها رهينة الفتن والمطامع، ويقطع الطريق علىٰ فرص السلام، ويمهد إلىٰ افتعال حرب دينية، ستكون إسرائيل سببًا وطرفًا أساسيًّا فيها.

خامسًا: التأكيد علىٰ أن الوصاية الهاشمية علىٰ المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس حقّ تاريخي ضمنه اعتراف العالم به، وإن العبث في تقسيم الأقصىٰ زمانيًّا ومكانيًّا هو مساس بالوصاية والرعاية للقدس، وما تمثله من رمزية بصفتها مهبط الرسالات وعاصمة الديانات.

سادسًا: التأكيد علىٰ أن العبث بالوضع القانوني القائم في القدس هو إجراء مدان بموجب قرارات الشرعية الدولية، وهذا يستوجب استنفار الجهود السياسية والقانونية، لتحصين المدينة المقدسة من أي عبث عنصري أو طائفي يهدد أمن واستقرار المنطقة.

سابعًا: رفض أي سلام دون حق العودة والتعويض للاجئين، ونتمسك بقرارات الشرعية الدولية كمرجع في حفظ الحقوق، ما يمثل الاعتراف لهم بمعاناتهم عبر العقود والسنوات، عبر حل عادل وشامل، والتمسك بدعم جهود وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) وتأمين الدعم اللازم لها بما يمكّنها من الاستمرار في القيام بدورها، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والبنىٰ التحتية في الدول المستضيفة لهم.

ثامنًا: التمسك بالموقف الذي اتخذه الاتحاد البرلماني العربي في أعمال المؤتمر التاسع والعشرين المنعقد في عمّان آذار/ ٢٠١٩، والقاضي برفض مختلف أشكال التطبيع، وتمسك البرلمانات العربيّة بموقف الحزم والثبات بصدّ كل أبواب التقارب أو التطبيع مع الاحتلال.

مما سبق، يرىٰ المؤلف أن الحراك الدبلوماسي البرلماني النشط لمجلس النواب الأردني يؤسس لرؤية جديدة بالعمل الدبلوماسي والتعاون مع البرلمانات العربيّة سواء بصفة مستقلة أو تحت مظلة الاتحاد البرلماني العربي، وهي رؤية تتوافق مع الموقف الأردني الرسمي والشعبي، وذلك بإعادة التركيز وتعزيز الجهود المبذولة تجاه القضية الفلسطينية ووضعها من جديد كقضية مفصلية، ولفت الانتباه لما يجري التخطيط له من خطط مشبوهة ومجحفة بحقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها خطة السلام الأمريكية المعروفة بصفقة القرن، وهذا ما أكده مجلس النواب الأردني في الكثير من المناسبات، ممثلًا برئيسه ولجانه الدائمة وفي مقدمتها لجنة فلسطين النيابية، ولجنة الشؤون الخارجيّة، ولجان الأخوّة والصداقة البرلمانيّة، ومطالبة البرلمان الأردني بزيادة التعاون العربي المشترك مع البرلمانات العربيّة، والعمل علىٰ إعادة القضية الفلسطينية علىٰ مسارها الصحيح عربيًّا، بعد أن تراجعت أولويتها علىٰ طاولة القرار العربي، وكل ذلك نابع من الاهتمام والجهود الكبيرة التي يبذلها جلالة الملك عبدالله الثاني تجاه القضية الفلسطينية ودعم الشعب الفلسطيني في كافة المحافل الدولية، حتىٰ ينالوا حقوقهم المشروعة.

الفصل الثالث

رؤية أعضاء مجلس النواب الأردني الثامن عشر لدور المجلس في مواجهة أزمات المنطقة العربيّة، الدّراسة الميدانية



المُقدّمة:

تعدّ منهجية الدّراسة القائمة علىٰ "الإستبانة" محورًا رئيسًا يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدّراسة، وعن طريقها يتم الحصول علىٰ البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلىٰ النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدّراسة المتعلقة بموضوع الدّراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعىٰ إلىٰ تحقيقها. وبناء علىٰ ذلك، تناول هذا الفصل وصفًا للمنهجية المتبعة ومجتمع الدّراسة وعيّنته، وكذلك أداة الدّراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدىٰ صدقها وثباتها، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائيّة التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفي ما يلي وصف لهذه الإجراءات.

منهجيّة الدّراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدّراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدّراسة، وتحليل بياناتها، وإيجاد العلاقة ما بين مكوّناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها، والآثار التي تحدثها.

جمع البيانات:

(١) مصادر ثانوية: تشمل مسحًا مكتبيًّا للدراسات النظرية السابقة ذات الصلة بموضوع الدّراسة. (٢) مصادر أولية: شملت تصميم استبانة وتوزيعها علىٰ عيّنة الدّراسة بهدف تجميع البيانات المتعلقة بآراء الفئة المشمولة.

الأساليب الإحصائيّة المستخدمة:

١ .**الأساليب الإحصائيّة الوصفية**: وتشمل المتوسط الحسابي، والمنوال، والانحراف المعياري، والتوزيعات التكرارية، والنسب المئوية، وأعلىٰ وأدنىٰ إجابة؛ بناء علىٰ نتائج برنامج (SPSS)، وقد تم وضع معيار للإجابة عن الأسئلة ليسترشد به المستجيب عند قيامه بتعبئة أسئلة الاستبانة، وقام الباحث بإعطاء الأوزان من (٥ – ١) باعتماد مقياس (ليكرت) ذي الأبعاد الخمسة (Likert Five Points Scale) حيث (٠-٢٠٪) تعني غير موافق مطلقًا، و(٢٠٪- ٤٠٪) تعني موافق، و(٤٠٪- ٦٠٪) تعني محايد، و(٦٠٪-٨٠٪) تعني موافق، و(٨٠٪-١٠٠٪) تعني دائمًا أو موافق مطلقًا. واستنادًا إلىٰ ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية والتعرف علىٰ درجة القبول لمدىٰ تقدير المبحوثين لمستوىٰ المتغيّرات المختلفة في الدّراسة، سيتم إجراء اختبار(t-test)عند مستوىٰ (μ=٣.٠٠) و(α = ٠٫٠٥) للتأكد من ذلك.

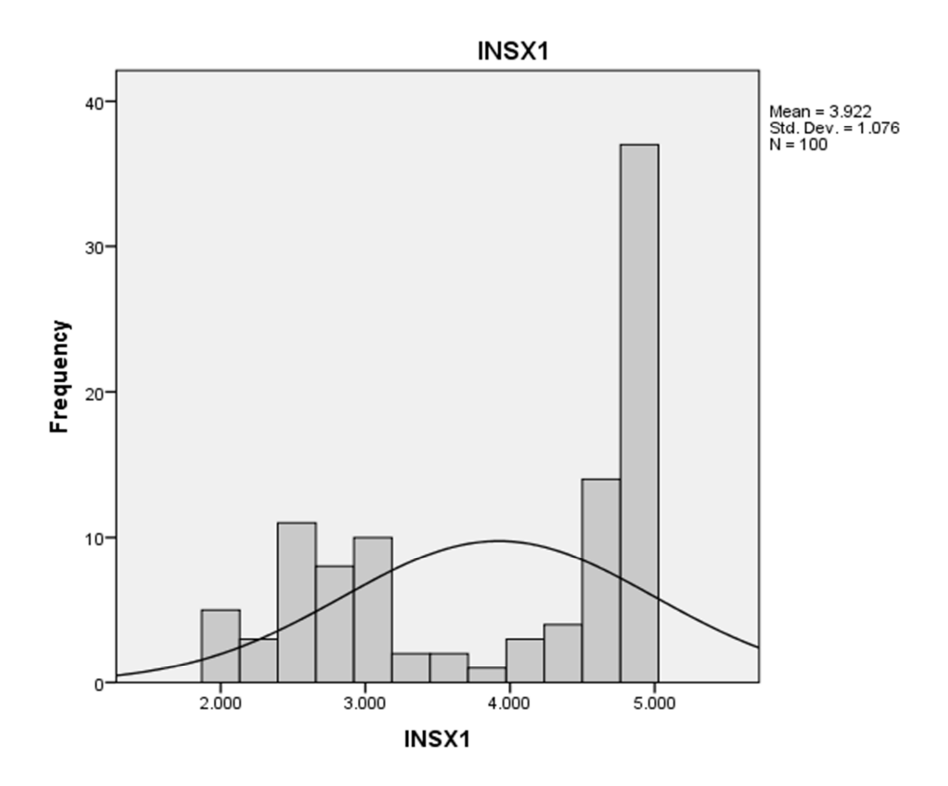
٢ .**معامل الاختلاف**: وتم استخدامه للإشارة إلىٰ نسبة الانحراف المعياري إلىٰ المتوسط الحسابي لكل متغيّر، وذلك للتعبير عن التشتّت النسبي للإجابات عن كل متغيّر في متوسطها الحسابي.

٣.**نسبة التأثير**: وتعبّر عن مدىٰ تأثير المتغيّر المستقل علىٰ المتغيّر التابع، ولها علاقة بالوسط الحسابي، ويعبّر عنها رياضيًّا بالصيغة: (الوسطالحسابي) ÷(أعلىٰ وزن للسؤال).

٤ .**اختبار ثبات أداة الدّراسة ومصداقيتها** من خلال معامل المصداقية (Reliability Coefficient) كرونباخ ألفا (Cronbach'sAlpha)؛ إذ يمكن

الاعتماد علىٰ نتائج البحث والإطمئنان إلىٰ مصداقيتها عندما يزيد المعامل علىٰ النسبة المقبولة (٦٠٪)، (Hair ،2016).

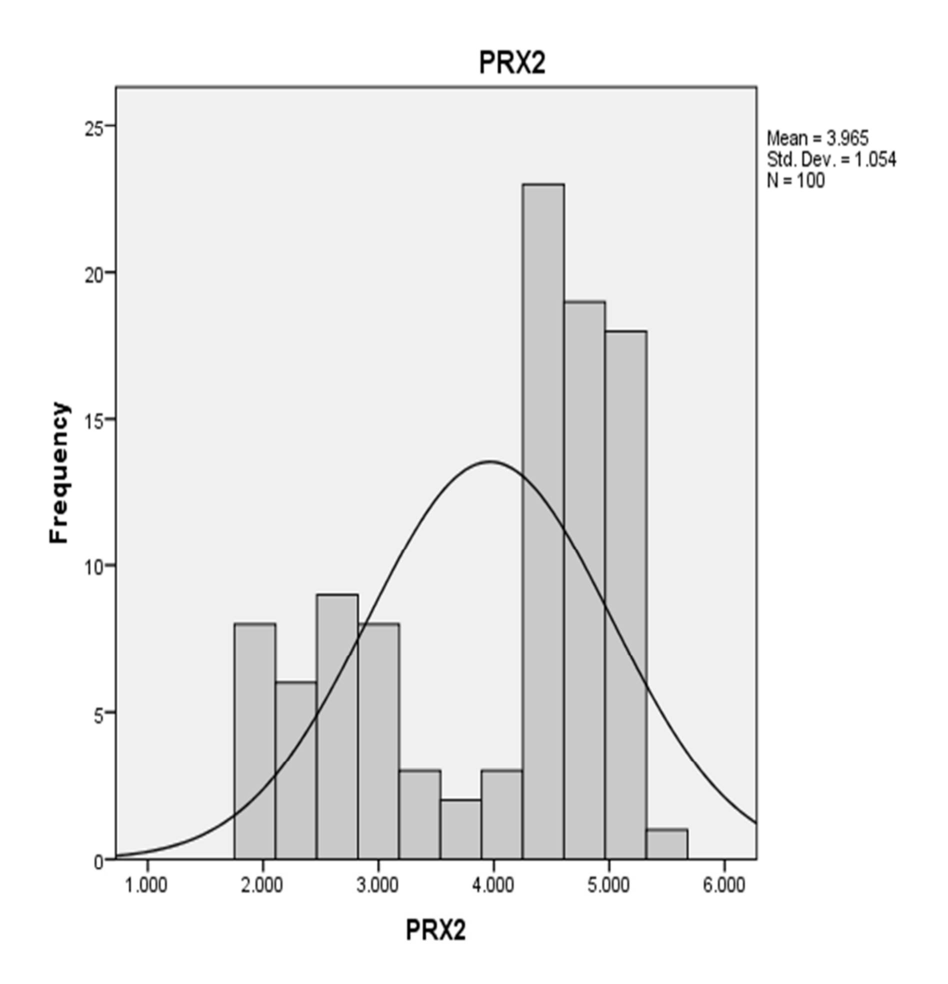
٥ .**اختبار التوزيع الطبيعي**، لا شك بأن البيانات الواردة من خلال الاستبانة الموزعة علىٰ عيّنة الدّراسة تقترب من التوزيع الطبيعي؛ لأن حجم العيّنة يفوق ٣٠. (Sekaran and Bougie,216) .كما تعرض الأشكال التالية ما يشير إلىٰ اتخاذ البيانات التوزيع الطبيعي استنادًا إلىٰ برنامج الـ (SPSS):



الشكل رقم (١)

التوزيع الطبيعي للإجابات حول متغيّر الإطار المؤسسي للدبلوماسية البرلمانيّة الأردنية.

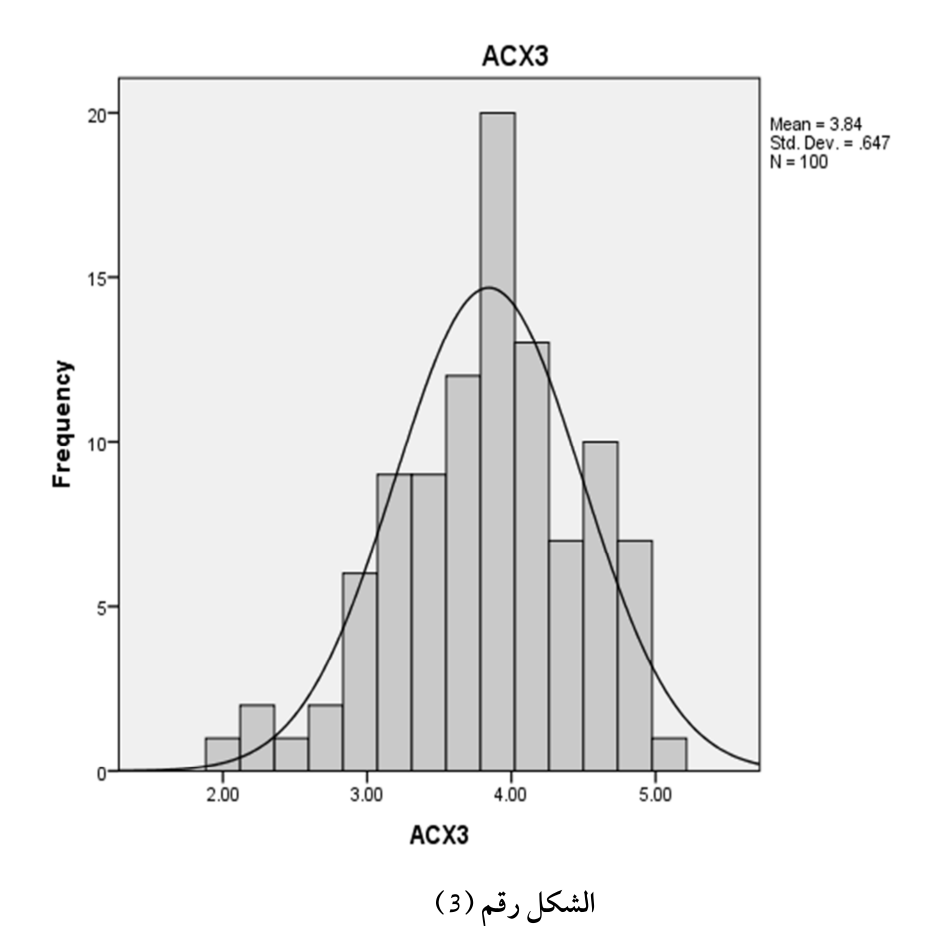
ويتضح من الشكل البياني اعلاه بان البيانات المتعلقة بمحور الاطار المؤسسي للدبلوماسية البرلمانية الاردنية تتخذ توزيع الشكل الطبيعي ، ما يعني عدم وجود قيم متطرفة في الاجابات حول هذا المتغير .



الشكل رقم (2)

التوزيع الطبيعي للإجابات حول متغيّر أولويات الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ الصعيدين الإقليمي والدولي.

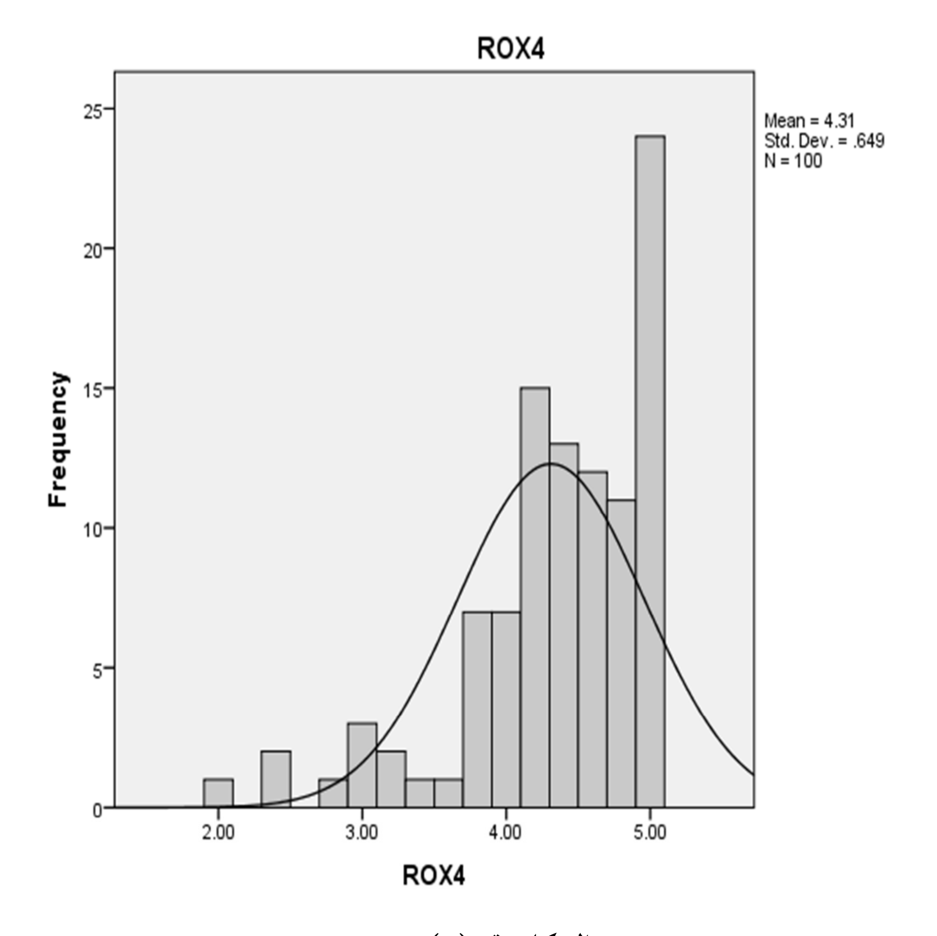
ويتضح من الشكل البياني اعلاه بان البيانات المتعلقة بمحور أولويات الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ الصعيدين الإقليمي والدولي تتخذ توزيع الشكل الطبيعي، ما يعني عدم وجود قيم متطرفة في الاجابات حول هذا المتغير .



الشكل رقم (3)

التوزيع الطبيعي للإجابات حول متغيّر النشاط الدبلوماسي البرلماني الأردني علىٰ الصعيد الإقليمي والدولي خلال الفترة (٢٠١٦- ٢٠٢٠).

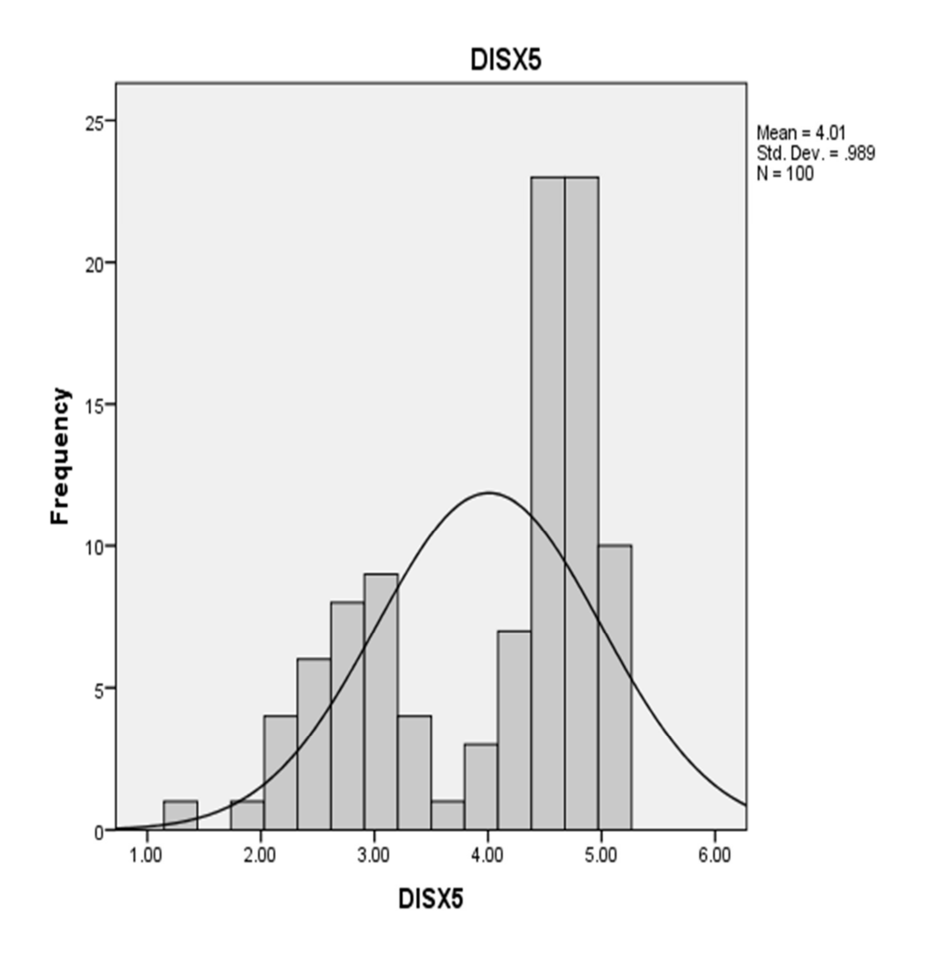
ويتضح من الشكل البياني اعلاه بان البيانات المتعلقة بمحور متغيّر النشاط الدبلوماسي البرلماني الأردني علىٰ الصعيد الإقليمي والدولي خلال الفترة (٢٠١٦- ٢٠٢٠) . تتخذ توزيع الشكل الطبيعي، ما يعني عدم وجود قيم متطرفة في الاجابات حول هذا المتغير .



الشكل رقم (4)

التوزيع الطبيعي للإجابات حول متغيّر الدور الذي تلعبه الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ صعيد الدبلوماسيّة الرسمية.

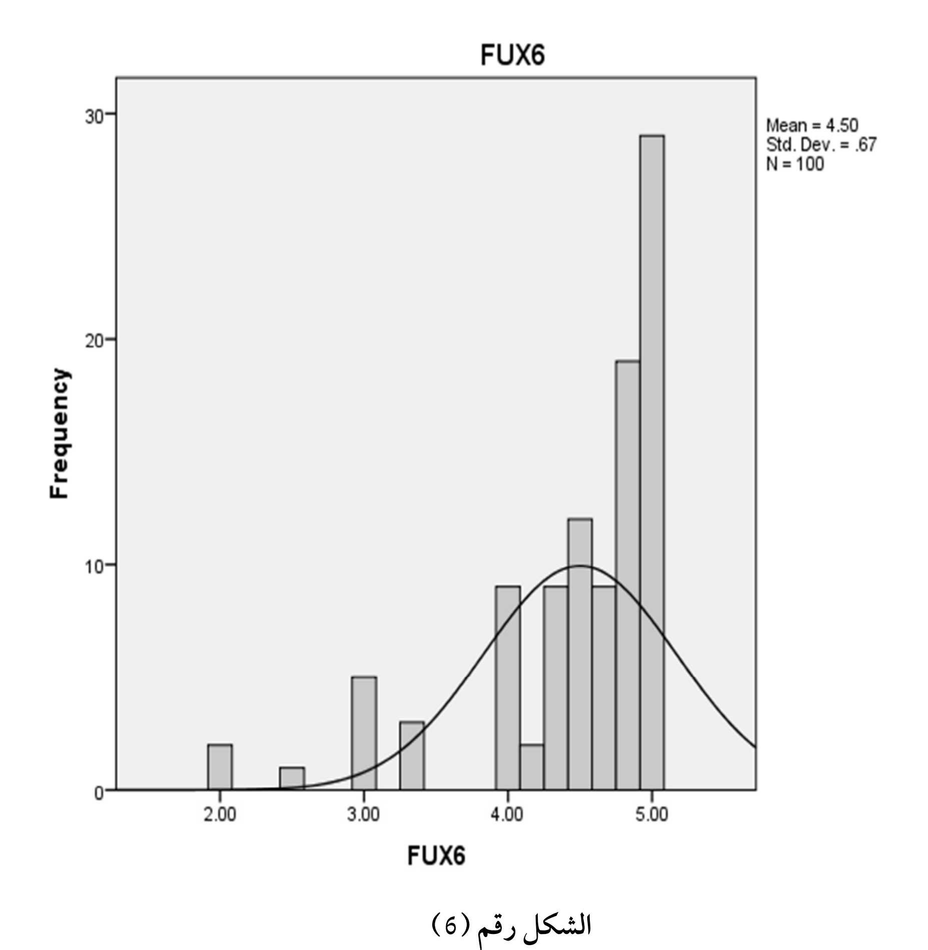
ويتضح من الشكل البياني اعلاه بان البيانات المتعلقة بمحور الدور الذي تلعبه الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ صعيد الدبلوماسيّة الرسمية خلال الفترة (٢٠١٦- ٢٠٢٠) تتخذ توزيع الشكل الطبيعي، ما يعني عدم وجود قيم متطرفة في الاجابات حول هذا المتغير .



الشكل رقم (5)

التوزيع الطبيعي للإجابات حول متغيّر أولويات الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ الصعيدين: الإقليمي والدولي.

ويتضح من الشكل البياني اعلاه بان البيانات المتعلقة بمتغير أولويات الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ الصعيدين: الإقليمي والدولي خلال الفترة (٢٠١٦- ٢٠٢٠) تتخذ توزيع الشكل الطبيعي، الامر الذي يعني عدم وجود قيم متطرفة في الاجابات حول هذا المتغير.



الشكل رقم (6)

التوزيع الطبيعي للإجابات حول متغيّر مستقبل إلىٰ الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في ظلّ الظروف الراهنة.

ويتضح من الشكل البياني اعلاه بان البيانات المتعلقة بمتغير مستقبل الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في ظلّ الظروف الراهنة خلال الفترة (٢٠١٦- ٢٠٢٠) تتخذ توزيع الشكل الطبيعي ، ما يعني عدم وجود قيم متطرفة في الاجابات حول هذا المتغير.

أداة الدّراسة:

تم تصميم استبانة تتناسب مع موضوع الكتاب وأهدافه، وذلك بعد الاطّلاع علىٰ الدّراسات والأدبيات السابقة المتعلّقة بالموضوع، **حيث تكوّنت الاستبانة من قسمين، هما:**

القسم الأول:

الخصائص الديموغرافية لأفراد عيّنة الدّراسة، وهي العوامل التي تشمل كل من النوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي، ومكان العمل السابق، وسنوات الخبرة، ومكان الإقامة، واللغات، والعضوية في اللجان المختصة بالدبلوماسيّة البرلمانيّة، وصفة العضوية في اللجان المتخصصة بالدبلوماسيّة البرلمانيّة، وعدد مرّات المشاركة في الوفود الرسمية الخارجيّة، وعدد مرّات العضوية في مجلس النواب.

القسم الثاني:

ويمثل ستة محاور نظرية، وتشمل: مجموعة الأسئلة للمحور الأول وهي (١-١٩)، وتقيس الإطار المؤسسي للدبلوماسية البرلمانيّة الأردنيّة، ومجموعة الأسئلة للمحور الثاني وهي (٢٠-٣٥)، وتقيس أولويات الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ الصعيدين: الإقليمي والدولي، ومجموعة الأسئلة للمحور الثالث وهي (٣٦-٥٦)، وتقيس النشاط الدبلوماسي البرلماني الأردني علىٰ الصعيد الإقليمي والدولي خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)، ومجموعة الأسئلة للمحور الرابع وهي (٥٧-٦٦)، وتقيس الدور الذي تلعبه الدبلوماسيّة البرلمانيّة علىٰ

صعيد الدبلوماسيّة الرسمية، ومجموعة الأسئلة للمحور الخامس وهي (٦٧-٨٣)، وتقيس معوّقات مجلس النواب في إطار الدبلوماسيّة البرلمانيّة، والتي تحول دون إحداث تأثير في السياسة الخارجيّة الأردنيّة، ومجموعة الأسئلة للمحور السادس وهي (٨٤-٩٥)، وتقيس مستقبل الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في ظلّ الظروف الراهنة.

مجتمع الدّراسة وعيّنتها :

تكوّن مجتمع الدّراسة من جميع أعضاء مجلس النواب الأردني (المجلس الثامن عشر)، وبهدف التوصل إلىٰ النتائج الخاصة بالكتاب، تم توزيع الاستبانة علىٰ جميع أفراد المجتمع والبالغ عددهم (١٣٠) حسب سجلات الأمانة العامة في مجلس النواب حتىٰ نهاية حزيران عام (٢٠٢٠)، كما يتضح من الجدول رقم (٦). لقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة (١٣٠) استبانة، والمعتمدة منها لغايات البحث والتحليل (١٠٠) استبانة فقط، بعد استبعاد (١٠) استبانات بسبب عدم تعبئتها بدقة، وقد تم استخدام الأسلوب المباشر في التوزيع والاسترداد.

لقد تم إجراء اختبار مصداقية الاستبانة قبل الصياغة النهائية لبنودها، للتأكد من مدىٰ ملاءمتها لقياس أهداف الدّراسة، حيث تم عرضها في صورتها الأولية علىٰ مجموعة من الأساتذة في العلوم السياسية والقانون والإدارة في الجامعات الأردنيّة المشهود لهم بالخبرة الواسعة ملحق رقم (١) في مجال الدبلوماسيّة المتعلقة بواقع ما يقوم به المجلس من دور في هذا المجال، وتمت الاستفادة من آرائهم بتعديل بعض البنود قبل إصدار النسخة النهائية منها، وتم اختبار ثبات هذه الأداة إحصائيًّا من خلال استخدام معامل تحليل المصداقية (كرونباخ ألفا) للاتساق الداخلي، وكذلك تم استخدام اختبار(Kolmogorov-Smirnov) لاختبار مدىٰ اتباع

البيانات للتوزيع الطبيعي، ويوضّح الجدول رقم (٦) نتائج هذين الاختبارين لمتغيّرات الدّراسة، الأمر الذي يشير إلىٰ إمكانية اعتماد نتائج البحث والاطمئنان إلىٰ صحتها .

جدول رقم (٦)

معامل الثبات لمتغيّرات الدّراسة

المتغيّرات	عدد الأسئلة		Cornbrach's Alpha
الإطار المؤسسي للدبلوماسية البرلمانيّة الأردنيّة	٠١ – ١٩	١٩	٩٨.٦٠٪
أولويات الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة إقليميًّا ودوليًّا	٢٠ – ٣٥	١٦	٩٥.٢٠٪
النشاط الدبلوماسي البرلماني الأردني إقليميًّا ودوليًّا	٣٦–٥٦	٢١	٨٦.٣٠٪
دور الدبلوماسيّة البرلمانيّة علىٰ صعيد الدبلوماسيّة الرسمية	٥٧–٦٦	١٠	٨٧.٧٠٪
معوّقات الدبلوماسيّة البرلمانيّة في الحد من التأثير علىٰ السياسة الخارجيّة الأردنيّة	٦٧–٨٣	١٧	٩٤.١٠٪
مستقبل الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة	٨٤– ٩٥	١٢	٩٦.١٠٪
متغيّرات الدّراسة مجتمعة	٥١ – ٩٥	٩٥	٨٢.٩٠٪

تحليل خصائص عيّنة الدّراسة :

اشتملت الاستبانة علىٰ جزأين رئيسين؛ تضمّن الجزء الأول معلومات شخصية من خلال متغيّرات يوضحها الجدول رقم (٧)، أما الجزء الثاني فقد اشتمل علىٰ مجموعة من الأسئلة الخاصة بكل من المتغيّرات المستقلة التي أفرزتها مجموعة من الدّراسات والأبحاث المرجعية السابقة، والتي بلغ عددها نحو اثنين وأربعين متغيّرًا مستقلًّا، وفي ما يلي تحليل خصائص المتغيّرات الديموغرافية:

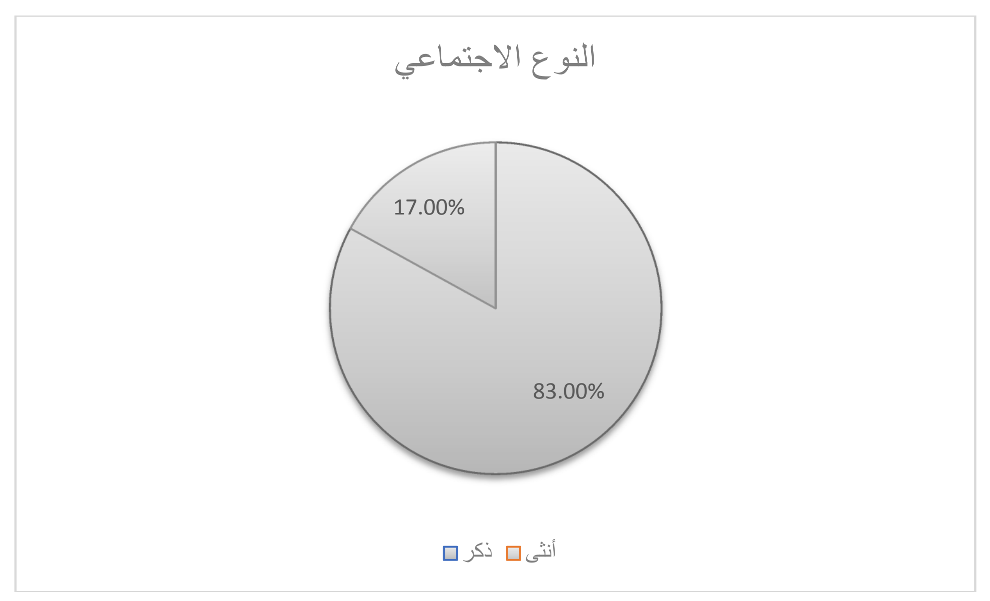
- النوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي، ومكان العمل السابق، وسنوات الخبرة، ومكان الإقامة، واللغات، والعضوية في اللجان المختصة بالدبلوماسيّة البرلمانيّة، وصفة العضوية في اللجان المختصة بالدبلوماسيّة البرلمانيّة، وعدد مرّات المشاركة في الوفود الرسمية الخارجيّة، وعدد مرّات العضوية في مجلس النواب.

جدول رقم (٧ / أ)

النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	العدد	التكرار النسبي
ذكر	83	83٪
أنثىٰ	17	17٪
المجموع	100	100٪

يبيّن الجدول رقم (٧/ أ) أن أفراد العيّنة شكلت نسبة الإناث فيها فقط (١٧٪)، في حين أن (٨٣٪) منهم من الذكور، وهذا يعود إلىٰ نسبة الكوتا المتعلّقة بالمرأة علىٰ الأغلب .

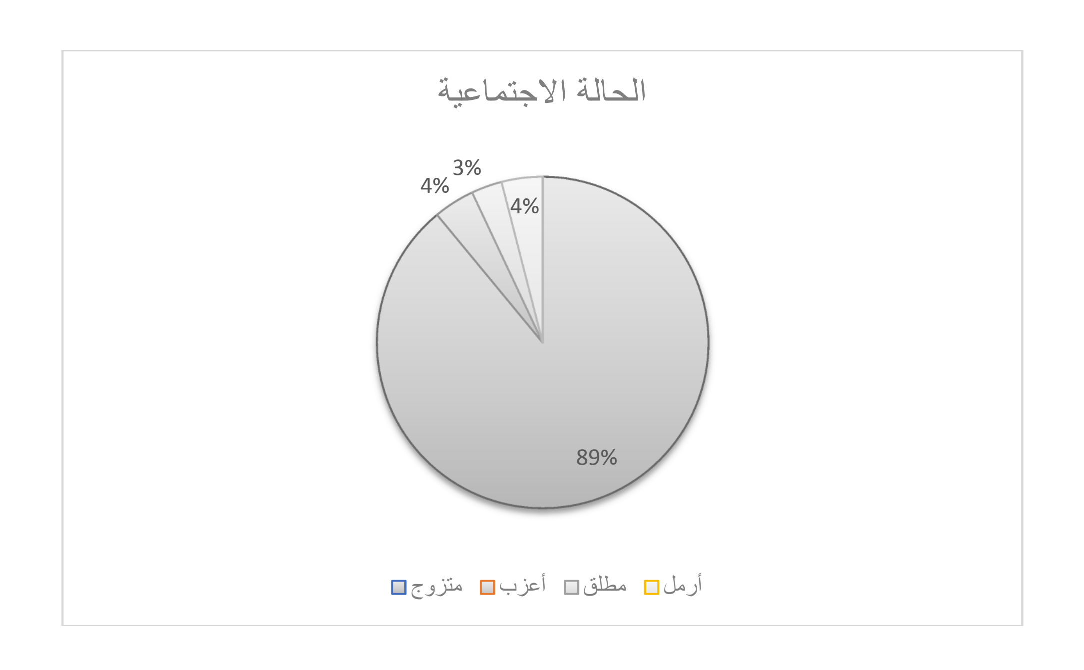


جدول رقم (٧/ ب) /

الحالة الاجتماعية

التكرار النسبي	العدد	الحالة الاجتماعية
٪٨٩	٨٩	متزوج
4٪	4	أعزب
3٪	3	مطلق
4٪	4	أرمل
100٪	100	المجموع

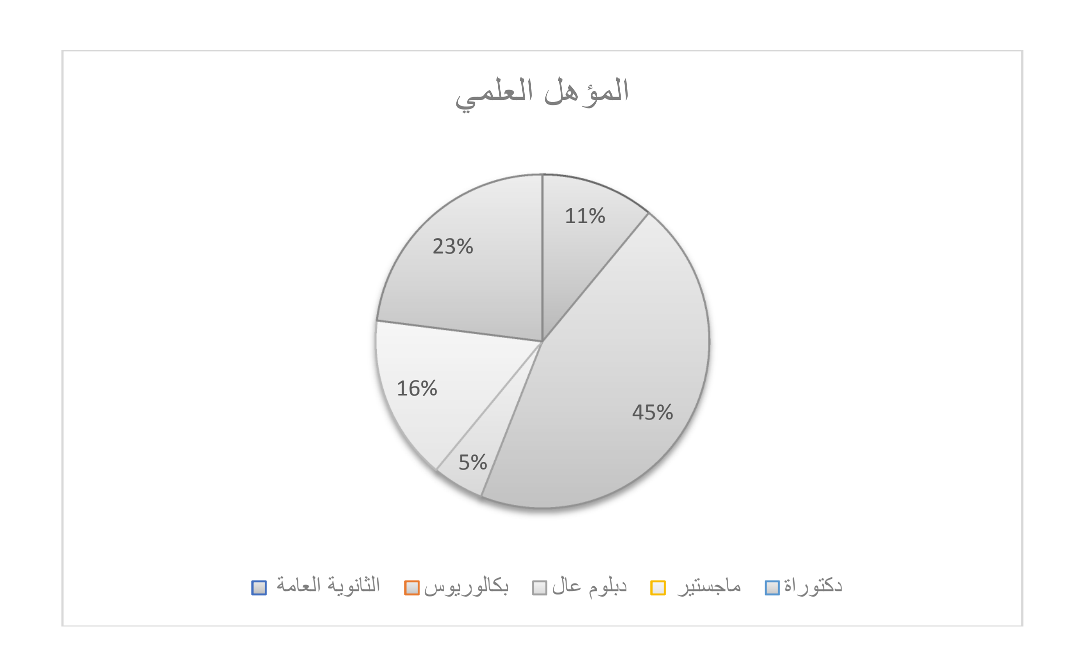
من الجدول رقم (٧/ ب) يتضح أن (٩٦٪) منهم متزوجون، (٨٩٪) مازالوا متزوجين، و(٤٪) أرمل أو أرملة، و(٣٪) مطلق أومطلقة .



جدول رقم (٧ / ج) / المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	التكرار النسبي
الثانوية العامة	11	11
بكالوريوس	45	45
دبلوم عال	5	5
ماجستير	16	16
دكتوراه	23	23
المجموع	100	100٪

يشير الجدول رقم (٧/ ج) إلىٰ أن مستوىٰ أغلبية أفراد عيّنة الدّراسة من حملة الشهادة الجامعية الأولىٰ؛ ما يدل علىٰ أن الغالبية العظمىٰ من عيّنة الدّراسة هم من حملة الشهادة الجامعية الأولىٰ علىٰ الأقل، وبالتالي يتمتّع أفراد العيّنة بمستوىٰ مناسب من التأهيل العلمي للإجابة عن أسئلة الاستبانة .

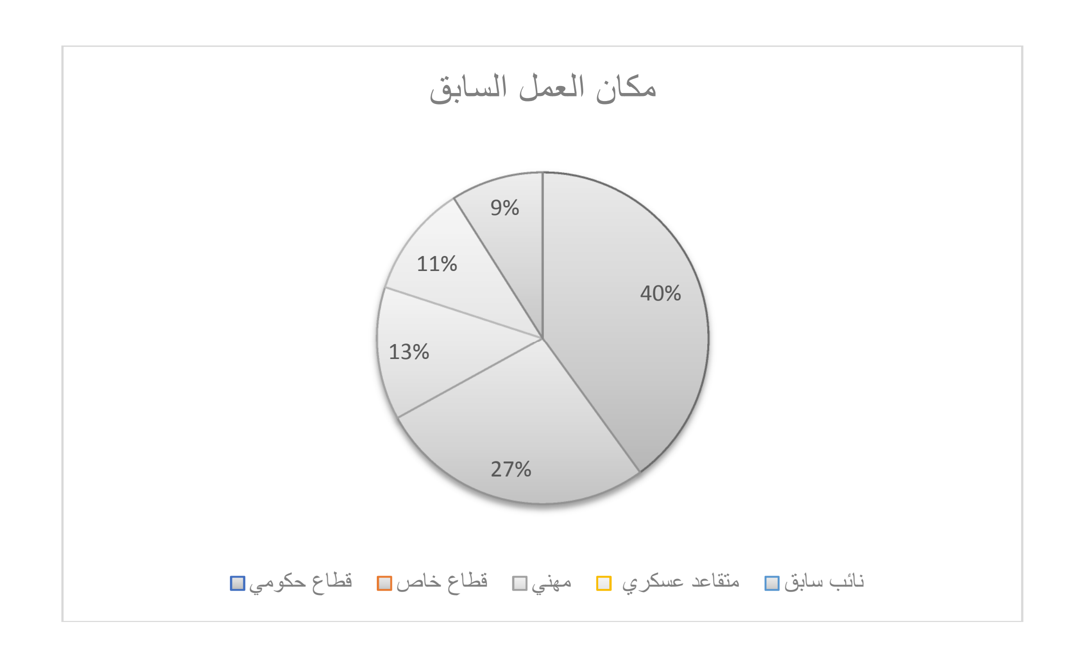


جدول رقم (٧/ د) /

مكان العمل السابق للنائب

مكان العمل السابق	العدد	التكرار النسبي
قطاع حكومي	40	40٪
قطاع خاص	27	27٪
مهني	13	13٪
متقاعد عسكري	11	11٪
نائب سابق	9	9٪
المجموع	100	

من الجدول رقم (٨/ د) يتضح أن (٤٠٪) من عيّنة الدّراسة البالغة (١٠٠) عضو، قد عملوا في القطاع العام؛ ما يساعد في تعبئة الاستبانة بشكل أكثر دقّة وموضوعية .

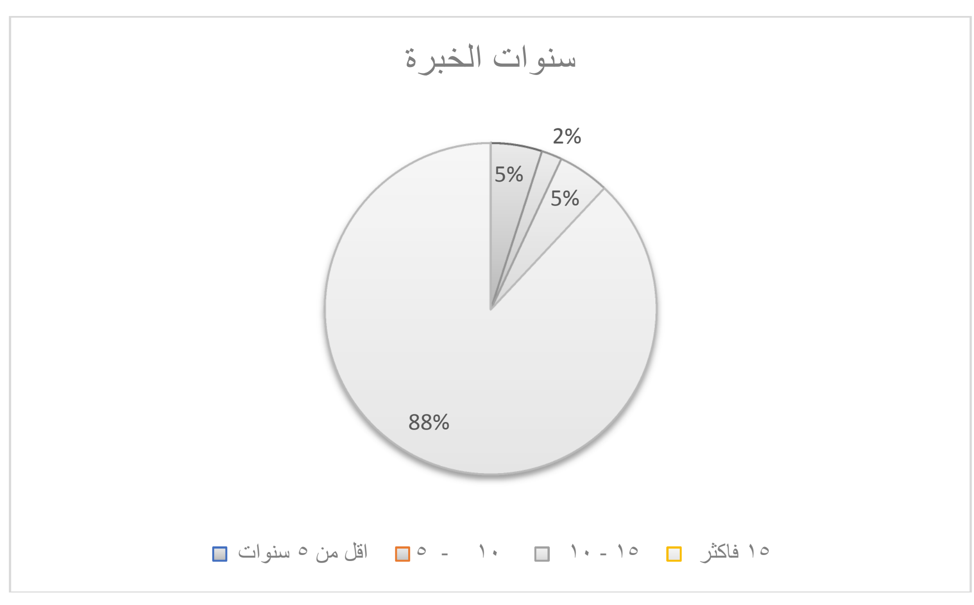


جدول رقم (٧/ ٥)/

سنوات الخبرة

التكرار النسبي	العدد	سنوات الخبرة
5٪	5	أقل من ٥ سنوات
2٪	2	٥ – ١٠
5٪	5	١٠ – ١٥
88٪	88	١٥ فأكثر
100٪	100	المجموع

كما يوضح الجدول رقم (٨ / ز) أن سنوات الخبرة لأفراد العيّنة متفاوتة، حيث إن (٨٨ ٪) خبرتهم العملية تزيد علىٰ(١٥) سنة، الأمر الذي يدل علىٰ أنهم ذوو قدرة كافية للإجابة عن فقرات الاستبانة بدقّة وموضوعية .

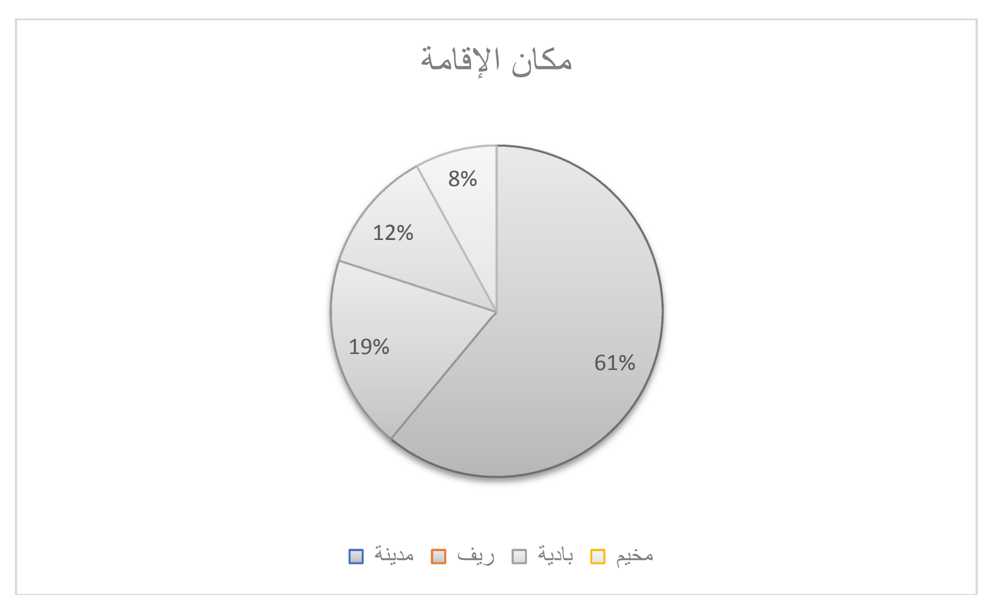


جدول رقم (٧ / و) /

مكان إقامة النائب

التكرار النسبي	العدد	مكان الإقامة
61٪	61	مدينة
19٪	19	ريف
12٪	12	بادية
8٪	8	مخيم
100٪	100	المجموع

شكلت نسبة عيّنة الدّراسة الذين يقيمون في المدن ما نسبته (٦١٪)، وذلك نظرًا لتركز السكان في المدن، في حين أن(٣٩٪) مكان إقامتهم إما في الريف، أو البادية، أو المخيمات؛ ما يعني التنوّع الجغرافي الممثل للعيّنة .

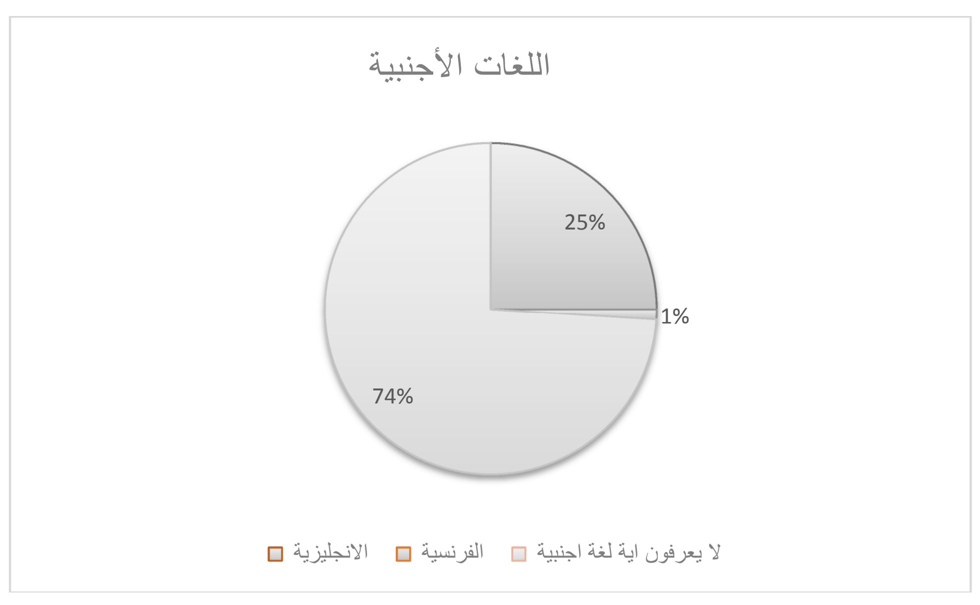


جدول رقم (٧ / ز) /

اللغات الأجنبية التي يجيدها النائب

التكرار النسبي	العدد	اللغات الأجنبية
25٪	25	الإنجليزية
1٪	1	الفرنسية
74٪	74	لا يعرفون أي لغة أجنبية
100٪	100	المجموع

يوضّح الجدول رقم (٧/ ز) أن (٢٦٪) من عيّنة الدّراسة يجيدون لغات أجنبية، منهم (٢٥٪) يجيدون اللغة الإنجليزية، بينما (٧٤٪) لا يجيدون أي لغة أجنبية أخرىٰ، إلا أن وجود نواب يجيدون لغات أجنبية يعدّ أمرًا مهمًّا ينعكس إيجابًا علىٰ أداء العضو نفسه؛ ما يؤثر في المجمل علىٰ أداء مجلس النواب بشكل عام؛ لأن المشاركة للوفود الأجنبية يتطلب إجادة اللغة الأجنبية.

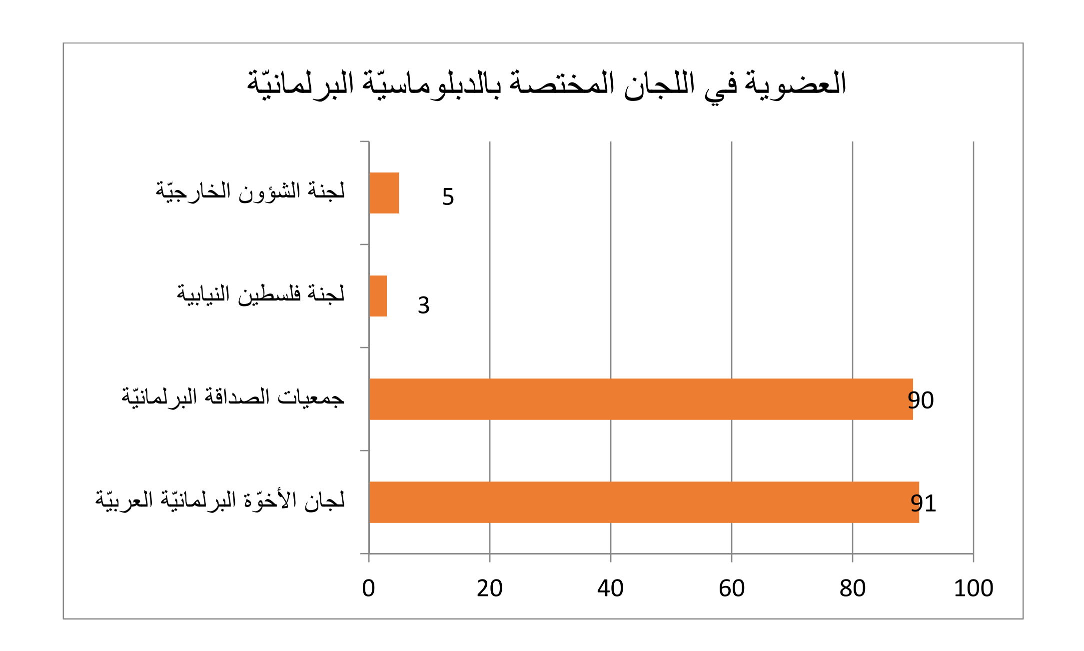


جدول رقم (٧/ ح) /

العضوية في اللجان المختصة بالدبلوماسيّة البرلمانيّة

العضوية في اللجان المختصة بالدبلوماسيّة البرلمانيّة	العدد	التكرار النسبي
لجان الأخوّة البرلمانيّة العربيّة	91	91٪
جمعيات الصداقة البرلمانيّة	90	90٪
لجنة فلسطين النيابية	3	3٪
لجنة الشؤون الخارجيّة	5	5٪

شكلت اللجان التي يشترك فيها معظم أعضاء عيّنة الدّراسة نسبة كبيرة، فمثلا (٩١) عضوًا، لديهم ارتباطات مع لجان الأخوّة البرلمانيّة العربيّة، و (٩٠) في لجان جمعيات الصداقة البرلمانيّة، و (٣) في لجنة فلسطين النيابية، أما لجنة الشؤون الخارجيّة فتتكون فقط من (٥٪) من العيّنة .

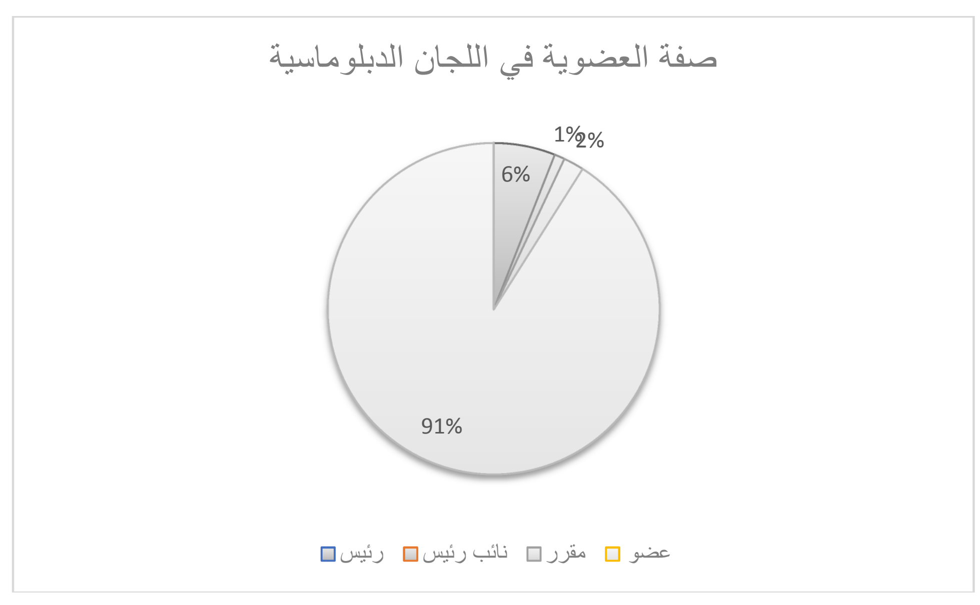


جدول رقم (٧ / ط) /

صفة العضوية في اللجان المختصة بالدبلوماسيّة

صفة العضوية في اللجان المختصة بالدبلوماسيّة	العدد	التكرار النسبي
رئيس	6	6٪
نائب رئيس	1	1٪
مقرّر	2	2٪
عضو	91	91٪
المجموع	100	100٪

كما يبيّن الجدول رقم (٧ / ط) أن الكثير منهم، أيضًا مشاركون في عضوية لجان مختصة بالدبلوماسيّة البرلمانيّة، إذ إن هناك (٩١) لجنة تحت مسمىٰ لجان الأخوّة البرلمانيّة العربيّة، و(٩٠) لجنة تندرج تحت مسمىٰ جمعيات الصداقة البرلمانيّة.

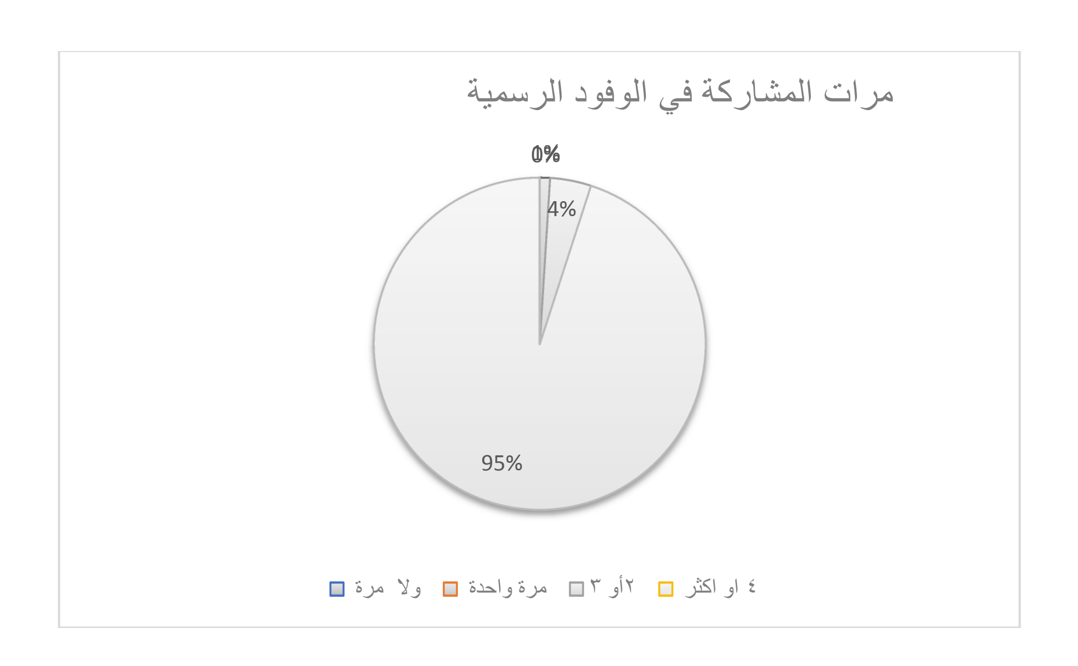


جدول رقم (٧ / ي) /

عدد مرّات المشاركة في الوفود الرسمية الخارجيّة

التكرار النسبي	العدد	عدد مرّات المشاركة في الوفود الرسمية الخارجيّة
1٪	1	ولا مرة
0٪	0	مرة واحدة
4٪	4	٢أو ٣
95٪	95	٤ أو أكثر
100٪	100	المجموع

ويوضح جدول رقم (٧/ ي) أن عيّنة الدّراسة منهم (٩٩٪) شاركوا في وفود رسمية خارجية وبواقع مشاركة واحدة أو أكثر، بينما (٩٥٪) منهم شارك في أربع زيارات فأكثر؛ ما يعني أن هؤلاء لديهم المقدرة علىٰ الإجابة عن أسئلة الدّراسة عمومًا.

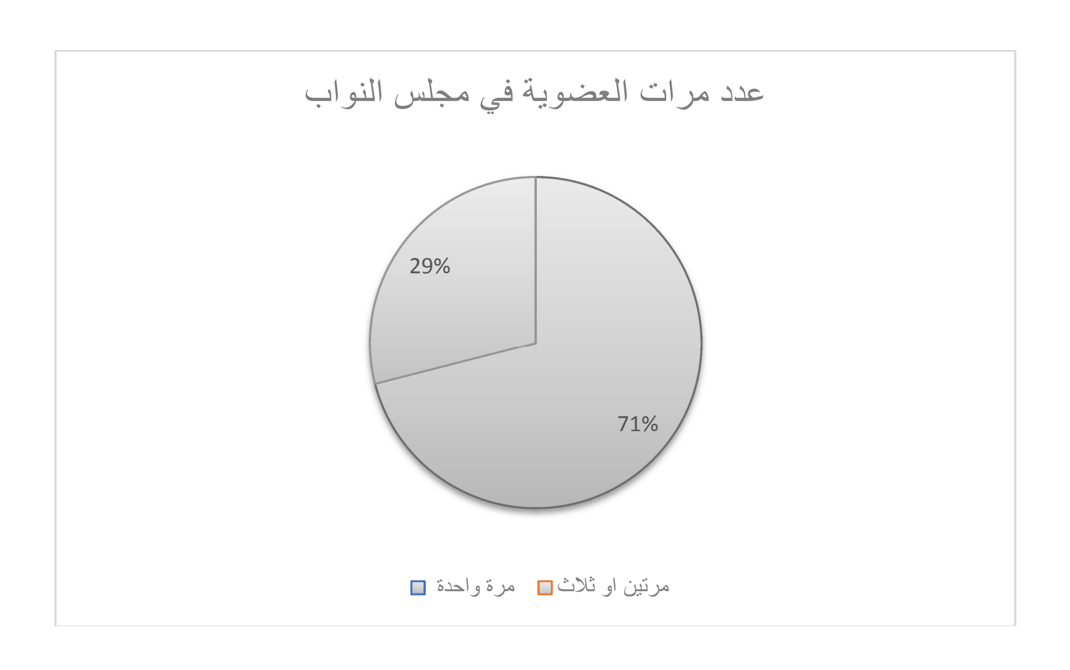


جدول رقم (٧/ ك) /

عدد مرّات العضوية في مجلس النواب

عدد مرّات العضوية في مجلس النواب	العدد	التكرار النسبي
مرة واحدة	71	71٪
مرتان أو ثلاث	29	29٪
أربع فأكثر	0	0٪
المجموع	100	100٪

يشير الجدول رقم (٧/ ك) إلىٰ أن (٧١٪) من أفراد العيّنة هم ممثلون لأول مرة في مجلس النواب، وأن (٢٩٪) لأكثر من مرة؛ ما يعني أن هناك خبرة لدىٰ نسبة (٢٩٪) من أعضاء العيّنة بخصوص العمل النيابي .


عدد مرات العضوية في مجلس النواب
29%
71%
مرة واحدة
مرتين او ثلاث

تحليل نتائج البيانات واختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى (H0) : لا يوجد إطار مؤسسي للدبلوماسية البرلمانيّة الأردنيّة.

عرض البيانات: تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من (١) ولغاية (١٩) من أسئلة القسم الثاني (المحور الأول) من الاستبانة التي يمكن تلخيص إجابات فقراتها من قبل عيّنة الدّراسة، كما في الجدول رقم (٨) التالي:

جدول رقم (٨)

إجابة فقرات محور الإطار المؤسسي للدبلوماسية البرلمانيّة الأردنيّة

الرقم	الإطار المؤسسي للدبلوماسية البرلمانيّة الأردنيّة	موافق بشدّة ٥	موافق ٤	محايد ٣	غير موافق ٢	غير موافق بشدّة ١
١	تتم ممارسة الدبلوماسيّة البرلمانيّة من خلال إطار مؤسسي محدد بموجب نصوص الدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب.	٦٠ ٪٦٠	٨ ٪٨	١٥ ٪١٥	١٥ ٪١٥	٢ ٪٢
٢	تعمل الدبلوماسيّة البرلمانيّة على تنظيم العلاقة مع الاتحادات والجمعيات البرلمانيّة الإقليمية والدولية.	٥٣ ٪٥٨	١٠ ٪١٠	١٦ ٪١٦	١٥ ٪١٥	١ ٪١
٣	يحرص مجلس النواب على عقد لقاءات مع البرلمانات العربيّة والدولية للتشاور حول أزمات المنطقة العربيّة.	٥٠ ٪٥٠	١٣ ٪١٣	٢١ ٪٢١	١٥ ٪١٥	١ ٪١
٤	تقوم لجنة الشؤون الخارجيّة البرلمانيّة بدراسة	٤٨	١٦	٠	١٧	١٩

الرقم	الإطار المؤسسي للدبلوماسية البرلمانيّة الأردنيّة	موافق بشدّة ٥	موافق ٤	محايد ٣	غير موافق ٢	غير موافق بشدّة ١
	المعاهدات والاتفاقيات التي تختص بالسياسة الخارجيّة.	٤٨٪	١٦٪	٠	١٧٪	١٩٪
٥	تعمل لجنة الشؤون الخارجيّة النيابية علىٰ تنظيم العلاقات مع البرلمانات الأخرىٰ والاتحادات والجمعيات البرلمانيّة.	٥٠ ٥٠٪	١٦ ١٦٪	٠ ٠٪	٢٠ ٢٠٪	١٤ ١٤٪
٦	تعمل لجنة الشؤون الخارجيّة النيابية علىٰ متابعة القضايا المؤثرة في علاقات الأردن الخارجيّة.	٤٧ ٤٧٪	١٢ ١٢٪	٠ ٠٪	٢٨ ٢٨٪	١٣ ١٣٪
٧	تتولّىٰ لجنة الشؤون الخارجيّة النيابية مهمة إعداد البيانات السياسية التي يصدرها المجلس.	٥٣ ٥٣٪	٩ ٩٪	٠ ٠٪	١٦ ١٦٪	٢٢ ٢٢٪
٨	تعمل الدبلوماسيّة البرلمانيّة علىٰ التنسيق بين مواقف البرلمانات العربيّة والدولية، واتخاذ موقف برلماني تجاه عدد من القضايا الإقليمية والدولية.	٥١ ٥١٪	٩ ٩٪	٢٣ ٢٣٪	١٥ ١٥٪	٢ ٢٪
٩	تعمل لجان الأخوّة البرلمانيّة العربيّة علىٰ تمتين العلاقات البرلمانيّة مع برلمانات الدول العربيّة الشقيقة.	٤٨ ٤٨٪	١٠ ١٠٪	٢٠ ٢٠٪	٢٠ ٢٠٪	٢ ٢٪
١٠	تعمل جمعيات الصداقة البرلمانيّة علىٰ تمتين	٤٣	١٥	٠	٢٤	١٨

الرقم	الإطار المؤسسي للدبلوماسية البرلمانيّة الأردنيّة	موافق بشدّة ٥	موافق ٤	محايد ٣	غير موافق ٢	غير موافق بشدّة ١
	العلاقات البرلمانيّة مع برلمانات الدول الأجنبية الصديقة.	٪٤٣	٪١٥	٪٠	٪٢٤	٪١٨
١١	تتولّىٰ لجنة فلسطين النيابية عملية القيام بالتضامن مع الشعب الفلسطيني.	٤٧ ٪٤٧	١٣ ٪١٣	٢٢ ٪٢٢	١٦ ٪١٦	٢ ٪٢
١٢	تتولّىٰ لجنة فلسطين النيابية النظر في التطوّرات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.	٤٢ ٪٤٢	١٦ ٪١٦	٠ ٪٠	٢٠ ٪٢٠	٢٢ ٪٢٢
١٣	تتولّىٰ لجنة فلسطين النيابية الاهتمام بوضع القدس ومكانتها والمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين.	٤٥ ٪٤٥	١٧ ٪١٧	١٨ ٪١٨	١٨ ٪١٨	٢ ٪٢
١٤	تتولّىٰ لجنة فلسطين النيابية متابعة ومعالجة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين والنازحين، بهدف عودتهم لبلادهم.	٤٤ ٪٤٤	١٩ ٪١٩	٠ ٪٠	٢٠ ٪٢٠	١٧ ٪١٧
١٥	تتولّىٰ لجنة فلسطين النيابية متابعة شؤون المنفيين والمبعدين الفلسطينيين إلىٰ الأردن.	٤٩ ٪٤٩	١٢ ٪١٢	٢٣ ٪٢٣	١٥ ٪١٥	١ ٪١
١٦	تتولّىٰ لجنة فلسطين النيابية الاهتمام بتوثيق العلاقات الأخوية بين الدولة الأردنيّة ودولة فلسطين.	٢٠ ٪٢٠	١٢ ٪١٢	٠ ٪٠	١٨ ٪١٨	٢٠ ٪٢٠

الرقم	الإطار المؤسسي للدبلوماسية البرلمانيّة الأردنيّة	موافق بشدّة ٥	موافق ٤	محايد ٣	غير موافق ٢	غير موافق بشدّة ١
١٧	يتولّىٰ رئيس مجلس النواب رئاسة الشعبة البرلمانيّة لتمثيل مجلس النواب في المحافل البرلمانيّة الخارجيّة.	٤٤ ٪٤٤	١٤ ٪١٤	٢٨ ٪٢٨	١٣ ٪١٣	١ ٪١
١٨	يتولّىٰ المكتب الدائم مهمة تشكيل الوفود البرلمانيّة التي تمثل المجلس خارجيًّا واختيار رؤسائها.	٥١ ٪٥١	١٢ ٪١٢	٠ ٪٠	١٨ ٪١٨	١٩ ٪١٩
١٩	يتم تشكيل اللجان البرلمانيّة وفق الضوابط الدستورية والنظام الداخلي لمجلس النواب وتحديد مهاما وأهدافها.	٥٠	١٥	١٣	٢١	١

جدول رقم (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإطار المؤسسي للدبلوماسية البرلمانيّة الأردنيّة

رقم الفقرة	أعلىٰ إجابة	أدنىٰ إجابة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهميّة النسبية	الترتيب
١	5.00	1.00	4.0900	1.2399	81.8٪	١
٢	5.00	1.00	4.0900	1.1984	81.8٪	١
٣	5.00	1.00	3.9600	1.1885	79.2٪	٣
٤	5.00	2.00	3.9300	1.1913	78.6٪	٥
٥	5.00	2.00	4.0200	1.1280	80.4٪	٢
٦	5.00	2.00	3.9300	1.1304	78.6٪	٥
٧	5.00	2.00	3.9300	1.2573	78.6٪	٥
٨	5.00	1.00	3.9200	1.2365	78.4٪	٦
٩	5.00	1.00	3.8200	1.2822	76.4٪	١٣
١٠	5.00	2.00	3.8300	1.1725	76.6٪	٩
١١	5.00	1.00	3.8700	1.2281	77.4٪	١١
١٢	5.00	2.00	3.7800	1.2109	75.6٪	١٢
١٣	5.00	1.00	3.8500	1.2340	77.0٪	١٠
١٤	5.00	2.00	3.9000	1.1503	78.0٪	٧
١٥	5.00	1.00	3.9300	1.1913	78.6٪	٥
١٦	5.00	2.00	3.9200	1.2200	78.4٪	٦
١٧	5.00	1.00	3.8700	1.1517	77.4٪	٨
١٨	5.00	2.00	3.9500	1.2092	79.0٪	٤
١٩	5.00	1.00	3.9200	1.2527	78.4٪	٦
المتوسط الحسابي لجميع الفقرات			3.9216	1.0760	٪٧٨.٤	

ويوضّح الجدول رقم (٩) الإجابات عن أسئلة المتغيّر الأول، والتي تتضمن قيم كل من المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلىٰ وأدنىٰ إجابة ونسبة التأثير، بالإضافة إلىٰ ترتيب أهميّة كل سؤال، والتي تعتمد بالدرجة الأولىٰ علىٰ نسبة التأثير. لقد أظهرت وجهة نظر الفئة المشاركة حول إجابات الأسئلة أرقام (١، ٢) أنها تؤثر بدرجة قوية أو عالية جدًّا بنسبة أهميّة (٨١.٨٪)، ومتوسط حسابي (٤.٠٩٠) يقع ضمن الفئة (٨٠٪- ١٠٠٪)، وهذه النسبة هي أعلىٰ نسبة وردت ضمن إجابات جميع أسئلة المجموعة التي تقيس درجة وجود إطار مؤسسي للدبلوماسية البرلمانيّة الأردنيّة من وجهة نظر عضو مجلس النواب نفسه؛ أي: أن ممارسة الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة من خلال إطار مؤسسي محدد بموجب نصوص الدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب تتم بشكل عالٍ جدًّا أو قوي جدًّا، كما تعمل الدبلوماسيّة البرلمانيّة علىٰ تنظيم العلاقة مع الاتحادات والجمعيات البرلمانيّة الإقليمية والدولية بشكل عالٍ إلىٰ عالٍ جدًّا أيضًا، من وجهة نظر العيّنة المبحوثة، يليها في درجة الأهميّة الفقرة رقم (5) وبدرجة أهميّة (٨٠.٤٠٪)، والتي تقع ضمن فئة (٨٠٪ – ١٠٠٪)، أو ضمن الفترة (٤– ٥) حسب مقياس ليكرت المستخدم، وبمتوسط حسابي (٤.٠٢) يزيد علىٰ (٣)، وهو المقياس المعتمد في هذه الدّراسة .

لقد حصلت الفقرة رقم (٩) علىٰ أدنىٰ نسبة تأثير في قياس درجة وجود محاور للإطار المؤسسي للدبلوماسية الأردنيّة من وجهة نظر المشاركين كفئة واحدة، بمعنىٰ أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (٣.٨٢)، وبأهميّة نسبية (٧٦.٤٪)، وتتعلّق بعمل لجان الأخوّة البرلمانيّة العربيّة التي تساعد علىٰ تمتين العلاقات البرلمانيّة مع برلمانات الدول العربيّة الشقيقة، وبالرجوع إلىٰ جميع فقرات المحور،

نلاحظ أن المتوسط العام لجميع الفقرات (١) ولغاية (١٩) بلغ (٣.٩٢)، وبأهميّة نسبية (٧٨.٤٪)، في حين أن الانحراف المعياري بلغ (١.٠٧٦٠)، وبالتالي يكون الانحراف المعياري أقل من نصف المتوسط الحسابي لهذه المجموعة؛ ما يعني عدم وجود تشتّت في الإجابات حول هذه الفقرات، كما يتضح من الجدول رقم (٤)، من أن جميع نسب التأثير(الأهميّة) المستخرجة لهذه الأسئلة تقع ضمن (٧٦.٤٠٪) بدرجة تأثير قوية، وبمتوسط حسابي يقع ضمن الفئة (٦٠٪- ٨٠٪) من مقياس (ليكرت) أيضًا.

مما سبق، نجد أن العوامل المتعلقة بقياس درجة وجود محاور للإطار المؤسسي للدبلوماسية الأردنيّة لها نسبة تأثير قوية من وجهة نظر عيّنة البحث، حيث تراوح المتوسط الحسابي لجميع الإجابات ما بين (٣.٨٢-٤.٠٩)، وهي تزيد علىٰ المقياس المعتمد في هذه الدّراسة وهو (٣)، وكان مستوىٰ التأثير أكبر من (٦٠٪).

جدول رقم (١٠)

اختبار (One Sample T test) للإطار المؤسسي للدبلوماسية البرلمانيّة

(T)المحسوبة	(T)الجدولية	Sig.2-talied	نتيجة الفرضية العدمية
8.565	١.٩٨٤	٠.٠٠٠	رفض الفرضية العدمية

وللتأكد من صحة هذه النتيجة استخدم الباحث اختبار(One Sample T-test)، كما يتضح من الجدول رقم (١٠)؛ إذ نجد من مطالعة نتائج الحاسوب في الجدول أن قيمة (T) المحسوبة = (٨.٨٦٥) وهي أكبر من الجدولية (١.٩٨٤)، كما أن مستوىٰ الدلالة المحسوب (٠.٠٠٠) أقل من (٥ ٪)، وبما أن قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية العدمية (H01) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، أو قيمة مستوىٰ الدلالة المحسوبة أكبر من (٥ ٪)، ويتم قبول الفرضية

البديلة عندما تكون القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية أو قيمة مستوىٰ الدلالة المحسوبة أقل من (٥٪)، وبناء علىٰ القاعدة السابقة، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يعني أنه : يوجد إطار مؤسسي للدبلوماسية البرلمانيّة الأردنيّة .

الفرضية الثانية ($H0_2$) : أولويات الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ الصعيدين: الإقليمي والدولي ضعيفة.

عرض البيانات: تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد علىٰ الأسئلة من (٢٠) ولغاية (٣٥) من أسئلة القسم الثاني (المحور الثاني) من الاستبانة التي يمكن تلخيص إجابات فقراتها من قبل عيّنة الدّراسة، كما في الجدول رقم (١١) التالي:

جدول رقم (١١)

إجابة فقرات محور أولويات الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ الصعيدين: الإقليمي والدولي

الرقم	فقرات المحور الثاني	كبيرة جدًّا	كبيرة	متوسطة	قليلة	لا أولوية
٢٠	درجة أولوية احترام الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة للقانون الدولي الإنساني.	٤٥ ٤٥٪	١٧ ١٧٪	٠ ٠٪	١٥ ١٥٪	٢٣ ٢٣٪
٢١	درجة أولوية احترام الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة للقانون الدولي المتعلق بالأسرىٰ والجرحىٰ.	٥٠ ٥٠٪	١٧ ١٧٪	٠ ٠٪	١٤ ١٤٪	١٩ ١٩٪
٢٢	درجة أولوية احترام الدبلوماسيّة البرلمانيّة	٤٤	٢١	١٩	١٤	٢

الرقم	فقرات المحور الثاني	كبيرة جدًّا	كبيرة	متوسطة	قليلة	لا أولوية
	الأردنيّة للقانون الدولي المتعلق بالمرأة والطفل والشباب.	٪٤٤	٪٢١	٪١٩	٪١٤	٪٢
٢٣	درجة أولوية دفاع الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة عن القضية الفلسطينية.	٤٧ ٪٤٧	١٦ ٪١٦	١٧ ٪١٧	١٩ ٪١٩	١ ٪١
٢٤	درجة أولوية إدانة الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة للممارسات الإسرائيلية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني.	٤٨ ٪٤٨	١٤ ٪١٤	٢٣ ٪٢٣	١٥ ٪١٥	٠ ٪٠
٢٥	درجة أولوية رفض الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة أي محاولة إسرائيلية لضم غور الأردن للسيطرة الإسرائيلية.	٤٤ ٪٤٤	٢٣ ٪٢٣	١٦ ٪١٦	١٧ ٪١٧	٠ ٪٠
٢٦	درجة أولوية الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة لإنجاز التكامل والتعاون مع التكتلات الاقتصادية في مواجهة الأوبئة والأمراض.	٣٨ ٪٣٨	٢٤ ٪٢٤	٢١ ٪٢١	١٤ ٪١٤	٣ ٪٣
٢٧	درجة أولوية الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة لإنجاز التكامل والتعاون مع التكتلات العسكرية الإقليمية والدولية.	٤٦ ٪٤٦	٢١ ٪٢١	١٦ ٪١٦	٠ ٪٠	١٧ ٪١٧
٢٨	درجة أولوية الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة لإنجاز التكامل والتعاون مع المنظمات السياسية الإقليمية والدولية.	٤٦ ٪٤٦	٢١ ٪٢١	١٧ ٪١٧	٠ ٪٠	١٥ ٪١٥

الرقم	فقرات المحور الثاني	كبيرة جدًّا	كبيرة	متوسطة	قليلة	لا أولوية
٢٩	درجة أولوية اهتمام الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة إقليميًّا ودوليًّا.	٤٢ ٤٢٪	٢٢ ٢٢٪	١٩ ١٩٪	٠ ٠٪	١٧ ١٧٪
٣٠	درجة أولوية اهتمام الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة بحقوق الإنسان ورعايتها.	٤٢ ٤٢٪	٢٥ ٢٥٪	١٦ ١٦٪	٠ ٠٪	١٧ ١٧٪
٣١	درجة أولوية اهتمام الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة بنشر مبادئ السلام والأمن الدوليين.	٥٣ ٥٣٪	١٣ ١٣٪	١٧ ١٧٪	١٦ ١٦٪	١ ١٪
٣٢	درجة أولوية اهتمام الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في تنمية العلاقات البرلمانيّة مع الدول الشقيقة.	٥١ ٥١٪	١٤ ١٤٪	١٩ ١٩٪	١٤ ١٤٪	٢ ٢٪
٣٣	درجة أولوية اهتمام الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في تنمية العلاقات البرلمانيّة مع الدول الصديقة.	٥٦ ٥٦٪	١٠ ١٠٪	٢١ ٢١٪	١١ ١١٪	٢ ٢٪
٣٤	درجة أولوية مساهمة الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في تخفيف حدة الخلافات الخليجية الخليجية.	٥٤ ٥٤٪	١٤ ١٤٪	١٢ ١٢٪	١٨ ١٨٪	٢ ٢٪
٣٥	درجة أولوية إدانة الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول العربيّة.	٤٩ ٤٩٪	١٥ ١٥٪	٢٣ ٢٣٪	٩ ٩٪	٤ ٤٪

جدول رقم (١٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور أولويات الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ الصعيدين: الإقليمي والدولي.

رقم الفقرة	أعلىٰ إجابة	أدنىٰ إجابة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهميّة النسبية	الترتيب
٢٠	5.00	2.00	3.8400	1.2286	76.8٪	١١
٢١	5.00	2.00	3.9800	1.1890	79.6٪	٤
٢٢	5.00	1.00	3.9100	1.1729	78.2٪	٩
٢٣	5.00	1.00	3.8900	1.2218	77.8٪	١٠
٢٤	5.00	2.00	3.9500	1.1492	79.0٪	٦
٢٥	5.00	2.00	3.9400	1.1355	78.8٪	٧
٢٦	5.00	1.00	3.8000	1.1807	76.0٪	١٢
٢٧	5.00	2.00	3.9600	1.1452	79.2٪	٥
٢٨	33.00	2.00	4.2800	3.1078	85.6٪	١
٢٩	5.00	2.00	3.8900	1.1361	77.8٪	١٠
٣٠	5.00	2.00	3.9200	1.1253	78.4٪	٨
٣١	5.00	1.00	4.0100	1.2018	80.2٪	٣
٣٢	5.00	1.00	3.9800	1.2059	79.6٪	٤
٣٣	5.00	1.00	4.0700	1.1828	81.4٪	٢
٣٤	5.00	2.00	3.8400	1.2286	76.8٪	١١
٣٥	5.00	2.00	3.9800	1.1890	79.6٪	٤
المتوسط الحسابي لجميع الفقرات			3.965	1.054	79.30	

ويوضح الجدول رقم (١٢) الإجابات عن أسئلة المتغيّر الثاني، والتي تتضمن قيم كل من المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلىٰ وأدنىٰ إجابة ونسبة التأثير، بالإضافة إلىٰ ترتيب أهميّة كل سؤال، والتي تعتمد بالدرجة الأولىٰ علىٰ نسبة التأثير. لقد أظهرت وجهة نظر الفئة المشاركة حول إجابات الفقرة رقم (٢٨) أنها تؤثر بدرجة قوية أو عالية جدًّا وبنسبة أهميّة (٨٥.٦٪)، ومتوسط حسابي (٤.٨٢٠) يقع ضمن الفئة (٨٠٪- ١٠٠ ٪)، وهذه النسبة هي أعلىٰ نسبة وردت ضمن إجابات كافة أسئلة المجموعة التي تقيس درجة تقييم أولويات الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ الصعيدين: الإقليمي والدولي من وجهة نظر عضو مجلس النواب نفسه؛ أي: أن درجة أولوية الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة لإنجاز التكامل والتعاون مع المنظمات السياسية الإقليمية والدولية هي كبيرة جدًّا، يليها في درجة الأهميّة الفقرة رقم (٣٣) ذات المتوسط الحسابي (٤.٠٧) الذي يزيد علىٰ (٣)، وهو المقياس المعتمد في هذه الدّراسة، والتي تشير إلىٰ أن أولوية اهتمام الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في تنمية العلاقات البرلمانيّة مع الدول الصديقة احتلت نسبة قبول عالية جدًّا ضمن أفراد عيّنة الدّراسة، وبدرجة أهميّة (٨١.٤٠٪)، والتي تقع ضمن فئة (٨٠٪ - ١٠٠٪) أو ضمن الفترة (٤- ٥) بحسب مقياس (ليكرت) المستخدم، وكذلك الفقرة رقم (٣١) ذات المتوسط الحسابي (٤.٠١) ونسبة أهميّة (٨٢.٢٠٪)، والتي تتعلّق، أيضًا بالأولويات المرتبطة باهتمام الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة بنشر مبادئ السلام والأمن الدوليين، حيث يتبين أن هناك اهتمامًا عاليًا، أيضًا في هذه الأولوية .

لقد حصلت الفقرة رقم (٢٦) علىٰ أدنىٰ نسبة تأثير في قياس درجة الأولوية في الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ الصعيدين: الإقليمي والدولي من وجهة نظر المشاركين كفئة واحدة، بمعنىٰ أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (٣.٨٠) وبأهميّة نسبية (٧٦.٠٠٪)، وتتعلق بقياس درجة أولوية الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة لإنجاز التكامل والتعاون مع التكتلات الاقتصادية في مواجهة الأوبئة والأمراض. وبالرجوع إلىٰ جميع فقرات المحور، نلاحظ أن المتوسط العام لجميع الفقرات (٢٠) ولغاية (٣٥) بلغ (٣.٩٦٥)، وبأهميّة نسبية (٧٩.٣٠٪)، في حين أن الانحراف المعياري بلغ (١.٠٥٤)، وبالتالي يكون الانحراف المعياري أقل من نصف المتوسط الحسابي لهذه المجموعة؛ ما يعني عدم وجود تشتّت في الإجابات حول هذه الفقرات، كما يتضح من الجدول رقم (٧) أن جميع نسب التأثير(الأهميّة) المستخرجة لهذه الأسئلة تقع ضمن الفئة (٦٠٪- ٨٠٪) من مقياس (ليكرت) أيضًا.

مما سبق، نجد أن العوامل المتعلّقة بقياس درجة الأولوية في الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ الصعيدين: الإقليمي والدولي لها نسبة تأثير قوية من وجهة نظر عيّنة البحث، حيث تراوح المتوسط الحسابي لجميع الإجابات ما بين (٣.٨٠- ٤.٢٨)، وهي تزيد علىٰ المقياس المعتمد في هذه الدّراسة وهو (٣)، وكان مستوىٰ التأثير أكبر من (٦٠٪).

جدول رقم (١٣)

اختبار (**One Sample T test**) لمحور أولويات الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ الصعيدين: الإقليمي والدولي.

المحسوبة (T)	الجدولية (T)	Sig.2-talied	نتيجة $H0_2$
9.156	1.984	٠.٠٠٠	رفض الفرضية العدمية

وللتأكد من صحة هذه النتيجة استخدم الباحث اختبار (One Sample T-test) كما يتضح من الجدول رقم (١٣)؛ إذ نجد من مطالعة نتائج الحاسوب في الجدول أن قيمة (T) المحسوبة = (٩.١٥٦) وهي أكبر من الجدولية (١.٩٨٤)، كما أن مستوىٰ الدلالة المحسوب (٠.٠٠٠) أقل من (٥٪)، وبما أن قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية العدمية (H02) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، أو قيمة مستوىٰ الدلالة المحسوبة أكبر من (٥ ٪)، ويتم قبول الفرضية البديلة عندما تكون القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، أو قيمة مستوىٰ الدلالة المحسوبة أقل من (٥٪)، وبناء علىٰ القاعدة السابقة، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يعني أنه: أولويات الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ الصعيدين: الإقليمي والدولي ليست ضعيفة.

الفرضية الثالثة ($H0_3$) : يتصف النشاط الدبلوماسي البرلماني الأردني علىٰ الصعيد الإقليمي والدولي خلال الفترة(٢٠١٦- ٢٠٢٠) بأنه غير فعّال.

عرض البيانات: تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من (٣٦) ولغاية (٥٦) من أسئلة القسم الثاني (المحور الثالث) من الاستبانة التي يمكن تلخيص إجابات فقراتها من قبل عيّنة الدّراسة، كما في الجدول رقم (١٤) التالي:

جدول رقم (١٤)

إجابة فقرات محور النشاط الدبلوماسي البرلماني الأردني على الصعيد الإقليمي والدولي خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠).

الرقم	فقرات المحور الثالث	موافق بشدّة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدّة
٣٦	بينت الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة موقف الدولة الأردنيّة من الأزمة السورية.	٤٩ ٪٤٩	١٥ ٪١٥	٢٣ ٪٢٣	٩ ٪٩	٤ ٪٤
٣٧	أظهرت الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة موقف الدولة الأردنيّة من الأزمة العراقية.	٥٠ ٪٥٠	١٥ ٪١٥	١٧ ٪١٧	١٤ ٪١٤	٤ ٪٤
٣٨	بينت الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة موقف الدولة الأردنيّة من الأزمة الليبية.	٥٦ ٪٥٦	١٣ ٪١٣	١١ ٪١١	١٧ ٪١٧	٣ ٪٣
٣٩	أظهرت الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة موقف الدولة الأردنيّة من المشكلة اليمنية.	٥٢ ٪٥٢	١٣ ٪١٣	١٥ ٪١٥	١٦ ٪١٦	٤ ٪٤
٤٠	قامت الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة	٥٦	١٠	١٣	١٩	٢

الرقم	فقرات المحور الثالث	موافق بشدّة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدّة
	بمحاولات خفض التوترات ومحاولات إصلاح العلاقات القطرية مع بقية الدول الخليجية ومصر.	٥٦٪	١٠٪	١٣٪	١٩٪	٢٪
٤١	قامت الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة بالوقوف ضد الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني.	٥٥ ٥٥٪	١٠ ١٠٪	١٤ ١٤٪	١٨ ١٨٪	٣ ٣٪
٤٢	دعمت الدبلوماسيّة البرلمانيّة المواقف الحكومية الرافضة لأي محاولة إسرائيلية لضم غور الأردن للسيادة الإسرائيلية.	٦٠ ٦٠٪	٨ ٨٪	١٥ ١٥٪	١٦ ١٦٪	١ ١٪
٤٣	قامت الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة بالوقوف ضد استهداف الأبرياء والآمنين في مختلف المناطق الإقليمية.	٥٠ ٥٠٪	١٨ ١٨٪	١٦ ١٦٪	١٤ ١٤٪	٢ ٢٪
٤٤	قامت الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة بتحركات دبلوماسية ضد نقل السفارة الأمريكية إلىٰ القدس.	٤٠ ٤٠٪	٢٢ ٢٢٪	٢٣ ٢٣٪	١٤ ١٤٪	١ ١٪
٤٥	قامت الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة بتحركات دبلوماسية ضد صفقة القرن المطروحة.	٤٥ ٤٥٪	١٩ ١٩٪	١٤ ١٤٪	١٩ ١٩٪	٢ ٢٪
٤٦	شرحت الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة	٤٢	١٥	١٩	٢٢	٢

الرقم	فقرات المحور الثالث	موافق بشدّة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدّة
	موقف الأردن الرافض للاعتراف الأمريكي بسيادة إسرائيل علىٰ أراضي الجولان العربيّة السورية.	٪٤٢	٪١٥	٪١٩	٪٢٢	٪٢
٤٧	قامت الدبلوماسيّة البرلمانيّة ببيان موقف الأردن من الانتهاكات والممارسات الإيرانية للدول الإقليمية.	٤٦ ٪٤٦	٢٢ ٪٢٢	١١ ٪١١	١٩ ٪١٩	٢ ٪٢
٤٨	قامت الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة بدعوة المجتمع الدولي لرفع الظلم عن الشعوب التي طالها الطغيان.	42 ٪42	15 ٪15	19 ٪19	22 ٪22	2 ٪2
٤٩	قامت الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة بدعم الموقف الدولي ضد الإرهاب.	40 ٪40	17 ٪17	20 ٪20	21 ٪21	2 ٪2
٥٠	قامت الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة بإدانة التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول العربيّة.	41 ٪41	14 ٪14	22 ٪22	21 ٪21	2 2٪
٥١	عملت الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ شجب عبث إثيوبيا بنهر النيل في جمهورية مصر العربيّة.	43 ٪43	10 ٪10	22 ٪22	23 ٪23	2 ٪2
٥٢	أسهمت الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في	41	17	19	21	2

الرقم	فقرات المحور الثالث	موافق بشدّة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدّة
	بلـــــورت الموقـــــف الأردني في النزاعـــــات المتعلقة بالشأن السوداني.					
٥٣	أسـهمت الدبلوماسـيّة البرلمانيّـة الأردنيّـة في بلـــــورت الموقـــــف الأردني في النزاعـــــات المتعلقة بالشأن الصومالي.	37 ٪37	13 ٪13	27 ٪27	21 ٪21	2 ٪2
٥٤	أسـهمت الدبلوماسـيّة البرلمانيّـة الأردنيّـة في بلــورت الموقــف الأردني في التــدخل التركــي بالشأن السوري.	42 ٪42	15 ٪15	20 ٪20	21 ٪21	2 ٪2
٥٥	أسـهمت الدبلوماسـيّة البرلمانيّـة الأردنيّـة في بلــورت الموقــف الأردني في التــدخل التركــي بالشأن الليبي.	43 ٪43	14 ٪14	20 ٪20	21 ٪21	2 ٪2
٥٦	دعـــت الدبلوماســيّة البرلمانيّـــة الأردنيّـــة البرلمانــات العربيّــة الشــقيقة لإنشــاء تحــالف اقتصـــادي عربـــي لمواجهـــة تـــداعيات أزمـــة كورونا.	39 ٪39	18 ٪18	20 ٪20	21 ٪21	2 ٪2

جدول رقم (١٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور النشاط الدبلوماسي البرلماني الأردني علىٰ الصعيد الإقليمي والدولي خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠).

رقم الفقرة	أعلىٰ إجابة	أدنىٰ إجابة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهميّة النسبية	الترتيب
٣٦	5.00	1.00	3.9800	1.2059	79.6٪	١٤
٣٧	5.00	1.00	3.9300	1.2654	78.6٪	١٦
٣٨	5.00	1.00	4.0200	1.2790	80.4٪	١٠
٣٩	5.00	1.00	3.9300	1.2969	78.6٪	١٦
٤٠	5.00	1.00	3.9900	1.2831	79.8٪	١٢
٤١	5.00	1.00	3.9600	1.3021	79.2٪	١٥
٤٢	5.00	1.00	4.1000	1.2185	82.0٪	٩
٤٣	5.00	1.00	4.0000	1.1892	80.0٪	١١
٤٤	5.00	1.00	3.8600	1.1283	77.2٪	١٩
٤٥	6.00	1.00	3.8900	1.2544	77.8٪	١٨
٤٦	5.00	1.00	3.7300	1.2701	74.6٪	٢٠
٤٧	5.00	1.00	3.9100	1.2317	78.2٪	١٧
٤٨	5.00	1.88	3.9850	1.1056	79.7٪	١٣
٤٩	5.00	2.00	4.4683	0.7494	89.4٪	٦
٥٠	5.00	2.00	4.5071	0.7409	90.1٪	٤
٥١	5.00	2.00	4.4578	0.8044	89.2٪	٧
٥٢	5.00	2.00	4.5600	0.6973	91.2٪	٣
٥٣	5.00	2.00	4.4325	0.7895	88.7٪	٨
٥٤	5.00	2.00	4.4900	0.7137	89.8٪	٥
٥٥	5.00	2.00	4.5900	0.7667	91.8٪	٢
٥٦	5.00	2.00	4.6000	0.7247	92.0٪	١
المتوسط الحسابي لجميع الفقرات			3.843	0.647	76.87٪	

ويوضح الجدول رقم (١٥) الإجابات عن أسئلة المتغيّر الثالث، والتي تتضمن قيم كل من المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلىٰ وأدنىٰ إجابة، ونسبة التأثير، بالإضافة إلىٰ ترتيب أهميّة كل سؤال، والتي تعتمد بالدرجة الأولىٰ علىٰ نسبة التأثير.

لقد أظهرت وجهة نظر الفئة المشاركة حول إجابات أرقام الفقرات (٥٦، ٥٥) أنها تؤثر بدرجة قوية أو عالية جدًّا وبنسبة أهميّة (٩٢٪)، و(٪٩١.٨٠)، ومتوسط حسابي (٤.٦٠)، (٤.٥٩) علىٰ التوالي، والتي يقع كل منهما ضمن الفئة (٨٠٪- ١٠٠ ٪)، وهذه النسبة هي أعلىٰ نسبة وردت ضمن إجابات كافة أسئلة المجموعة التي تشير إليىٰ وجهة نظر المبحوثين؛ أي: أن الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة دعت البرلمانات العربيّة الشقيقة لإنشاء تحالف اقتصادي عربي لمواجهة تداعيات أزمة كورونا، وكذلك أسهمت الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في بلورت الموقف الأردني في التدخل التركي في الشأن الليبي من خلال الفقرات (٥٦)، (٥٥) علىٰ التوالي، والواردة ضمن الجدول رقم (٩)، وكذلك الجدول رقم (١٠) بشكل عالٍ جدًّا أو قوي جدًّا، من وجهة نظر العيّنة المبحوثة، يليها في درجة الأهميّة الفقرة رقم (٥٢) وبدرجة أهميّة (٩١.٢٠٪) والتي تقع ضمن فئة (٨٠٪ - ١٠٠٪)، أو ضمن الفترة (٤- ٥) بحسب مقياس (ليكرت) المستخدم، وبمتوسط حسابي (٤.٥٦) يزيد علىٰ (٣)، وهو المقياس المعتمد في هذه الدّراسة، وهذه الفقرة تتعلّق بمساهمة الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في بلورت الموقف الأردني في النزاعات المتعلقة بالشأن السوداني، في حين يرىٰ المبحوثون أن الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة قامت بإدانة التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول العربيّة كما هو وارد في الفقرة رقم (٥٠)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٥٠٧) وبأهميّة نسبية (٩٠.١٪)،

وأن الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة عملت علىٰ شجب عبث إثيوبيا بنهر النيل في جمهورية مصر العربيّة، حسب ما أشارت إليه الفقرة رقم (٥١)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٤٥٨) وبأهميّة نسبية (٨٩.٢٪)، كما هو وارد في الجدول رقم (١٠) .

لقد حصلت الفقرة رقم(٤٦) علىٰ أدنىٰ نسبة تأثير في قياس درجة النشاط الدبلوماسي البرلماني الأردني علىٰ الصعيد الإقليمي والدولي خلال الفترة(٢٠١٦-٢٠٢٠) من وجهة نظر المشاركين كفئة واحدة، بمعنىٰ أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (٣.٧٣) وبأهميّة نسبية (٧٤.٦٪)، وتتعلّق بعمل الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة التي تركز علىٰ شرح موقف الأردن الرافض للاعتراف الأمريكي بسيادة إسرائيل علىٰ أراضي الجولان العربيّة السورية، وبالرجوع إلىٰ جميع فقرات المحور، نلاحظ أن المتوسط العام لجميع فقرات المحور الثالث والتي تتضمن الفقرات (٣٦) ولغاية (٥٦) بلغ (٣.٨٤٣) وبأهميّة نسبية (٧٦.٨٧٪)، في حين أن الانحراف المعياري بلغ (٠.٦٤٧)، وبالتالي يكون الانحراف المعياري أقل من نصف المتوسط الحسابي لهذه المجموعة؛ ما يعني عدم وجود تشتّت في الإجابات حول هذه الفقرات كما يتضح من الجداول أرقام (٩)، و(١٠)، وبشكل عام، نلاحظ أن جميع نسب التأثير(الأهميّة) المستخرجة لكافة فقرات المحور الثالث هي أكبر من (٦٠٪)، وهو المقياس المعتمد في الدّراسة؛ ما يعني أن الفئة المشمولة في الدّراسة تشير إلىٰ أن درجة قياس النشاط الدبلوماسي البرلماني الأردني علىٰ الصعيد الإقليمي والدولي خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠) هي عالية جدًّا .

مما سبق، نجد أن العوامل المتعلّقة بقياس درجة النشاط الدبلوماسي البرلماني الأردني علىٰ الصعيد الإقليمي والدولي خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠).

نسبة تأثير قوية من وجهة نظر عيّنة البحث، حيث تراوح المتوسط الحسابي لجميع الإجابات ما بين (٣.٧٣-٤.٦٠)، وهي تزيد علىٰ المقياس المعتمد في هذه الدّراسة وهو (٣)، وكان مستوىٰ التأثير أكبر من (٦٠٪) كما يتضح من الجدول رقم (١٠) .

جدول رقم (١٦)

اختبار (One Sample T test) لمحور النشاط الدبلوماسي البرلماني الأردني علىٰ الصعيد الإقليمي والدولي خلال الفترة(٢٠١٦-٢٠٢٠).

المحسوبة (T)	الجدولية (T)	Sig.2-talied	نتيجة الفرضية العدمية
١٣.٠٣٣	1.984	٠.٠٠٠	رفض الفرضية العدمية

وللتأكد من صحة هذه النتيجة استخدم الباحث اختبار(One Sample T-test) كما يتضح من الجدول رقم (١٦)؛ إذ نجد من مطالعة نتائج الحاسوب في الجدول أن قيمة (T) المحسوبة = (١٣.٠٣٣) وهي أكبر من الجدولية (١.٩٨٤)، كما أن مستوىٰ الدلالة المحسوب (٠.٠٠٠) أقل من (٥ ٪)، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (H03) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، أو قيمة مستوىٰ الدلالة المحسوبة أكبر من(٥ ٪)، ويتم قبول الفرضية البديلة عندما تكون القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، أو قيمة مستوىٰ الدلالة المحسوبة أقل من(٥٪)، وبناء علىٰ القاعدة السابقة، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يعني أنه: يتصف النشاط الدبلوماسي البرلماني الأردني علىٰ الصعيد الإقليمي والدولي خلال الفترة(٢٠١٦-٢٠٢٠) بأنه فعّال.

الفرضية الرابعة (H04) : الدور الذي تلعبه الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ صعيد الدبلوماسيّة الرسمية ضعيف.

عرض البيانات: تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من (٥٧) ولغاية (٦٦) من أسئلة القسم الثاني (المحور الرابع) من الاستبانة التي يمكن تلخيص إجابات فقراتها من قبل عيّنة الدّراسة كما في الجدول رقم (١٧) التالي:

جدول رقم (١٧)

إجابة فقرات محور تقييم الدور الذي تلعبه الدبلوماسيّة البرلمانيّة على صعيد الدبلوماسيّة الرسمية

الرقم	فقرات المحور الرابع	موافق بشدّة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدّة
٥٧	تعمل الدبلوماسيّة البرلمانيّة على دعم مواقف الحكومة والجهود المبذولة في القضايا السياسية.	22 ٪22	29 ٪29	13 ٪13	30 ٪30	6 ٪6
٥٨	القرارات والمطالبات الناتجة عن اجتماعات البرلمان مسموعة ويتم الأخذ بها في الدبلوماسيّة الرسمية.	42 ٪42	17 ٪17	18 ٪18	21 ٪21	2 ٪2
٥٩	تعدّ الدبلوماسيّة البرلمانيّة إحدى أدوات تنفيذ السياسة الخارجيّة الأردنيّة.	42 ٪42	15 ٪15	20 ٪20	21 ٪21	2 ٪2
٦٠	يتم اتخاذ القرار الخارجي في مجلس النواب بالتوافق مع الدبلوماسيّة الرسمية للدولة.	٧٣ ٪٧٣	١٤ ٪١٤	٠ ٪٠	١٠ ٪١٠	٣ ٪٣
٦١	يعمل مجلس النواب بالتوازي مع	٧٣	١٩	٠	٥	٣

الرقم	فقرات المحور الرابع	موافق بشدّة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدّة
	الدبلوماسيّة الرسمية في تحقيق أهداف السياسة الخارجيّة الأردنيّة.	٪٧٣	٪١٩	٪٠	٪٥	٪٣
٦٢	يقوم مجلس النواب بدور استشرافي مكّنه من أن يكون أداة فعالة داخل النظام الدستوري للدولة الأردنيّة.	٧٣ ٪٧٣	١٦ ٪١٦	٠ ٪٠	٨ ٪٨	٣ ٪٣
٦٣	لدىٰ مجلس النواب القدرة علىٰ الوقوف علىٰ الحقائق والمساهمة بطريقة مباشرة في التأثير علىٰ الحكومة لإصدار قرارات سياسية.	٦٨ ٪٦٨	٢٤ ٪٢٤	٠ ٪٠	٦ ٪٦	٢ ٪٢
٦٤	قرارات الدبلوماسيّة الرسمية مبنية علىٰ تبادل المعلومات بين الحكومة ومجلس النواب لتعزيز المصلحة الوطنية.	٧١ ٪٧١	١٨ ٪١٨	٠ ٪٠	٩ ٪٩	٢ ٪٢
٦٥	يتم التشاور بين مجلس النواب ووزارة الخارجيّة للتوافق عند اتخاذ القرار في الشأن الخارجي.	٦٥ ٪٦٥	٢٢ ٪٢٢	٠ ٪٠	١٠ ٪١٠	٣ ٪٣
٦٦	يعتمد مجلس النواب والدبلوماسيّة الرسمية علىٰ مراكز أبحاث ودراسات في التوصل إلىٰ القرارات السياسية.	61 16٪	٢٦ ٪٢٦	٥ ٪٥	٩ ٪٩	٤ ٪٤

جدول رقم (١٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور تقييم الدور الذي تلعبه الدبلوماسيّة البرلمانيّة علىٰ صعيد الدبلوماسيّة الرسمية

رقم الفقرة	أعلىٰ إجابة	أدنىٰ إجابة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهميّة النسبية	الترتيب
٥٧	5.00	2	3.020	0.7818	60.4٪	9
٥٨	5.00	2	3.950	0.7946	79.0٪	8
٥٩	6.00	2	4.210	0.7437	84.2٪	7
٦٠	5.00	2	4.570	0.7946	91.4٪	4
٦١	5.00	2	4.620	0.7217	92.4٪	1
٦٢	5.00	2	4.590	0.7667	91.8٪	3
٦٣	5.00	2	4.580	0.6989	91.6٪	2
٦٤	5.00	2	4.580	0.7410	91.6٪	2
٦٥	5.00	2	4.490	0.7977	89.8٪	5
٦٦	5.00	2	4.450	0.8333	89.0٪	6
متوسط جميع فقرات المحور			310٤.	0.649	٪٢86.	

ويوضح الجدول رقم (١٨) الإجابات عن أسئلة المتغيّر الرابع، والتي تتضمن قيم كل من المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلىٰ وأدنىٰ إجابة، ونسبة التأثير، بالإضافة إلىٰ ترتيب أهميّة كل سؤال، والتي تعتمد بالدرجة الأولىٰ

علىٰ نسبة التأثير. لقد أظهرت وجهة نظر الفئة المشاركة حول إجابات الفقرة رقم (٦١) أنها تؤثر بدرجة قوية أو عالية جدًّا وبنسبة أهميّة (٩٢.٤٪)، ومتوسط حسابي (٤.٦٢) يقع ضمن الفئة (٨٠٪- ١٠٠ ٪)، وهذه النسبة هي أعلىٰ نسبة وردت ضمن إجابات كافة أسئلة المجموعة التي تقيس الدور الذي تلعبه الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ صعيد الدبلوماسيّة الرسمية من عمل مجلس النواب بالتوازي مع الدبلوماسيّة الرسمية في تحقيق أهداف السياسة الخارجيّة الأردنيّة من وجهة نظر عضو مجلس النواب نفسه، يلي هذه الفقرة في الأهميّة كلّ من الفقرتين: (٦٣، ٦٤) ذواتي المتوسط الحسابي (٤.٥٨) لكل منهما، والذي يزيد علىٰ (٣)، وهو المقياس المعتمد في هذه الدّراسة، والتي تشير إلىٰ أنه لدىٰ مجلس النواب القدرة علىٰ الوقوف علىٰ الحقائق والمساهمة بطريقة مباشرة في التأثير علىٰ الحكومة لإصدار قرارات سياسية، وأن قرارات الدبلوماسيّة الرسمية مبنية علىٰ تبادل المعلومات بين الحكومة ومجلس النواب لتعزيز المصلحة الوطنية علىٰ التوالي، وبنسبة قبول عالية جدًّا ضمن أفراد عيّنة الدّراسة، حيث إن درجة الأهميّة بلغت (٩١.٦٪)، والتي تقع ضمن فئة (٨٠٪ - ١٠٠٪)، أو ضمن الفترة (٤- ٥) بحسب مقياس (ليكرت) المستخدم .

لقد حصلت الفقرة رقم (٥٧) علىٰ أدنىٰ نسبة تأثير في قياس من وجهة نظر المشاركين كفئة واحدة، بمعنىٰ أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (٣.٠٢) وبأهميّة نسبية (٦٠.٠٤٪)، وتتعلّق بقياس درجة الدور الذي تلعبه الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ صعيد الدبلوماسيّة الرسمية، وتختص هذه الفقرة بأن الدبلوماسيّة البرلمانيّة تعمل علىٰ دعم مواقف الحكومة والجهود المبذولة في القضايا السياسية، وبالرجوع إلىٰ جميع فقرات المحور، نلاحظ أن المتوسط العام لجميع الفقرات (٥٧) ولغاية (٦٦) بلغ (٤.٣١٠)، وبأهميّة نسبية (٨٦.٢٠٪)، في حين أن الانحراف

المعياري بلغ (٠.٦٤٩)، وبالتالي يكون الانحراف المعياري أقل من نصف المتوسط الحسابي لهذه المجموعة؛ ما يعني عدم وجود تشتّت في الإجابات حول هذه الفقرات وكما يتضح مما سبق، نجد أن العوامل المتعلّقة بقياس الدور الذي تلعبه الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ صعيد الدبلوماسيّة الرسمية لها نسبة تأثير قوية من وجهة نظر عيّنة البحث، حيث تراوح المتوسط الحسابي لجميع الإجابات ما بين (٣.٠٢-٤.٦٢)، وهي تزيد علىٰ المقياس المعتمد في هذه الدّراسة وهو (٣)، وكان مستوىٰ التأثير أكبر من (٦٠٪).

الجدول رقم (١٣) أن جميع نسب التأثير(الأهميّة) المستخرجة لهذه الأسئلة، تقع ضمن الفئة (٦٠٪- ٨٠٪) من مقياس (ليكرت) أيضًا .

جدول رقم (١٩)

اختبار(One Sample T test) لمحور تقييم الدور الذي تلعبه الدبلوماسيّة البرلمانيّة علىٰ صعيد الدبلوماسيّة الرسمية

المحسوبة (T)	(T)	Sig.2-talied	نتيجة الفرضية العدمية
٢٠.١٧٧	1.984	٠.٠٠٠	رفض الفرضية العدمية

وللتأكد من صحة هذه النتيجة استخدم الباحث اختبار(SampleT- One test) كما يتضح من الجدول رقم (١٩)؛ إذ نجد من مطالعة نتائج الحاسوب في الجدول أن قيمة (T) المحسوبة = (٢٠.١٧٧) وهي أكبر من الجدولية (١.٩٨٤)، كما أن مستوىٰ الدلالة المحسوب (٠.٠٠٠) أقل من (٥ ٪)، وبما أن قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية العدمية (H04)إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة

الجدولية، أو قيمة مستوىٰ الدلالة المحسوبة أكبر من (٥ ٪)، ويتم قبول الفرضية البديلة عندما تكون القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، أو قيمة مستوىٰ الدلالة المحسوبة أقل من (٥٪)، وبناء علىٰ القاعدة السابقة، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يعني أنه: الدور الذي تلعبه الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ صعيد الدبلوماسيّة الرسمية ليس ضعيفًا.

الفرضية الخامسة ($H0_5$): لا يوجد معوّقات تواجه مجلس النواب في إطار الدبلوماسيّة البرلمانيّة، والتي تحول دون إحداث تأثير في السياسة الخارجيّة الأردنيّة.

عرض البيانات: تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد علىٰ الأسئلة من (٦٧) ولغاية (٨٣) من أسئلة القسم الثاني (المحور الثالث) من الاستبانة التي يمكن تلخيص إجابات فقراتها من قبل عيّنة الدّراسة، كما في الجدول رقم (٢٠) التالي:

جدول رقم (٢٠)

إجابة فقرات محور معوّقات مجلس النواب في إطار الدبلوماسيّة البرلمانيّة والتي تحول دون إحداث تأثير في السياسة الخارجيّة الأردنيّة.

الرقم	فقرة المحور	ليست معوّقات	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدًّا
٦٧	معوّقات تتعلق بخلفية عضو مجلس النواب المهنية والثقافية.	٣ ٪٣	٨ ٪٨	٠ ٪٠	١٩ ٪١٩	٧٠ ٪٧٠
٦٨	معوّقات تتعلق بدرجة المهارة التي يتمتع بها عضو مجلس النواب.	٢ ٪٢	١٩ ٪١٩	١١ ٪١١	٢٢ ٪٢٢	٤٦ ٪٤٦

الرقم	فقرة المحور	ليست معوّقات	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدًّا
٦٩	معوّقات تتعلق بعدم خضوع عضو مجلس النواب إلىٰ دورات متخصصة في العمل الدبلوماسي.	٣ ٣٪	١٨ ١٨٪	١٤ ١٤٪	١٠ ١٠٪	٥٥ ٥٥٪
٧٠	ضعف التنسيق بين مجلس النواب ووزارة الخارجيّة في الشأن الخارجي.	١ ١٪	١٥ ١٥٪	١٦ ١٦٪	٨ ٨٪	٦٠ ٦٠٪
٧١	عدم وجود تعاون بين مجلس النواب والمعهد الدبلوماسي الأردني في إعادة تأهيل عضو مجلس النواب.	٢ ٢٪	١٤ ١٤٪	١٦ ١٦٪	١٨ ١٨٪	٥٠ ٥٠٪
٧٢	معوّقات تتعلق باللغات التي يجيدها عضو مجلس النواب الأردني.	٢ ٢٪	١٤ ١٤٪	٢٢ ٢٢٪	٢٢ ٢٢٪	٤٠ ٤٠٪
٧٣	وجود ضغوط شعبية علىٰ أعضاء مجلس النواب الأردني.	٣ ٣٪	٢٠ ٢٠٪	١٣ ١٣٪	١٩ ١٩٪	٤٥ ٤٥٪
٧٤	وجود ضغوط حكومية علىٰ أعضاء مجلس النواب الأردني.	٢ ٢٪	٢٣ ٢٣٪	١٨ ١٨٪	١٥ ١٥٪	٤٢ ٤٢٪
٧٥	الشعور بعدم قدرة مجلس النواب الأردني علىٰ التأثير في السياسة الخارجيّة للدولة الأردنيّة.	٢ ٢٪	١٩ ١٩٪	١١ ١١٪	٢٢ ٢٢٪	٤٦ ٤٦٪
٧٦	حصر اختصاصات اللجان البرلمانيّة في	٣	١٧	١٤	١٠	٥٦

الرقم	فقرة المحور	ليست معوّقات	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدًّا
	قضايا محددة حسب النظام الداخلي لمجلس النواب.	٣٪	١٧٪	١٤٪	١٠٪	٥٦٪
٧٧	قصر فترة عمل اللجان النيابية الدائمة (سنة واحدة).	١	١٥	١٦	٨	٦٠
		١٪	١٥٪	١٦٪	٨٪	٦٠٪
٧٨	عدم منح اللجان النيابية الصلاحيات اللازمة للقيام بعملها.	٢	١٤	١٦	١٨	٥٠
		٢٪	١٤٪	١٦٪	١٨٪	٥٠٪
٧٩	عدم وجود دراسات متعلقة بالشؤون الخارجيّة في مجلس النواب الأردني.	١	١٥	٢٢	٢٢	٤٠
		١٪	١٥٪	٢٢٪	٢٢٪	٤٠٪
٨٠	عدم وجود خطط وآليات عمل للجان الأخوّة البرلمانيّة العربيّة في مجلس النواب الأردني.	٣	١٩	١٤	١٩	٤٥
		٣٪	١٩٪	١٤٪	١٩٪	٤٥٪
٨١	عدم وجود خطط وآليات عمل لجمعيات الصداقة البرلمانيّة في مجلس النواب الأردني.	٢	٢٢	١٩	١٥	٤٢
		٢٪	٢٢٪	١٩٪	١٥٪	٤٢٪
٨٢	وجود قيود دستورية تحدد دور مجلس النواب في قبول أو رفض المعاهدة أو الاتفاقية.	٢	١٩	١١	٢٢	٤٦
		٢٪	١٩٪	١١٪	٢٢٪	٤٦٪
٨٣	انشغال أعضاء مجلس النواب بالقضايا	٢	١٤	٠	٢٢	٦٢

الرقم	فقرة المحور	ليست معوّقات	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدًا
	الداخلية إرضاءً لناخبيهم، أثر علىٰ اهتمـامهم بقضايا السياسة الخارجيّة.	٢٪	١٤٪	٠٪	٢٢٪	٦٢٪

جدول رقم (٢١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور معوّقات تواجه مجلس النواب في إطار الدبلوماسيّة البرلمانيّة التي تحول دون إحداث تأثير في السياسة الخارجيّة الأردنيّة.

رقم الفقرة	أعلىٰ إجابة	أدنىٰ إجابة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهميّة النسبية	الترتيب
٦٧	5.00	2.00	4.5600	0.7696	91.2٪	١
٦٨	5.00	1.00	3.9100	1.2317	78.2٪	٨
٦٩	5.00	1.00	3.9600	1.3021	79.2٪	٧
٧٠	5.00	1.00	4.1100	1.2052	82.2٪	٤
٧١	5.00	1.00	4.0000	1.1892	80.0٪	٥
٧٢	33.00	1.00	4.1600	3.1228	83.2٪	٣
٧٣	6.00	1.00	3.8800	1.2655	77.6٪	١٠
٧٤	5.00	1.00	3.7200	1.2798	74.4٪	١٣
٧٥	5.00	1.00	3.9100	1.2317	78.2٪	٨
٧٦	5.00	1.00	3.9900	1.2910	79.8٪	٦

٧٧	5.00	1.00	4.1100	1.2052	82.2٪	٤
٧٨	5.00	1.00	4.0000	1.1892	80.0٪	٥
٧٩	5.00	1.00	3.8500	1.1404	77.0٪	١١
٨٠	6.00	1.00	3.8900	1.2544	77.8٪	٩
٨١	5.00	1.00	3.7300	1.2701	74.6٪	١٢
٨٢	5.00	1.00	3.9100	1.2317	78.2٪	٨
٨٣	5.00	2.00	4.4400	0.8080	88.8٪	٢
		جميع فقرات المحور	4.007	1.293	80.15	

ويوضح الجدول رقم (٢١) الإجابات عن أسئلة المتغيّر الخامس، والتي تتضمن قيم كل من المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلىٰ وأدنىٰ إجابة، ونسبة التأثير، بالإضافة إلىٰ ترتيب أهميّة كل سؤال، والتي تعتمد بالدرجة الأولىٰ علىٰ نسبة التأثير. لقد أظهرت وجهة نظر الفئة المشاركة حول إجابات الفقرة رقم (٦٧) أنها تؤثر بدرجة قوية أو عالية جدًّا وبنسبة أهميّة (٩١.٢٠٪)، ومتوسط حسابي (٤.٥٦)، والتي تقع ضمن الفئة (٨٠٪- ١٠٠ ٪)، وهذه النسبة هي أعلىٰ نسبة وردت ضمن إجابات كافة أسئلة المجموعة التي تشير إلىٰ من وجهة نظر المبحوثين، والتي تتعلّق بالمعوّقات التي تتعلّق بخلفية عضو مجلس النواب المهنية والثقافية، والتي أخذت نسبة أهميّة عالية جدًّا، وكذلك أظهرت الفقرة (٨٣)، الواردة ضمن الجدول رقم (١٠) أن المتوسط الحسابي بلغ (٤.٤٤)، وبأهميّة نسبية بلغت (٨٨.٨٪)، والتي

تشكل أهميّة عالية جدًّا أو قوية جدًّا، من وجهة نظر العيّنة المبحوثة، والتي تتعلّق بانشغال أعضاء مجلس النواب بالقضايا الداخلية إرضاء لناخبيهم؛ ما قد يؤثر علىٰ اهتمامهم بقضايا السياسة الخارجيّة. يليها في درجة الأهميّة الفقرات: (68، ٧٥، ٨٢) وبدرجة أهميّة (٧٨.٢٠٪)، والتي تقع ضمن فئة (٦٠٪ - ٨٠٪)، أو ضمن الفترة (٣- ٤) بحسب مقياس (ليكرت) المستخدم، وبمتوسط حسابي (٣.٩١) يزيد علىٰ (٣)، وهو المقياس المعتمد في هذه الدّراسة، وهذه الفقرات تتعلّق بكل من معوّقات تتعلق بدرجة المهارة التي يتمتّع بها عضو مجلس النواب، والشعور بعدم قدرة مجلس النواب الأردني علىٰ التأثير في السياسة الخارجيّة للدولة الأردنيّة، ووجود قيود دستورية تحدد دور مجلس النواب في قبول أو رفض المعاهدة أو الاتفاقية علىٰ التوالي كما هو وارد في الجدول رقم (١١)، لقد حصلت الفقرة رقم (٧٤) علىٰ أدنىٰ نسبة تأثير في قياس درجة وجود ضغوط حكومية علىٰ أعضاء مجلس النواب الأردني، من وجهة نظر المشاركين كفئة واحدة، بمعنىٰ أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (٣.٧٢) وبأهميّة نسبية (٧٤.٤٠٪)، وتتعلق بوجود ضغوط حكومية علىٰ أعضاء مجلس النواب الأردني، والتي تندرج ضمن محور معوّقات مجلس النواب في إطار الدبلوماسيّة البرلمانيّة، والتي تحول دون إحداث تأثير في السياسة الخارجيّة الأردنيّة، كما نلاحظ أن المتوسط العام لجميع فقرات المحور الثالث والتي تتضمن الفقرات (٦٧) ولغاية (٨٣) بلغ (٤.٠٠٧)، وبأهميّة نسبية (٨٠.١٥٪)، في حين أن الانحراف المعياري بلغ (١.٢٩٣)، وبالتالي يكون الانحراف المعياري أقل من نصف المتوسط الحسابي لهذه المجموعة؛ ما يعني عدم وجود تشتّت في الإجابات حول هذه الفقرات، كما يتضح من الجداول أرقام (١٥)، و (١٦) . وبشكل عام، نلاحظ أن جميع نسب التأثير(الأهميّة) المستخرجة لكافة

فقرات المحور الثالث هي أكبر من (٦٠٪)، وهو المقياس المعتمد في الدّراسة؛ ما يعني أن الفئة المشمولة في الدّراسة تشير إلىٰ أن درجة وجود معوّقات مجلس النواب في إطار الدبلوماسيّة البرلمانيّة، والتي تحول دون إحداث تأثير في السياسة الخارجيّة الأردنيّة عالية جدًّا .

جدول رقم (٢٢)

اختبار (One Sample T test) لمحور معوّقات تواجه مجلس النواب في إطار الدبلوماسيّة البرلمانيّة التي تحول دون إحداث تأثير في السياسة الخارجيّة الأردنيّة.

المحسوبة (T)	الجدولية (T)	Sig.2-talied	نتيجة الفرضية العدمية
10.188	١.٩٨٤	٠.٠٠٠	رفض الفرضية العدمية

وللتأكد من صحة هذه النتيجة استخدم الباحث اختبار(One Sample T-test) كما يتضح من الجدول رقم (٢٢)؛ إذ نجد من مطالعة نتائج الحاسوب في الجدول أن قيمة (T) المحسوبة = (١٠.١٨٨) وهي أكبر من الجدولية (١.٩٨٤)، كما أن مستوىٰ الدلالة المحسوب (٠.٠٠٠) أقل من (٥٪)، وبما أن قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية العدمية (H03) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، أو قيمة مستوىٰ الدلالة المحسوبة أكبر من (٥ ٪)، ويتم قبول الفرضية البديلة عندما تكون القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، أو قيمة مستوىٰ الدلالة المحسوبة أقل من (٥٪)، وبناء علىٰ القاعدة السابقة، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يعني أن درجة وجود معوّقات مجلس النواب في إطار الدبلوماسيّة البرلمانيّة، والتي تحول دون إحداث تأثير في السياسة الخارجيّة الأردنيّة كانت عالية جدًّا .

الفرضية السادسة ($H0_6$): لا يوجد مستقبل للدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في ظلّ الظروف الراهنة.

عرض البيانات: تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من (84) ولغاية (95) من أسئلة القسم الثاني (المحور السادس) من الاستبانة التي يمكن تلخيص إجابات فقراتها من قبل عيّنة الدّراسة كما في الجدول رقم (٢٣) التالي:

جدول رقم (٢٣)

إجابة فقرات محور مستقبل الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في ظلّ الظروف الراهنة

الرقم	فقرة المحور	ليست ناجحة	بشكل قليل	بشكل متوسط	بشكل كبير	بشكل كبير جدًّا
٨٤	نجحت الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في إيجاد حلول أو تحضير الأرضية للقضايا التي تعاملت معها.	٢ ٪٢	١٧ ٪١٧	٠ ٪٠	١٨ ٪١٨	٦٣ ٪٦٣
٨٥	تحقق الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة نجاحات لا بأس بها رغم التحديات الراهنة.	٦ ٪٦	١٦ ٪١٦	٠ ٪٠	١٢ ٪١٢	٦٦ ٪٦٦
٨٦	هناك استمرارية في مساهمة الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في تذليل التحديات التي تواجه المنطقة العربيّة.	٢ ٪٢	٨ ٪٨	٠ ٪٠	٣٠ ٪٣٠	٦٠ ٪٦٠
٨٧	تفعيل دور مجلس النواب الرقابي على وزارة الخارجيّة وشؤون المغتربين.	٢ ٪٢	٢٤ ٪٢٤	٠ ٪٠	٢٣ ٪٢٣	٥١ ٪٥١

الرقم	فقرة المحور	ليست ناجحة	بشكل قليل	بشكل متوسط	بشكل كبير	بشكل كبير جدًّا
٨٨	يصر مجلس النواب علىٰ إلزام الحكومة بقراراته المتعلقة بالسياسة الخارجيّة، وإلزام الحكومة بتنفيذها.	٢ ٪٢	١٢ ٪١٢	٠ ٪٠	٢٤ ٪٢٤	٦٢ ٪٦٢
٨٩	إعطاء دور أكبر لمجلس النواب في دراسة المعاهدات والاتفاقيات قبل التصويت عليها.	٢ ٪٢	٩ ٪٩	٠ ٪٠	٢١ ٪٢١	٦٨ ٪٦٨
٩٠	ضرورة دعم أعضاء مجلس النواب من خلال كوادر مؤهلة وباحثين متخصصين في الشؤون الخارجيّة.	٢ ٪٢	٩ ٪٩	٠ ٪٠	٢٣ ٪٢٣	٦٦ ٪٦٦
٩١	يعتمد مجلس النواب في تشكيل الوفود البرلمانيّة علىٰ خبرة وكفاءة عضو مجلس النواب.	٦ ٪٦	٥ ٪٥	٠ ٪٠	٢٠ ٪٢٠	٦٩ ٪٦٩
٩٢	تفعيل دور لجنة الشؤون الخارجيّة النيابية في تنمية العلاقات البرلمانيّة الخارجيّة.	٦ ٪٦	٥ ٪٥	٠ ٪٠	٢٤ ٪٢٤	٦٨ ٪٦٨
٩٣	تفعيل دور لجان الأخوّة البرلمانيّة العربيّة في تنمية العلاقات البرلمانيّة مع الدول العربيّة الشقيقة.	٣ ٪٣	٨ ٪٨	٠ ٪٠	٢١ ٪٢١	٦٨ ٪٦٨
٩٤	تفعيل دور جمعيات الصداقة البرلمانيّة في تنمية العلاقات البرلمانيّة مع الدول الأجنبية	٣ ٪٣	١١ ٪١١	٠ ٪٠	٦ ٪٦	٨٠ ٪٨٠

الرقم	فقرة المحور	ليست ناجحة	بشكل قليل	بشكل متوسط	بشكل كبير	بشكل كبير جدًا
	الصديقة.					
٩٥	تنشط الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في إيجاد الحلول للأزمات المنطقة العربيّة.	٣ ٣٪	٥ ٥٪	٠ ٠٪	١٣ ١٣٪	٧٩ ٧٩٪

جدول رقم (٢٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور مستقبل الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في ظل الظروف الراهنة.

رقم الفقرة	أعلىٰ إجابة	أدنىٰ إجابة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهميّة النسبية	الترتيب
٨٤	5	2	4.42	0.843	88.40٪	10
٨٥	5	2	4.38	0.9617	87.60٪	11
٨٦	5	2	4.48	0.7314	89.60٪	8
٨٧	5	2	4.23	0.886	84.60٪	12
٨٨	5	2	4.46	0.7839	89.20٪	9
٨٩	5	2	4.55	0.7437	91.00٪	7

٩٠	5	2	4.53	0.7447	90.60٪	5
٩١	5	2	4.52	0.8466	90.40٪	6
٩٢	5	2	4.57	0.7283	91.40٪	3
٩٣	5	2	4.54	0.7709	90.80٪	4
٩٤	5	2	4.63	0.7997	92.60٪	2
٩٥	5	2	4.68	0.709	93.60٪	1
جميع الفقرات			٤.٤٩٩	0.1138	89.98٪	

ويوضح الجدول رقم (٢٤) الإجابات عن أسئلة المتغيّر السادس، والتي تتضمن قيم كل من المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلىٰ وأدنىٰ إجابة، ونسبة التأثير، بالإضافة إلىٰ ترتيب أهميّة كل سؤال، والتي تعتمد بالدرجة الأولىٰ علىٰ نسبة التأثير. لقد أظهرت وجهة نظر الفئة المشاركة حول إجابات الفقرة رقم (٩٥) أنها تؤثر بدرجة قوية أو عالية جدًّا وبنسبة أهميّة (٩٣.٦٪)، ومتوسط حسابي (٤.٦٨) يقع ضمن الفئة (٨٠٪- ١٠٠ ٪)، وهذه النسبة هي أعلىٰ نسبة وردت ضمن إجابات كافة أسئلة المجموعة التي تقيس فقرات محور مستقبل الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في ظلّ الظروف الراهنة؛ إذ إن هذه الفقرة تتعلق بنشاط الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في إيجاد الحلول للأزمات المنطقة العربيّة من وجهة نظر عضو مجلس النواب نفسه، يلي هذه الفقرة في الأهميّة الفقرة رقم (٩٤) ذات المتوسط الحسابي (٤.٦٣)، والذي يزيد علىٰ (٣)، وهو المقياس المعتمد في هذه الدّراسة،

بأهميّة نسبية (٩٢.٦٠٪)، والتي تشير إلىٰ تفعيل دور جمعيات الصداقة البرلمانيّة في تنمية العلاقات البرلمانيّة مع الدول الأجنبية الصديقة. وبنسبة قبول عالية جدًّا ضمن أفراد عيّنة الدّراسة، والتي تقع ضمن فئة (٨٠٪ - ١٠٠٪)، أو ضمن الفترة (٤ - ٥) بحسب مقياس (ليكرت) المستخدم.

لقد حصلت الفقرة رقم (٨٧) علىٰ أدنىٰ نسبة تأثير في قياس من وجهة نظر المشاركين كفئة واحدة، بمعنىٰ أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (٤.٢٣) وبأهميّة نسبية (٨٤.٦٠٪)، وتتعلق هذه بتفعيل دور مجلس النواب الرقابي علىٰ وزارة الخارجيّة وشؤون المغتربين، وبالرجوع إلىٰ جميع فقرات المحور، نلاحظ أن المتوسط العام لجميع الفقرات (٨٤) ولغاية (٩٥) بلغ (٤.٤٩٩)، وبأهميّة نسبية (٨٩.٩٨٪)، في حين أن الانحراف المعياري بلغ (٠.١١٣٨)، وبالتالي يكون الانحراف المعياري أقل من نصف المتوسط الحسابي لهذه المجموعة؛ ما يعني عدم وجود تشتّت في الإجابات حول هذه الفقرات، كما يتضح من الجدول رقم (١٩) أن جميع نسب التأثير(الأهميّة) المستخرجة لهذه الأسئلة، تقع ضمن الفئة (٨٠٪- ١٠٠٪) من مقياس (ليكرت) أيضًا.

مما سبق، نجد أن العوامل المتعلقة بقياس مستقبل إلىٰ الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في ظلّ الظروف الراهنة لها نسبة تأثير قوية جدًّا من وجهة نظر عيّنة البحث، حيث تراوح المتوسط الحسابي لجميع الإجابات ما بين (٤.٢٣ – ٤.٦٨)، وهي تزيد علىٰ المقياس المعتمد في هذه الدّراسة وهو (٣)، وكان مستوىٰ التأثير أكبر من (٦٠٪).

جدول رقم (٢٥)

اختبار (One Sample T test) لمحور مستقبل الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في ظلّ الظروف الراهنة.

المحسوبة (T)	الجدولية (T)	Sig.2-talied	نتيجة الفرضية العدمية
22.391	1.984	٠.٠٠٠	رفض الفرضية العدمية

وللتأكد من صحة هذه النتيجة استخدم الباحث اختبار(One Sample T-test) كما يتضح من الجدول رقم (٢٥)؛ إذ نجد من مطالعة نتائج الحاسوب في الجدول أن قيمة(T) المحسوبة = (22.391) وهي أكبر من الجدولية (١.٩٨٤)، كما أن مستوىٰ الدلالة المحسوب (٠.٠٠٠) أقل من (٥ ٪)، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (H06) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، أو قيمة مستوىٰ الدلالة المحسوبة أكبر من (٥ ٪)، ويتم قبول الفرضية البديلة عندما تكون القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، أو قيمة مستوىٰ الدلالة المحسوبة أقل من (٥٪)، وبناء علىٰ القاعدة السابقة، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يعني أنه: يوجد مستقبل قوي جدًّا للدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في ظلّ الظروف الراهنة .

ملخص النتـــائج :

بعد دراسة وتحليل الاستبانة وإثبات الفرضيات اللازمة، يمكن التوصل إلى النتائج التالية :

أولًا). يتمثّل المستوىٰ العلمي لأغلبية أفراد عيّنة الدّراسة بالشهادة الجامعية الأولىٰ (٤٥٪)، وهناك (١١ ٪) كانت مؤهلاتهم العلمية توجيهي فما دون، أما الدّراسات العليا (الدبلوم العالي، والماجستير، والدكتوراه) فشكّلت نسبتهم (٤٤٪)، وبالتالي نلاحظ أن أفراد العيّنة ممن يتصفون بالتأهيل العلمي الكافي، والذي يمكّنهم من مناقشة القضايا المختلفة بكل فاعلية وكفاءة، كما أن (٨٣٪) هم من الذكور، وهذا يعني أن نسبة تمثيل الإناث منخفضة (١٧٪)؛ ما يتطلّب توعية المجتمع بخصوص انتخاب الكثير من الإناث، حيث إن هذه الفئة تمثل أكثر من نصف المجتمع .

ثانيًا). سنوات الخبرة لأفراد العيّنة متفاوته، حيث إن (٨٨ ٪) خبرتهم العملية تزيد علىٰ (١٥) سنة، الأمر الذي يدل علىٰ أنهم ذوو قدرة كافية للإجابة عن فقرات الاستبانة بدقة وموضوعية، في حين أن (٥٪) يتمتعون بخبرة (٥) سنوات فما دون، وهذا يعني أن أفراد العيّنة خبراتهم مقبولة؛ ما ينعكس إيجابًا علىٰ الأداء في المجلس بشكل عام .

ثالثًا). شكلت نسبة عيّنة الدّراسة الذين يقيمون في المدن ما نسبته (٦١٪)، وذلك نظرًا لتركز السكان في المدن، في حين أن (٣٩٪) كان مكان إقامتهم إما في الريف (١٩٪)، أو البادية (١٢٪)، أو المخيمات (٨٪)، ويمكن القول أن تركّز السكان في المدن أساسه البنية التحتية والاستثمارات المركزة في هذه المدن، ولا بدّ من إعطاء

الأهميّة للأرياف والبوادي والمخيمات أسوة بالمدن الأردنيّة الأخرىٰ. وأن (٢٦٪) من عيّنة الدّراسة يجيدون لغات أجنبية، منهم(٢٥٪) يجيدون اللغة الإنجليزية، بينما (٧٤٪) لا يجيدون أي لغة أجنبية أخرىٰ، إلا أن وجود نواب يجيدون لغات أجنبية يعدّ أمرًا مهمًّا ينعكس إيجابًا علىٰ أداء العضو نفسه؛ ما يؤثر في المجمل علىٰ أداء مجلس النواب بشكل عام؛ لأن المشاركة للوفود الأجنبية يتطلّب إجادة اللغة الأجنبية.

رابعًا) شكّلت اللجان المتخصصة في الدبلومسية البرلمانيّة التي يشترك فيها معظم أعضاء عيّنة الدّراسة نسبة كبيرة، حيث إن (٩١) عضوًا لديهم ارتباطات مع لجان الأخوّة البرلمانيّة العربيّة، و (٩٠) في لجان جمعيات الصداقة البرلمانيّة، و (٣) في لجنة فلسطين النيابية، أما لجنة الشؤون الخارجيّة فتتكون فقط من(٥٪) من العيّنة، وأن الكثير منهم، أيضًا مشاركون في عضوية لجان متخصصة بالدبلوماسيّة البرلمانيّة، وأن هناك (٩١) لجنة تحت مسمّىٰ لجان الأخوّة البرلمانيّة العربيّة، و(٩٠) لجنة تندرج تحت مسمّىٰ جمعيات الصداقة البرلمانيّة، واتّضح، كذلك من عيّنة الدّراسة أن (٩٩٪) شاركوا في وفود رسمية خارجية وبواقع مشاركة واحدة أو أكثر، بينما (٩٥٪) منهم شارك في أربع زيارات فأكثر، وأن (٧١٪) من أفراد العيّنة هم ممثلون لأول مرّة في مجلس النواب، وأن (٢٩٪) لأكثر من مرّة؛ ما يعني أن هناك خبرة لدىٰ نسبة (٢٩٪) من أعضاء العيّنة بخصوص العمل النيابي .

خامساً). تم رفض الفرضية العدمية الأولىٰ (H01) : والتي تنص علىٰ أنه لا يوجد إطار مؤسسي، وبالتالي يوجد إطار مؤسسي للدبلوماسية البرلمانيّة الأردنيّة .

سادساً). بخصوص محور الإطار المؤسسي للدبلوماسية البرلمانيّة الأردنيّة، تبيّن أن ممارسة الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة من خلال إطار مؤسسي محدّد بموجب نصوص الدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب تتم بشكل عالٍ جدًّا أو قوي جدًّا، كما تعمل الدبلوماسيّة البرلمانيّة علىٰ تنظيم العلاقة مع الاتحادات والجمعيات البرلمانيّة الإقليمية والدولية بشكل عالٍ أو عالٍ جدًّا، يليها في درجة الأهميّة لجان الأخوّة البرلمانيّة العربيّة التي تساعد علىٰ تمتين العلاقات البرلمانيّة مع برلمانات الدول العربيّة الشقيقة .

سابعًا). لقد كانت أدنىٰ نسبة تأثير في قياس درجة وجود محاور للإطار المؤسسي للدبلوماسية الأردنيّة من وجهة نظر المشاركين كفئة واحدة لجميع الفقرات (١) ولغاية (١٩) بلغ (٣.٩٢)، وبأهميّة نسبية (٧٨.٤٪)، كما أن جميع العوامل المتعلقة بقياس درجة وجود محاور للإطار المؤسسي للدبلوماسية الأردنيّة لها نسبة تأثير قوية من وجهة نظر عيّنة البحث، حيث تراوح المتوسط الحسابي لجميع الإجابات ما بين (٣.٨٢-٤.٠٩)، وهي تزيد علىٰ المقياس المعتمد في هذه الدّراسة وهو (٣)، وكان مستوىٰ التأثير أكبر من (٦٠٪).

ثامنًا). تم رفض الفرضية الثانية ($H0_2$) التي تشير إلىٰ **أن** أولويات الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ الصعيدين: الإقليمي والدولي ضعيفة، كما أن درجة أولوية الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة لإنجاز التكامل والتعاون مع المنظمات السياسية الإقليمية والدولية هي كبيرة جدًّا، يليها في درجة الأهميّة أولوية اهتمام الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في تنمية العلاقات البرلمانيّة مع الدول الصديقة احتلت نسبة قبول

عالية جدًّا ضمن أفراد عيّنة الدّراسة، ونسبة أهميّة (٨٢.٢٠٪)، والتي تتعلّق، أيضًا بالأولويات المرتبطة باهتمام الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة بنشر مبادئ السلام والأمن الدوليين، حيث يتبيّن أن هناك اهتمامًا عاليًا، أيضًا في هذه الأولوية .

تاسعًا). لقد حصلت الفقرة التالية علىٰ أدنىٰ نسبة تأثير في قياس درجة الأولوية في الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ الصعيدين: الإقليمي والدولي من وجهة نظر المشاركين كفئة واحدة، بمعنىٰ أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (٣.٨٠) وبأهميّة نسبية (٧٦.٠٠٪)، وتتعلّق بقياس درجة أولوية الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة لإنجاز التكامل والتعاون مع التكتلات الاقتصادية في مواجهة الأوبئة والأمراض.

عاشرًا). أظهر المتوسط العام لجميع الفقرات (٢٠) ولغاية (٣٥) بلغ (٣.٩٦٥)، وبأهميّة نسبية (٧٩.٣٠٪)، في حين أن الانحراف المعياري بلغ (١.٠٥٤)، كما أن جميع العوامل المتعلقة بقياس درجة الأولوية في الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ الصعيدين: الإقليمي والدولي لها نسبة تأثير قوية من وجهة نظر عيّنة البحث، حيث تراوح المتوسط الحسابي لجميع الإجابات ما بين (٣.٨٠-٤.٢٨)

حادي عشر). تم رفض الفرضية الثالثة ($H0_3$) العدمية والتي تنصّ علىٰ أنه: يتصف النشاط الدبلوماسي البرلماني الأردني علىٰ الصعيد الإقليمي والدولي خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠) بأنه غير فعّال تم رفضها، واختيار البديلة التي تشير إلىٰ أن النشاط الدبلوماسي البرلماني الأردني علىٰ الصعيد الإقليمي والدولي خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠) بأنه فعّال.

ثاني عشر). كما أظهرت وجهة نظر الفئة المشاركة حول إجابات أرقام الفقرات (٥٦، ٥٥) أنها تؤثر بدرجة قوية أو عالية جدًّا وبنسبة أهميّة (٩٢٪)، و(٪٩١.٨٠) ومتوسط حسابي (٤.٦٠)، (٤.٥٩) علىٰ التوالي، والتي يقع كل منهما ضمن الفئة (٨٠٪- ١٠٠ ٪)، وهذه النسبة هي أعلىٰ نسبة وردت ضمن إجابات كافة أسئلة المجموعة من وجهة نظر المبحوثين؛ أي: أن الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة دعت البرلمانات العربيّة الشقيقة لإنشاء تحالف اقتصادي عربي لمواجهة تداعيات أزمة كورونا. وكذلك أسهمت الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في بلورت الموقف الأردني في التدخل التركي بالشأن الليبي، وذلك من خلال الفقرات (٥٦)، (٥٥) علىٰ التوالي والواردة ضمن الجدول رقم (٩)، وكذلك الجدول رقم (١٠) بشكل عالٍ جدًّا أو قوي جدًّا، من وجهة نظر العيّنة المبحوثة، يليها في درجة الأهميّة الفقرة رقم (٥٢) وبدرجة أهميّة (٩١.٢٠٪)، والتي تقع ضمن فئة (٨٠٪ - ١٠٠٪)، أو ضمن الفترة (٤- ٥) حسب مقياس (ليكرت) المستخدم، وبمتوسط حسابي (٤.٥٦) يزيد علىٰ (٣)، وهو المقياس المعتمد في هذه الدّراسة، وهذه الفقرة تتعلّق بمساهمة الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في بلورت الموقف الأردني في النزاعات المتعلقة بالشأن السوداني، في حين يرىٰ المبحوثون أن الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة قامت بإدانة التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول العربيّة كما هو وارد في الفقرة رقم (٥٠)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٥٠٧)، وبأهميّة نسبية (٩٠.١٪)، وأن الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة عملت علىٰ شجب عبث إثيوبيا بنهر النيل في جمهورية مصر العربيّة بحسب ما أشارت اليه الفقرة رقم (٥١)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٤٥٨) وبأهميّة نسبية (٨٩.٢٪) كما هو وارد في الجدول رقم (١٠) .

ثالث عشر). حصلت الفقرة رقم (٤٦) علىٰ أدنىٰ نسبة تأثير في قياس درجة النشاط الدبلوماسي البرلماني الأردني علىٰ الصعيد الإقليمي والدولي خلال الفترة(٢٠١٦-٢٠٢٠)؛ أي: أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (٣.٧٣) وبأهميّة نسبية (٧٤.٦٪)، وتتعلق بعمل الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة التي تركز علىٰ شرح موقف الأردن الرافض للاعتراف الأمريكي بسيادة إسرائيل علىٰ أراضي الجولان العربيّة السورية. كما أن المتوسط العام لجميع فقرات المحور الثالث والتي تتضمن الفقرات (٣٦) ولغاية (٥٦) بلغ (٣.٨٤٣) وبأهميّة نسبية (٧٦.٨٧٪) .

رابع عشر). العوامل المتعلقة بقياس درجة النشاط الدبلوماسي البرلماني الأردني علىٰ الصعيد الإقليمي والدولي خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠). نسبة تأثير قوية من وجهة نظر عيّنة البحث، حيث تراوح المتوسط الحسابي لجميع الإجابات ما بين (٣.٧٣-٤.٦٠)، وهي تزيد علىٰ المقياس المعتمد في هذه الدّراسة وهو (٣)، وكان مستوىٰ التأثير أكبر من (٦٠٪).

خامس عشر). تم رفض الفرضية الرابعة (H04) العدمية، والتي تنصّ علىٰ أن الدور الذي تلعبه الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ صعيد الدبلوماسيّة الرسمية ضعيف، بمعنىٰ أنه تم قبول الفرضية البديلة؛ ما يعني أن الدور الذي تلعبه الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ صعيد الدبلوماسيّة الرسمية قويّ أو فعّال .

سادس عشر). إن أعلىٰ نسبة وردت ضمن إجابات كافة أسئلة المجموعة التي تقيس الدور الذي تلعبه الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ صعيد الدبلوماسيّة الرسمية من عمل مجلس النواب بالتوازي مع الدبلوماسيّة الرسمية في تحقيق أهداف السياسة

الخارجيّة الأردنيّة من وجهة نظر عضو مجلس النواب نفسه، يليها الفقرات أرقام (٦٣، ٦٤) ذات المتوسط الحسابي (٤.٥٨)، والتي تشير إلىٰ أنه لدىٰ مجلس النواب القدرة علىٰ الوقوف علىٰ الحقائق والمساهمة بطريقة مباشرة في التأثير علىٰ الحكومة لإصدار قرارات سياسية، وأن قرارات الدبلوماسيّة الرسمية مبنية علىٰ تبادل المعلومات بين الحكومة ومجلس النواب لتعزيز المصلحة الوطنية علىٰ التوالي، وبنسبة قبول عالية جدًّا ضمن أفراد عيّنة الدّراسة، حيث إن درجة الأهميّة بلغت (٩١.٦٪)، والتي تقع ضمن فئة (٨٠٪ - ١٠٠٪) .

سابع عشر). لقد حصلت الفقرة رقم (٥٧) علىٰ أدنىٰ نسبة تأثير في قياس من وجهة نظر المشاركين كفئة واحدة، بمعنىٰ أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (٣.٠٢)، وبأهميّة نسبية (٦٠.٠٤٪)، وتتعلق بقياس درجة الدور الذي تلعبه الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ صعيد الدبلوماسيّة الرسمية، وتختص هذه الفقرة بأن الدبلوماسيّة البرلمانيّة تعمل علىٰ دعم مواقف الحكومة والجهود المبذولة في القضايا السياسية، وبالرجوع إلىٰ جميع فقرات المحور، نلاحظ أن المتوسط العام لجميع الفقرات (٥٧) ولغاية (٦٦) بلغ (٤.٣١٠)، وبأهميّة نسبية (٨٦.٢٠٪)، في حين أن الانحراف المعياري بلغ (٠.٦٤٩)، وبالتالي يكون الانحراف المعياري أقل من نصف المتوسط الحسابي لهذه المجموعة؛ ما يعني عدم وجود تشتّت في الإجابات حول هذه الفقرات، كما يتضح من الجدول رقم (١٣) أن جميع نسب التأثير(الأهميّة) المستخرجة لهذه الأسئلة تقع ضمن الفئة (٦٠٪- ٨٠٪) من مقياس (ليكرت) أيضًا .

ثامن عشر). العوامل المتعلقة بقياس الدور الذي تلعبه الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ صعيد الدبلوماسيّة الرسمية لها نسبة تأثير قوية من وجهة نظر عيّنة البحث، حيث تراوح المتوسط الحسابي لجميع الإجابات ما بين (٣.٠٢-٤.٦٢)، وهي تزيد علىٰ المقياس المعتمد في هذه الدّراسة وهو (٣)، وكان مستوىٰ التأثير أكبر من (٦٠٪).

تاسع عشر). تم رفض الفرضية الخامسة ($H0_3$)، والتي تنصّ علىٰ أنه لا يوجد معوّقات تواجه مجلس النواب في إطار الدبلوماسيّة البرلمانيّة، والتي تحول دون إحداث تأثير في السياسة الخارجيّة الأردنيّة، وقبول البديلة؛ ما يعني وجود معوّقات تواجه مجلس النواب في إطار الدبلوماسيّة البرلمانيّة، والتي تحول دون إحداث تأثير في السياسة الخارجيّة الأردنيّة التي تتعلق بخلفية عضو مجلس النواب المهنية والثقافية والتي أخذت نسبة أهميّة عالية جدًّا، وانشغال أعضاء مجلس النواب بالقضايا الداخلية إرضاء لناخبيهم؛ ما قد يؤثر علىٰ اهتمامهم بقضايا السياسة الخارجيّة، يليها في درجة الأهميّة الفقرة ودرجة المهارة التي يتمتع بها عضو مجلس النواب، والشعور بعدم قدرة مجلس النواب الأردني علىٰ التأثير في السياسة الخارجيّة للدولة الأردنيّة، ووجود قيود دستورية تحدّد دور مجلس النواب في قبول أو رفض المعاهدة أو الاتفاقية.

عشرون). لقد حصلت الفقرة التي تتعلق في وجود ضغوط حكومية علىٰ أعضاء مجلس النواب الأردني، والتي تندرج ضمن محور معوّقات مجلس النواب في إطار الدبلوماسيّة البرلمانيّة، والتي تحول دون إحداث تأثير في السياسة الخارجيّة الأردنيّة علىٰ مستوىٰ عالٍ أو أهميّة عالية، كما بلغ المتوسط العام لجميع فقرات المحور

الثالث، والتي تتضمن الفقرات (٦٧) ولغاية(٨٣) بلغ(٤.٠٠٧)، وبأهميّة نسبية (٨٠.١٥)؛ ما يعني أن جميع نسب التأثير(الأهميّة) المستخرجة لكافة فقرات المحور الثالث هي أكبر من(٦٠٪)، بمعنىٰ أن جميع فقرات المحور تشير إلىٰ أن درجة وجود معوّقات مجلس النواب في إطار الدبلوماسيّة البرلمانيّة، والتي تحول دون إحداث تأثير في السياسة الخارجيّة الأردنيّة عالية جدًّا .

واحد وعشرون). تم رفض الفرضية السادسة ($H0_6$) التي تشير إلىٰ أنه لا يوجد مستقبل للدبلوماسية البرلمانيّة الأردنيّة في ظلّ الظروف الراهنة، وتم قبول الفرضية البديلة؛ ما يعني أنه يوجد مستقبل للدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في ظلّ الظروف الراهنة بدرجة عالية جدًّا، من وجهة نظر العيّنة .

اثنان وعشرون). لقد أظهرت وجهة نظر الفئة المشاركة حول إجابات الفقرة رقم (٩٥) أنها تؤثر بدرجة قوية أو عالية جدًّا، وبنسبة أهميّة (٩٣.٦٪)، ومتوسط حسابي (٤.٦٨) يقع ضمن الفئة (٨٠٪- ١٠٠ ٪)، وهذه النسبة هي أعلىٰ نسبة وردت ضمن إجابات كافة أسئلة المجموعة التي تقيس فقرات محور مستقبل الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في ظلّ الظروف الراهنة؛ إذ إن هذه الفقرة تتعلّق بنشاط الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في إيجاد الحلول للأزمات المنطقة العربيّة من وجهة نظر عضو مجلس النواب نفسه، يليها في الأهميّة الفقرة رقم (٩٤) ذات المتوسط الحسابي (٤.٦٣) بأهميّة نسبية (٩٢.٦٠٪)، والتي تشير إلىٰ تفعيل دور جمعيات الصداقة البرلمانيّة في تنمية العلاقات البرلمانيّة مع الدول الأجنبية الصديقة، وبنسبة قبول عالية جدًّا ضمن أفراد عيّنة الدّراسة، والتي تقع ضمن فئة (٨٠٪ - ١٠٠٪)، أو ضمن الفترة (٤- ٥) بحسب مقياس (ليكرت) المستخدم .

ثلاث وعشرون). لقد بلغ المتوسط الحسابي (٤.٢٣) وبأهميّة نسبية (٨٤.٦٠٪)، و يعود إلىٰ الفقرة التي تتعلق بتفعيل دور مجلس النواب الرقابي علىٰ وزارة الخارجيّة وشؤون المغتربين، كما أن المتوسط العام لجميع الفقرات (٨٤) ولغاية (٩٥) بلغ (٤.٤٩٩)، وبأهميّة نسبية (٨٩.٩٨٪)، وأن العوامل المتعلقة بقياس مستقبل الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في ظلّ الظروف الراهنة لها نسبة تأثير قوية جدًّا من وجهة نظر عيّنة البحث، حيث تراوح المتوسط الحسابي لجميع الإجابات ما بين (٤.٢٣ – ٤.٦٨)، وهي تزيد علىٰ المقياس المعتمد في هذه الدّراسة وهو (٣)، وكان مستوىٰ التأثير أكبر من(٦٠٪).

الفصل الرابع

الخاتمة ومناقشة النتائج والتوصيات



أولاً: الخاتمة

وختامًا، يرىٰ المؤلف أن الدبلوماسيّة البرلمانيّة تشكل دورًا بارزًا ومؤثرًا في السياسة الخارجيّة لأي دولة، وتلعب دورًا مساندًا لمؤسسات الدولة المعنية بالشؤون الخارجيّة وفي مقدمتها وزارة الخارجيّة، من خلال وصولها إلىٰ أماكن يصعب علىٰ الدبلوماسيّة الحكومية الوصول إليها؛ وأن الدبلوماسية البرلمانية لمجلس النواب الأردني الثامن عشر كانت ضمن المستوىٰ المطلوب ولكن لم تحقق نتائج كما تحقق الدبلوماسية البرلمانية في الدول الديمقراطية التي يكون للبرلمانات بها دور حقيقي في السياسة الخارجية علىٰ أساس أنها شريك حقيقي لا شكلي، فالدبلوماسيّة البرلمانيّة تتمكّن من زيادة التنسيق والتعاون المشترك مع البرلمانات في كافة دول العالم سواء بصفة منفردة أو علىٰ مستوىٰ الاتحادات البرلمانيّة، ولعل ما يعطي للدبلوماسية البرلمانيّة هذا الدور البارز هو تعدّد الألوان الفكرية والحزبية لأعضاء البرلمان، وهو ما يتطلب زيادة الاهتمام بهذا الدور من خلال دعم وتعزيز قدرات المجالس النيابية وإدخال الإصلاحات اللازمة، وزيادة مهام وصلاحيات اللجان الدائمة لتقوم بالدور الأمثل في الإطار الدبلوماسي البرلماني، بالإضافة إلىٰ تفعيل التعاون والتنسيق بين المجالس النيابية ومؤسسات الدبلوماسيّة والشؤون الخارجيّة الحكومية كوزارة الخارجيّة ومجلس الوزراء، بالإضافة إلىٰ زيادة التعاون بين مجلسي النواب والأعيان في هذا الشأن.

ثانياً: مناقشة النتائج:

إعتمدت الكتاب علىٰ جزئين الأول نظري من الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة في الدراسة والجزء الثاني ميداني بإستخدام أداة البحث (الإستبانة) وتم تصميمها بمقاييس معينة للإجابة علىٰ أسئلة الدراسة بشكل علمي ممنهج، وقد توصلت هذه الدّراسة إلىٰ عدد من النتائج في جانبيها النظري والميداني، **ومن أبرز هذه النتائج ما يلي:**

أ. نتائج الجانب النظري:

١. أشارت الدّراسة إلىٰ أن الدبلوماسيّة البرلمانيّة هي أداة لتعزيز وتدعيم نشاط الدول وعلاقاتها وسياساتها الخارجيّة، وتعبّر عن كافة الأنشطة الدبلوماسيّة التي يقوم بها أعضاء البرلمانات أو المجالس التشريعية، بهدف تعزيز العلاقات الدولية، وتحقيق المصلحة للشعوب والدولة بشكل عام، وأنها تتجلّىٰ بصورة واضحة في اجتماعات ولقاءات أعضاء البرلمان في ما بينهم أولًا، ومع غيرهم من أعضاء البرلمانات الأخرىٰ، لمناقشة القضايا المشتركة، كما أن اتّباع أساليب التحاور والتفاوض والاقناع يلعب دورًا أساسيًّا في النشاط الدبلوماسي البرلماني، بهدف الوصول إلىٰ أوجه التوافق علىٰ القضايا المطروحة للنقاش، وصياغة أي قرار أو توصية بهذا الشأن؛ فالنشاط الدبلوماسي البرلماني لا يختلف بأساليبه المتبعة عن النشاط الدبلوماسي التقليدي، من حيث الشكل والأمور الفنية، واتّباع أساليب التفاوض.

٢. أظهرت الدّراسة أن مجالس النواب الأردني سواء المجلس الحالي أو المجالس السابقة، أبدت مساهمة مهمة وبارزة في الشؤون الإقليمية والدولية نتيجة لزيادة المصالح المتبادلة بين دول العالم في المجالات كافة، حيث لعبت المجالس النيابية الأردنيّة دورًا كبيرًا وفعّالًا في مجال الدبلوماسيّة، سواء عبر المنتديات والمؤتمرّات البرلمانيّة الدولية، أو من خلال عضويتها في الاتحادات والجمعيات البرلمانيّة علىٰ المستويين: الإقليمي والدولي، وبالتالي أصبحت الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة أحد عناصر الدبلوماسيّة الأردنيّة الفاعلة، نظرًا للتطور الكبير الذي شهده العمل البرلماني في الحقل السياسي الخارجي، وفي مختلف القضايا العربيّة والدولية، وأن مجلس النواب الثامن عشر أبلىٰ بلاءً حسنًا في نشاطاته الدبلوماسيّة الخارجيّة، سواء علىٰ مستوىٰ رئيس المجلس، أو علىٰ مستوىٰ رؤساء وأعضاء لجانه الدائمة، خاصة لجنة الشؤون الخارجيّة، ولجنة فلسطين النيابية، من خلال المشاركة في المؤتمرّات الدولية وعقد اللقاءات وإجراء الزيارات الخارجيّة بهدف تعزيز التعاون الثنائي بين الأردن ودول العالم، والمساهمة في حلّ الأزمات الدولية، خاصة العربيّة منها.

٣. أظهرت الدّراسة أن النظام الداخلي لمجلس النواب يؤكد الدور الدبلوماسي للبرلمان الأردني، فهو شريك وداعم للدبلوماسية الحكومية، ويلعب دورًا بارزًا في السياسة الخارجيّة للدولة الأردنيّة.

٤. بيّنت هذه الدّراسة أن مجلس النواب الثامن عشر شهد نشاطًا دبلوماسيًّا بارزًا خلال الفترة من عام(٢٠١٦) وحتىٰ العام(٢٠٢٠)، تمثّل بقيام أعضاء الكتل واللجان النيابية بزيارات خارجية والمشاركة في الكثير من الفعاليات

والمؤتمرّات الدولية بهدف تعزيز سبل التعاون بين المملكة الأردنيّة الهاشمية ودول العالم الشقيقة والصديقة، بالإضافة إلىٰ المشاركة في المؤتمرّات الداعمة للقضايا العربيّة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وأزمات الدول العربيّة وما خلّفتها من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية، ومن أبرزها مشكلة اللجوء السوري إلىٰ الأراضي الأردنيّة.

٥. بيّنت هذه الدّراسة أن مجلس النواب الأردني الثامن عشر سجّل مواقف عديدة، أبرزت بوضوح دوره في إطار الدبلوماسيّة البرلمانيّة، في ما يتعلّق بمواقفه تجاه قضايا وأزمات الربيع العربي التي عصفت بالكثير من الدول العربيّة وفي مقدمتها سوريا وليبيا، باعتبار أنها من الدول العربيّة التي ما زالت حتىٰ يومنا هذا تعاني من تداعيات والآثار السلبية للأحداث التي مرت بها، من خلال قيام رئيس مجلس النواب واللجان الدائمة، خاصة لجنة الشؤون الخارجيّة ولجان الأخوّة وجمعيات الصداقة البرلمانيّة بالكثير من النشاطات، والمشاركة في الكثير من المؤتمرّات الدولية التي عقدت لمناقشة مثل هذه القضايا، بالإضافة إلىٰ عقد الكثير من اللقاءات مع أعضاء البرلمانيات العربيّة بصفة مستقلة، أو ضمن مظلة الاتحاد البرلماني العربي.

٦. أشارت الدّراسة إلىٰ أن الحراك الدبلوماسي البرلماني النشط لمجلس النواب الأردني يؤسس لرؤية جديدة بالعمل الدبلوماسي والتعاون مع البرلمانات العربيّة، سواء بصفة مستقلة، أو تحت مظلة الاتحاد البرلماني العربي، وهي رؤية تتوافق مع الموقف الأردني الرسمي والشعبي، وذلك بإعادة التركيز وتعزيز الجهود المبذولة تجاه القضية الفلسطينية ووضعها من جديد كقضية مفصلية،

ولفت الانتباه لما يجري التخطيط له من خطط مشبوهة ومجحفة بحقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها خطة السلام الأمريكية المعروفة بصفقة القرن، وهذا ما تم التأكيد عليه في الكثير من المناسبات من خلال زيادة التعاون العربي المشترك مع البرلمانات العربيّة، والعمل علىٰ إعادة القضية الفلسطينية إلىٰ مسارها الصحيح عربيًّا.

١. **نتائج الدّراسة الميدانية:** بيّنت الدّراسة وجود إطار مؤسسي للدبلوماسية البرلمانيّة الأردنيّة، حيث أظهرت النتائج موافقة عيّنة الدّراسة وبأهميّة نسبية بلغت(٦٨٪) علىٰ هذا المحور، وهو ما يؤكد أن ممارسة الدبلوماسيّة البرلمانيّة تتم من خلال إطار مؤسسي محدّد بموجب نصوص الدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب، وهي تعمل علىٰ تنظيم العلاقة مع الاتحادات والجمعيات البرلمانيّة الإقليمية والدولية، بالإضافة إلىٰ موافقة عيّنة الدّراسة وبذات النسبة تقريبًا علىٰ دور اللجان الدائمة في مجلس النواب، كلجنة الشؤون الخارجيّة، ولجنة فلسطين النيابية، بالإضافة إلىٰ لجان الأخوة وجمعيات الصداقة البرلمانيّة في تعزيز مفهوم الدبلوماسيّة البرلمانيّة، وهي من أبرز أوجه النشاط الدبلوماسي للبرلمان الأردني. وقد جاءت هذه النتيجة متوافقة مع النتائج التي توصّلت إليها دراسة أبو النور (٢٠١٦)، والتي أشارت إلىٰ أن البرلمان الفلسطيني يمارس النشاط الدبلوماسي من خلال الكثير من الأوجه، والمتمثلة في الجولات والزيارات الخارجيّة، والمؤتمرّات الخارجيّة، ولجان الصداقة البرلمانيّة.

٢. بيّنت الدّراسة أن العوامل المتعلّقة بقياس درجة الأولوية في الدبلوماسيّة

البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ الصعيدين: الإقليمي والدولي كان لها نسبة تأثير قوية من وجهة نظر أفراد عيّنة الدّراسة، وبأهميّة نسبية تراوحت بين (٨٠٪- ١٠٠٪)، وهو ما يؤكد أن أولوية الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة هي بإنجاز التكامل والتعاون مع المنظمات السياسية الإقليمية والدولية، وتنمية العلاقات البرلمانيّة مع الدول الصديقة، بالإضافة إلىٰ نشر مبادئ السلام والأمن الدوليين.

٣. بيّنت الدّراسة أن النشاط الدبلوماسي البرلماني الأردني علىٰ الصعيد الإقليمي والدولي خلال الفترة(٢٠١٦-٢٠٢٠) اتسم بالفعالية. حيث كان هناك توافق كبير من وجهة نظر أفراد عيّنة الدّراسة علىٰ هذا المحور، وبأهميّة نسبية تراوحت بين (٨٠٪- ١٠٠٪)، وهو ما أكده النشاط الدبلوماسي البرلماني الأردني من خلال دعوة البرلمان الأردني الثامن عشر البرلمانات العربيّة الشقيقة لإنشاء تحالف اقتصادي عربي لمواجهة تداعيات أزمة كورونا، وكذلك إسهام الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في بلورة الموقف الأردني في التدخل التركي بالشأن الليبي، بالإضافة إلىٰ مساهمة الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة في بلورة الموقف الأردني في النزاعات المتعلقة بالشأن السوداني، كذلك قيام الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة بشجب عبث إثيوبيا بنهر النيل في جمهورية مصر العربيّة.

٤. أظهرت نتائج هذه الدّراسة أن الدور الذي تلعبه الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة علىٰ صعيد الدبلوماسيّة الرسمية يتسم بالقوة و الفعالية، حيث كان هناك توافق كبير من وجهة نظر أفراد عيّنة الدّراسة علىٰ هذا المحور، وبأهميّة نسبية تراوحت بين (٨٠٪- ١٠٠٪)، وهذا ما يؤكد الدور الذي تلعبه الدبلوماسيّة البرلمانيّة في

دعم مواقف الحكومة والجهود المبذولة في القضايا السياسية، وأن لدىٰ مجلس النواب القدرة علىٰ الوقوف علىٰ الحقائق والمساهمة بطريقة مباشرة في التأثير علىٰ الحكومة لإصدار قرارات سياسية، وأن قرارات الدبلوماسيّة الرسمية تتم من خلال تبادل المعلومات بين الحكومة ومجلس النواب لتعزيز المصلحة الوطنية.

٥. أظهرت هذه الدّراسة وجود معوّقات تواجه مجلس النواب في إطار الدبلوماسيّة البرلمانيّة، والتي تحول دون إحداث تأثير في السياسة الخارجيّة الأردنيّة التي تتعلق بخلفية عضو مجلس النواب المهنية والثقافية، وانشغال أعضاء مجلس النوطب بالقضايا الداخلية إرضاء لناخبيهم؛ ما قد يؤثر علىٰ اهتمامهم بقضايا السياسة الخارجيّة إضافة إلىٰ درجة المهارة التي يتمتّع بها عضو مجلس النواب، والشعور بعدم قدرة مجلس النواب الأردني علىٰ التأثير في السياسة الخارجيّة للدولة الأردنيّة، ووجود قيود دستورية تحدّد دور مجلس النواب في قبول أو رفض المعاهدة أو الاتفاقية، وجاءت هذه النتيجة مع ما توصّلت إليه دراسة الرشيد (٢٠١٧)، والتي أشارت إلىٰ أن من أبرز معوّقات أداء الدبلوماسيّة البرلمانيّة هو عدم اهتمام الكتل النيابية بالقضايا الدولية، وعدم إدراكهم لأدوارهم الدبلوماسيّة، ونتج عن ذلك تفرّد السلطة التنفيذية بالشؤون الدبلوماسيّة.

٦. أظهرت نتائج هذه الدّراسة وجود مستقبل للدبلوماسية البرلمانيّة الأردنيّة في ظلّ الظروف الراهنة، من وجهة نظر أفراد عيّنة الدّراسة، وبأهميّة نسبية مرتفعة

(٩٣.٦٪)، من خلال تنشيط الدبلوماسيّة البرلمانيّة في إيجاد الحلول للأزمات المنطقة العربيّة، وتفعيل دور لجان الأخوّة وجمعيات الصداقة البرلمانيّة في تنمية العلاقات البرلمانيّة مع برلمانات الدول الشقيقة والصديقة، بالإضافة إلىٰ تفعيل دور مجلس النواب الرقابي علىٰ وزارة الخارجيّة وشؤون المغتربين. وهذه النتيجة تتوافق مع ما أشارت إليه دراسة بورقبة (٢٠١٥) التي أكدت أن مستقبل الدبلوماسيّة البرلمانيّة رهن في تفعيل دور مجموعات الصداقة والأخوّة البرلمانيّة التي تبقىٰ أحد أهم عناصر حيوية العمل البرلماني في النشاط الخارجي، وتعزيز نشاطات لجان الشؤون الخارجيّة، وأن هذه الأدوار تحمّل بعض الممارسات الفعلية للدبلوماسية البرلمانيّة، فحتىٰ ولو كان مجرد تأسيس اتحاد أو رابطة برلمانية هو مأسسة للعمل الدبلوماسي البرلماني.

ثالثاً: التوصيات:

على ضوء النتائج التي توصّلت إليها الدّراسة، فإنها تقدّم عدداً من التوصيات من أبرزها ما يلي:

١. ضرورة إقرار بعض الإصلاحات والتعديلات علىٰ النظام الداخلي لمجلس النواب بهدف تعزيز دور المجلس في مجال الدبلوماسيّة البرلمانيّة، وذلك عن طريق بناء القدرات المؤسسية للجنة الشؤون الخارجيّة، وإعادة هيكلة لجان الأخوّة وجمعيات الصداقة البرلمانيّة نظرًا لعددها الكبير، بالإضافة إلىٰ مأسسة العلاقة بين هذه الجهات ولجنة فلسطين النيابية، باعتبار أن كافة هذه اللجان معنية بمستويات متباينة بممارسة الدبلوماسيّة البرلمانيّة.

٢. ضرورة أن يكون الانتساب للجان المتخصصة بالدبلوماسيّة البرلمانيّة علىٰ الكفاءة والخبرة، وأن لا يكون الانتساب لمصالح وغايات شخصية.

٣. التأكيد علىٰ مأسسة العلاقة بين مجلس النواب وزارة الخارجيّة، وضمان أعلىٰ درجات التنسيق والتعاون بينهما، من خلال قيام وزارة الخارجيّة بتزويد مجلس النواب بالتقارير والمعلومات الخاصة بالسياسة الخارجيّة للدولة، حتىٰ يبقىٰ المجلس علىٰ اطّلاع مستمر ومواكب لكافة التطوّرات في مختلف مجالات السياسة الخارجيّة الأردنيّة والعلاقات الدولية.

٤. دعم أعضاء مجلس النواب من خلال كوادر مؤهلة وباحثين متخصصين في الشؤون الخارجيّة، لتذليل بعض العقبات التي تحول دون تبّؤ مجلس النواب الأردني للدور الدبلوماسي، حيث أظهرت نتائج الدّراسة أن درجة المهارة التي يتمتّع بها عضو مجلس النواب تعدّ أحد معيقات الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة.

٥. اعتماد تشكيل الوفود البرلمانيّة علىٰ الكفاءة والخبرة للمشاركين، بدلًا من الاعتماد علىٰ الدور والتنفيعات، وضرورة الموازنة بين اهتمام أعضاء المجلس بالقضايا الداخلية إرضاء لناخبيهم، والاهتمام بقضايا السياسة الخارجيّة، وإلزام أعضاء الوفود البرلمانيّة المشاركين في الزيارات الخارجيّة بتقديم تقارير مفصّلة عن المشاركة، لمعرفة ما أنجز خلال هذه الزيارات.

٦. إجراء المزيد من الدّراسات في هذا المجال، لا سيما أن هذه الدّراسة تعدّ من الدّراسات المحدودة في الأردن، ومن شأن ذلك تقديم توصيات ومقترحات

لتفعيل دور مجالس النواب القادمة في مجال الدبلوماسيّة الخارجيّة، وإعطائها المجال بشكل أكبر للمساهمة في حلّ القضايا الإقليمية والدولية.

المصادر والمراجع

المصادر الأولية:

التشريعات والاتفاقيات:

الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته لسنة ٢٠١١

النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني لسنة ٢٠١٣

اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩.

النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

المراجع الثانوية:

أولًا: الكتب:

- أبو القاسم، سعدالله (٢٠٠٣)، **بحوث في التاريخ العربي الإسلامي**، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- أبو الوفا، أحمد (٢٠٠٧)، **الإعلام بقواعد القانون الدولي العام والعلاقات الدولية**، دار النهضة العربيّة للنشر، القاهرة.
- أبو دية، سعد (١٩٩٠)، **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجيّة**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت.
- أبو هيف، علىٰ صادق (١٩٧٧)، **القانون الدبلوماسي، عموميات عن الدبلوماسية والجهاز المركزي للشؤون الخارجية البعثات الدبلوماسية، البعثات القنصلية، البعثات الخاصة**، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر.
- أبو هيف، علىٰ صادق (٢٠٠٥)، **القانون الدولي العام**، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية.

- أبو عامر، علاء(٢٠٠١)، **الوظيفة الدبلوماسيّة: نشأتها، مؤسساتها، قواعدها، قوانينها**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- أبـو عـامر، عـلاء(٢٠٠٤)، **العلاقـات الدوليـة: الظـاهرة والعلـم الدبلوماسـي والاستراتيجي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- أمين، سعيد (١٩٩٧)، **الثورة العربيّة الكبرىٰ، تاريخ مفصل جامع للقضية العربيّة في ربع قرن**، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- الأقداحي هشام، الأقداحي(٢٠١٠)، **علم التفاوض الدولي والاتصال الدبلوماسي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- بغورة، صبحة (٢٠١٩)، **مراجعات في حديث السياسة مع الفن والأمن والتاريخ، ط١**، E-kutub Ltd، لندن.
- بوغزالـة، ناصـر وإسـكندري، أحمـد (١٩٩٧)، **القـانون الـدولي العـام**، مطبوعـات الكاهنة، الجزائر.
- جـاد الـرب، حسـام الـدين (٢٠١٠)، **معجـم المصـطلحات السياسـية والدبلوماسـيّة والاقتصادية**، دار العلوم للنشر، القاهرة.
- حتي، ناصيف يوسف (١٩٨٥)، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط١، دار الكتاب العربي للنشر.
- حسنين، إبـراهيم محمـد (٢٠٠٠)، **الرقابـة القضـائية علىٰ دسـتورية القـوانين في الفقـه والقضاء**، دار النهضة العربيّة، القاهرة.
- حماد، كمال (١٩٩٨). **النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علـم النزاعـات**، ط١، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

- الحمودي، سعد بن محمد (٢٠١٥). **الحرية بلا ثورة**، دار مدارك للنشر والتوزيع، الرياض.
- خالد، هشام (٢٠٠٧)، **جدوىٰ اللجوء إلىٰ التحكيم التجاري الدولي (مزاياه- أمراضه)**، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية.
- الخطيب، نعمان محمد (١٩٩٩). **الوسيط في النظم السياسية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- دندن،عبد القادر(٢٠١٤)،**"نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجيّة"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقىٰ الدولي حول: "دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد**"، جامعة تبسة (الجزائر)، يومي ٢٨/ ٢٩ أبريل، ٢٠١٤.
- دغبار، عبد الحميد (٢٠٠٧)، **تسوية المنازعات الإقليمية العربيّة بالطرق السلمية في إطار ميثاق جامعة الدول العربيّة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- دويري، رجاء(٢٠٠٠) **البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية**، دار الفكر للنشر، دمشق، سوريا.
- ذوقان، عبيدات وعبد الرحمن عدس وكايد عبد الحق (١٩٩٧)، **البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.
- رجب، سها عيد (٢٠٠٩)، **نزاعات الحدود في العالم العربي**، ط١، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، مصر.
- رشيد، عدنان عبدالله (٢٠١٧)، **دور الدبلوماسيّة المعاصرة في تعزيز العلاقة بين القانون الدولي العام والقانون الدستوري: دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة**، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

- زهرة، عطا(١٩٩٣)، **في النظرية الدبلوماسيّة**، منشورات جامعة فاريونس، بنغازي، ليبيا.
- شبانة، عبد الفتاح(٢٠٠٢)، الدبلوماسيّة: **القواعد القانونية، الممارسة العلمية، المشكلات الفعلية**، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- الشياب، محمد(٢٠١٣) **الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة: النشأة – الأجهزة – الوسائل**، د.ن، عمّان، الأردن.
- الشعلان، فهد أحمد(٢٠٠٢)، **إدارة الأزمات: الأسس-المراحل-الآليات**، أكاديمية نايف العربيّة الأمنية، الرياض، السعودية.
- رفعت، أحمد رفعت (١٩٩٨)، **القانون الدولي العام**، دار النهضة العربيّة للنشر، القاهرة.
- الرمضاني، مازن اسماعيل (١٩٩١)، **السياسة الخارجيّة دراسة نظرية**، دار الحكمة للنشر، بغداد.
- سرور، أحمد فتحي (١٩٧٧)، **الدبلوماسيّة البرلمانيّة من أجل الديموقراطية والتعاون الدولي(١٩٩٤-١٩٩٧)**، د.ن، القاهرة.
- سعدالله، عمر (٢٠٠٨)، **القانون الدولي لحل النزاعات**،، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية.
- سليم، محمد السيد (٢٠٠١)، **تحليل السياسة الخارجيّة**، ط٢، دار الجيل للنشر، بيروت.
- السيد، رشاد عارف (٢٠١٩)، **الوسيط في المنظمات الدولية**، دار وائل للنشر، عمّان، الأردن.

- الشاعري، صالح يحيىٰ (٢٠٠٩)، **تسوية النزاعات الدولية سلميا**، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- الشامي، علي حسين (٢٠٠٩)، **الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- شطناوي، علي (٢٠١٣). **الأنظمة السياسية والقانون الدستوري الأردني والمقارن**، الكتاب الأول: الأنظمة السياسية، ط١، دار وائل للنشر، عمّان، الأردن.
- شكري، محمد عزيز شكري (١٩٧٣)، **المدخل إلىٰ القانون الدولي العام وقت السلم**، ط٢، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق.
- الشلبي، إسماعيل عبد الرحيم (٢٠٠٩)، **الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وموقف المنهج الإسلامي منها**، مؤسسة ناس للطباعة، القاهرة.
- الشيمي، محمد عبد العظيم (٢٠١٥)، **الوظيفية السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجيّة المصرية النظرية والمؤشرات**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة.
- صعب، حسن (١٩٨٥)، **علم السياسة**، دار العلم للنشر والتوزيع، بيروت.
- صلاح الدين، عامر (٢٠٠٧)، **مقدمة لدراسة القانون الدولي العام**، دار النهضة العربيّة للنشر، القاهرة.
- طشطوش، هايل عبد المولىٰ(2010) **مقدمة في العلاقات الدولية**، ط١.
- عاشور، هيا عدنان (٢٠١٦)، **الديناميكا السياسية وإدارة الأزمات الدولية**، ط١، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، فلسطين.
- عطية الله، احمد (١٩٦٨)، **القاموس السياسي**، ط٣، القاهرة: دار النهظة العربية.
- عامر، صالح الدين (١٩٨٥)، **مقدمة لدراسة القانون الدولي العام**، دار النهضة العربيّة للنشر، القاهرة، مصر.

- العبادي، نذير (٢٠٠٧)، **وإبراهيم الفاعوري، إبراهيم، مقدمة في التربية الوطنية**، ط١، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمّان.
- عبد الحميد، محمد سامي (١٩٩٧)، **أصول القانون الدولي العام**، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية.
- عبد الغني، حوبة (٢٠١٦)، **الحماية الدولية للممتلكات الثقافية أثناء النزاعات الدولية المسلحة**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، الأردن.
- عبد القادر، عبد العالي (٢٠٠٨). **محاضرات النظم السياسية المقارنة**، جامعة مولاي طاهر، الجزائر.
- عبد الهادي، عبد العزيز مخيمر (١٩٨٦)، **القانون الدولي العام**، د.ن.
- عقيل، عقيل حسين(٢٠١٠)، **خطوات البحث العلمي**، من تحديد المشكلة إلىٰ تفسير النتيجة، دار ابن كثير، دمشق.
- العبيكان، عبد العزيز بن ناصر بن عبد الرحمن(٢٠٠٨)، **الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والقنصلية في القانون الدولي**، ط١، شركة العبيكان للأبحاث والتطوّر، الرياض.
- العجلوني، محمود محمد (٢٠٠٩)، **إدارة الأزمات في القطاع المصرفي في إقليم الشمال: دراسة ميدانية**، جامعة إربد الأهلية- الأردن.
- العطية، عصام (2015)، **القانون الدولي العام**، ط١، العاتك لصناعة الكتاب، بغداد.
- علام، وائل أحمد (٢٠١٤)، **القانون الدولي العام والعلاقات الدبلوماسية**، دار النهضة العربيّة للنشر، القاهرة، مصر.
- العلاونة، علاء وآخرون (٢٠١٧)، **دراسات في حقوق الإنسان**، دار الخليج للصحافة والنشر، ط١، عمّان، الأردن.

- علوان، عبد الكريم (١٩٩٧)، **الوسيط في القانون الدولي، الكتاب الثاني**، القانون الدولي المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- علوان، محمد يوسف (٢٠٠٠)، **القانون الدولي العام المقدمة والمصادر**، ط٢، دار وائل للنشر، عمّان.
- العليمات، نايف حامد (٢٠٠٥)، **قرارات منظمة الأمم المتحدة في الميزان**، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمّان.
- العيدروس، محمد حسن (٢٠٠٨)، **الحدود العربية في الجزيرة العربية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
- العكش، فوزي (١٩٨٦)، **البحث العلمي المناهج والإجراءات**، العين: مطبعة العين الحديثة.
- العيلة، رياض (٢٠١٢)، **التحول الديموقراطي في المنطقة العربيّة في ضوء ثورات الربيع العربي**، دار النهضة العربيّة للنشر، القاهرة.
- عليان، ربحي(٢٠٠٠)، **مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- غانم، محمد حافظ (١٩٦٧)، **مبادئ القانون الدولي العام**، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة.
- الفتلاوي، سهيل حسين (٢٠٠١)، **تسوية المنازعات الدولية في عهد النبي محمد – صلىٰ الله عليه وسلم–**، دار الضياء للنشر.
- الفتلاوي، سهيل حسين (٢٠١١)، **موسوعة المنظمات الدولية**، ج١، الأمم المتحدة، أهداف الأمم المتحدة ومبادئها، ط١، دار الحامد للنشر، عمّان، الأردن.

- الفتلاوي، سهيل حسين (٢٠١٣)، **الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- الفتلاوي، سهيل حسين (٢٠١٤)، **تسوية النزاعات الدولية**، دار الذاكرة للنشر، بغداد، العراق.
- الفتلاوي، سهيل حسين والحوامدة، غالب عواد (٢٠٠٩)، **القانون الدولي العام**، ج٢، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- فوق العادة، سموحي (١٩٦٠)، **الدبلوماسيّة والبروتوكول**، ط٢، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق.
- فوق العادة، سموحي (١٩٧٣)، **الدبلوماسية الحديثة**، ط١، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق.
- قادري، حسين (٢٠٠٨)، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**، دار الكتاب الثقافي، عمّان، الأردن.
- القادري، عبد القادر (١٩٨٤)، **القانون الدولي العام**، ط١، مكتبة المعارف، الرباط.
- القضاة، محمد حسين (٢٠١٩)، **القانون الدولي العام**، الجزء الأول، مبادئ القانون الدولي العام، دار الوراق للنشر، عمّان.
- القيسي، حنان محمد (٢٠١٧). التصويت الشبحي في المجالس النيابية، **مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة**، العدد١٠.
- كايد، عزيز (٢٠٠٢)، **الرقابة البرلمانيّة علىٰ المعاهدات التي تبرمها السلطة التنفيذية، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن**، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، فلسطين.

- كامل، محمد(١٩٧١)، **النظم السياسية: الدولة والحكومة**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- ليلة، علي(١٩٨٣)، **النظرية الإجتماعية المعاصرة**، دار المعارف- القاهرة ط٢.
- المجذوب، محمد (٢٠٠٢)، **القانون الدولي العام**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- لوكاشوك، **القانون الدولي العام**، ترجمة: القضاة، محمد حسين (٢٠١٠)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- محمد، رضوان محمد (١٩٩١)، **منازعات الحدود في العالم العربي - إفريقيا والشرق**، بيروت، لبنان.
- المدني، رافع علي (٢٠١٦)، **الدبلوماسيّة الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا: العلاقات الصينية – السودانية نموذجًا ٢٠٠٠-٢٠١٠**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- المريض، رجب ضو خليفة والصالحي، عبد الرحمن (٢٠١٤). **إدارة الأزمات الدولية: أزمة لوكربي في الإطار العربي الأفريقي- دراسة مقارنة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- مشاقبة، أمين (٢٠٠٠)، **السياسة الخارجيّة الأردنيّة ودول الجوار الجغرافي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان.
- مشاقبة، أمين (٢٠١٧)، **النظام السياسي الأردني القانون الدستوري الأردني لعام ١٩٥٢ وتعديلاته لسنة ٢٠١٧**، ط١٢، مطابع الدستور التجارية، عمّان.
- المصالحة، محمد (٢٠٠٠)، **دراسة في الحياة البرلمانيّة الأردنيّة: تطبيقات في الديموقراطية البرلمانيّة**، ج٢، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.

- مقلد، إسماعيل صبري (١٩٨٧)، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات،** ط٥، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- محمد فاضل، محمد (١٩٨٦)، **الدبلوماسيّة في النظرية والتطبيق،** وزارة الثقافة العراقية، بغداد، العراق، ط٢.
- المنوفي، كمال (١٩٨٧) **اصول النظم السياسية** ، الكويت ، دار الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت .
- النعيمي، أحمد(٢٠١١)، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجيّة،** دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- النجادا، فارس يوسف (٢٠١٥)، **أوراق نيابية في النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني،** الاستحقاق للطباعة الحديثة، عمّان، الأردن.
- النجار، نبيل (٢٠١٥)، **الإحصاء التحليلي مع تطبيقات برمجية SPSS،** عمّان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
- الهزايمة، محمد (٢٠٠٤)، **السياسة الخارجيّة الأردنيّة في النظرية والتطبيق،** ط٢، دار عمّان للنشر والتوزيع، عمّان.

ثانيًا: الرسائل العلمية:

- أبو النور، عبد القادر شعبان (٢٠١٦)، **واقع الدبلوماسيّة البرلمانيّة الفلسطينية ومستقبلها (٢٠٠٦-٢٠١٣)،** رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، فلسطين.
- الجيلي، ربحي عبد القادر (٢٠٠٦)، **إدارة الأزمات "إطار نظري"**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة.
- الحجاج، خليل (٢٠٠٩). **العلاقات الأردنية الأمريكية: دراسة تاريخية في العوامل السياسية والآثار التنموية ١٩٥٧-١٩٨٥**، مجلة دراسات، ٣٦(١)، ١٨٤-١٩٤.

- حساني، خالد (٢٠٠٩)، **حدود السلطة التقديرية لمجلس الأمن الدولي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.
- خصاونة، عميد عاصم أحمد (٢٠٠٨). **علاقات الأردن بالولايات المتحدة الأمريكية ١٩٩٩-٢٠٠٦**، رسالة ماجستير، جامعة القدس.
- الدراوشة، حنان (٢٠٠٣). **قيمة المعاهدات الدولية في الدستور الأردني: دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- الدليمي، حامد عبد حمد (٢٠٠٨)، **ادارة الأزمات في بيئة العولمة: حالة دراسية لإعادة إعمار مدينة الفلوجة في جمهورية العراق**، رسالة دكتوراه غير منشورة، St. Clements University.
- الدويسات، رائد محمود محمد (٢٠١٨)، **الدولة المدنية في منهج التفكير السياسي للملك عبدالله الثاني ابن الحسين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- الزبن، سليمان (٢٠٠٥). **تفوق المعاهدة الدولية علىٰ القانون الوطني: دراسة مقارنة بين الأردن وفرنسا**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- السعيدين، ضيف الله سعد عواد (٢٠٠٥)، **الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني ابن الحسين وأثره في الإصلاح**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
- سعيد، فؤاد فائق (١٩٨٨)، **السياسة الخارجية الأمريكية**، رسالة ماجستير، معهد الدراسات القومية، بغداد.
- السواعير، سلام أحمد (٢٠١٧). **توجهات السياسة الخارجيّة الأردنيّة تجاه أزمات الربيع العربي (٢٠١١-٢٠١٧)**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، الأردن.

- الفايز، ذياب محمد (٢٠١٣). **العلاقات الأردنية الأمريكية وآفاقها المستقبلية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- المجذوب، مصطفىٰ محمد علي (٢٠١٤). **دور الدبلوماسيّة العربيّة في تسوية النزاعات الحدودية بين المغرب والجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية، أندونيسيا.
- مختار، بساك (٢٠١٢)، **حل النزاعات الدولية علىٰ ضوء القانون الدولي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر.
- المدور، رشيد (٢٠١٦)، **إشكالية النظام الداخلي في ضوء الدستور: دراسة دستورية تحليلية**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، المغرب.
- المغير، إسلام محمد عبد ربه (٢٠١٥)، **الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
- هنتنغتون، صموئيل (١٩٩٣). **النظام السياسي لمجتمعات متغيره**، ط٢، ترجمة: سمية عبود، دار الساقي للنشر، بيروت.
- ياسر، خضر (٢٠٠٧)، **دور الدبلوماسيّة البرلمانيّة في العلاقات الخارجيّة**، رسالة ماجستير، جامعة أم الدرمان، السودان.

ثالثًا: الدوريات والمجلّات:

- أبو شمالة، فايز محمد عبد الرحمن وبطارسة، سليمان سليم (٢٠١٨)، **الإطار الدستوري للنظام الداخلي لمجلس النواب الأردني**، مجلة جامعة عمّان العربيّة للبحوث، ١(١).
- البصيصي، صلاح (٢٠٠٨)، **المعاهدة الدولية والرقابة عليها في ظلّ الدستور العراقي**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ٢(١٠)، ٢٤١-٢٥٥.

- بوحنية، قوي وحسيني، محمد العيد (٢٠١٤). **السياسة العامة الصحية في الجزائر: دراسة تحليلة من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، عدد١، ٩-٢٥.
- خميس، خلود محمد (٢٠٠٧)، **دور الجامعة العربيّة في المسألة العراقية**، مجلة دراسات دولية، العدد٣٣.
- ذنون، فواز موفق (٢٠٠٧)، **هيكلية النظام السياسي في المملكة الأردنيّة الهاشمية**، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، ٨(٤).
- الرحامنة، محمد أحمد (٢٠١٨). **دور مجلس الأمّة الأردني في المعاهدات في ظلّ دستور عام (١٩٥٢)**، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، ٤٥(٣).
- الرشيد، راشد أحمد (٢٠١٧)، **الدبلوماسيّة البرلمانيّة: الأهداف والآليات والأدوار**، معهد البحرين للتنمية السياسية، المنامة.
- زويلف، إنعام محسن (٢٠١٥)، **نجاح نظم المعلومات المحاسبية وأثره في مراحل إدارة الأزمات**، مجلة دراسات، العلوم الادارية، الجامعة الأردنيّة، مجلد ٤٢، عدد١.
- الشكري، علي يوسف (٢٠٠٨)، **الرقابة علىٰ دستورية المعاهدات الدولية دراسة مقارنة في الدساتير العربيّة**، مجلة مركز دراسات الكوفة، ١(٧).
- السويلميين، طلعت(٢٠٢٠)، **واقع ممارسة مجلس النواب الأردني للدبلوماسية البرلمانية-دراسة تحليلية**، مجلة العلوم السياسية والقانون. العدد٢٤،المجلد٠٤، أكتوبر/ تشرين الأول٢٠٢٠، المركز الديمقراطي العربي، برلين المانيا.
- عبد القادر، أشرف (٢٠١١)، الدبلوماسيّة البرلمانيّة الخليجية: الآليات والفاعلية والتفعيل، **مجلة آراء حول الخليج**، مركز الخليج، عدد٨١.

- العكور، عمر صالح والعدوان، ممدوح حسن وبيضون، ميساء (٢٠١٣). مرتبة المعاهدة الدولية في التشريعات الوطنية والدستور الأردني، **مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون**، ٤٠(١).
- عبد الخالق، محسن(١٩٨٨)، **الدبلوماسيّة. التعريف والمعنىٰ**، **مجلة الدبلوماسي**، وزارة الخارجيّة – معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسيّة، الرياض، السعودية.
- الصلح، رغيد(٢٠١٢)، **الدبلوماسيّة البرلمانيّة**، المعهد العربي للتدريب البرلماني والدّراسات التشريعية، بيروت، لبنان.
- كنعان، نواف سالم (٢٠١٨). النصاب القانوني لاجتماعات وقرارات المجالس التشريعية: دراسة مقارنة في الدساتير العربيّة، **مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون**، الجامعة الأردنيّة، مجلد٤٥، عدد٢.
- مرهون، عبد الجليل (١٩٩٢)، **نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربيّة**، مجلة شؤون الأوسط، عدد١٢.
- نويري، محمد (٢٠٠٩)، **تحليل النظام السياسي عن ديفيد إيستون**، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد ٢٨٧٢.
- طاهر، قحطان حسين (٢٠١٤)، تاريخ النزاع العراقي- الكويتي، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية** / جامعة بابل، العدد ١٨.
- دراسات برلمانية اقليمية (٢٠٠٧)، **صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة**، المكتب الإقليمي للدول العربيّة، عمّان، الأردن.

رابعًا: المواقع الإلكترونية:

- بغورة، صبحة(٢٠١٢)، **الدبلوماسيّة البرلمانيّة**، جريدة المثقف العربي، عدد ٨١٠٢، http//www.amad.ps
- البيان الصادر عن رئيس مجلس النواب الأردني، ٢٧ آب ٢٠٢٠، متاح على موقع الاتحاد البرلماني العربي: https://arabipu.org/upload/PR/3050282676.pdf
- البيان الصادر عن رئيس مجلس النواب الأردني، ١٩ آب ٢٠٢٠، متاح على موقع الاتحاد البرلماني العربي: https://arabipu.org/upload/PR/3049526573.pdf
- بيان رقم (١٥٢)، بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠١١،http://www.lasportal.org.
- بيان رقم ١٤٨، بتاريخ 7أغسطس ٢٠١١،http://www.lasportal.org
- تحول الموقف الأردني حيال سوريا.. لماذا الآن ؟ http://www.noonpost.org/content/16542.
- **الخطة الاستراتيجية لوزارة الخارجيّة** (٢٠١٥-٢٠١٧)، ص٥، متوفرة على الموقع: http://www.mfa.gov.jo
- **دور الأردن في الوحدة العربيّة، مقال منشور على الموقع** https://www.awa2el.net، تاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٧.
- دور الأردن في الوحدة العربيّة، مقال منشور على الموقع https://www.awa2el.net، تاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٧
- الرنتاوي، عريب (٢٠١٩). النواب والدبلوماسيّة البرلمانيّة، مقال منشور على موقع صحيفة الدستور الأردنيّة، تاريخ: ٢٠١٩/٢/٩، https://www.addustour.com/
- صحيفة الغد الأردنيّة، ٢٠٢٠، https://alghad.com
- لحالة السورية، https://www.arableaguetunis.org
- مركز العودة الفلسطيني، متاح على الرابط: https://prc.org.uk/، ٢٠٢٠

- **مركز دراسات الشرق الأوسط** – الأردن (٢٠١٣)، الندوة الأردنيّة بعنوان "من أجل أردن آمن ومستقر ومزدهر"، ورقة العمل الرئيسة، موقع المركز على الإنترنت http://www.mesc.com.jo.
- مقالة منشورة على الموقع: https://falestinona.com/، بتاريخ: ٢٠١٩/٣/٥
- الموسوعة السياسية، https://political-encyclopedia.org/dictionary
- موقع الاتحاد البرلماني الدولي على موقع الانترنت www.ipu.org
- الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني العربي: https://arabipu.org
- الموقع الإلكتروني لمجلس الاعيان الأردني https://www.senate.jo
- الموقع الإلكتروني لمجلس النواب الاردني https://www.representatives.jo
- موقع العربي الجديد، ٢٠١٩، https://www.alaraby.co.uk/.
- موقع عمون نيوز، ٢٠١٧. https://www.ammonnews.net/article/327820
- موقع مجلس النواب الليبي، ٢٠٢٠، https://parliament.ly
- ميثاق الأمم المتحدة الموقع بتاريخ ٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٤٥. https://www.un.org

المراجع الأجنبية:

- Chaitep, Wannapat (**2013**) **Theorising parliamentary diplomacy: a case study on the Thai Senate as a diplomatic actor**, University of Surrey.
- Clemens, Elisabeth S. and James M. Cook (1999). Politics and Institutionalism: Explaining Durability and Change. **Annual Review of Sociology** 25:441-466.
- Faddah, Mohammad (1974). **The Middle East in Transition: A Study of Jordan foreign policy**, Asia Publishing house, London.
- Fonk, Deen (**2018**) Parliamentary Diplomacy and Legislative-Executive Relations in EU Foreign Policy: Studying the European Parliament's Mediation of the Macedonian Political Crisis JCMS: **Journal of Common Market Studies**, Vol. 56, Issue 6, PP 1305-1322, and 2018 Number of pages 18 posted 27 Aug 2018.
- Herman, Charles (1982), **Policy Classification: A key To the Comparative Study**, Foreign Policy, free Press: New York.
- John Wiley & Sons (2016), **Research Methods for Business**: A Skill-Building Approach,Uma Sekaran, Roger Bougle .
- Pedler, M. (1977), Negotiation Skills, **journal of European industrial Training**, No 4.
- Provost, Rene (2004), **International Human Rights and Humanitarian Law**, Cambridge University Press.



فهرس المحتويات	

الدبلوماسيّة البرلمانيّة الأردنيّة تجاه أزمات المنطقة العربيّة

من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الثامن عشر

2020-2016



الدكتور

رامي إبراهيم النوايسة







عمان - العبدلي - عمارة جوهرة القدس التجارية

٠٠٩٦٢٦٤٦٥٩٨٩١ - ٠٠٩٦٢٧٩٥٧٤٧٤٦٠

E-mail: dar_jenan@yahoo.com







